الجمهـــــوريّــة الجزائريَّــة الدِّيموقراطيــة الشَّعبيَّــة.

وزارة التعليم العالــي والبحــث العلمــي.

جامعة مولود معمــري– تيــزي وزو–

كُلِّيــــة الآداب واللُّغـــــات.

قسم اللُّغة والأدب العربي.

التَخصُّص: اللغة والأدب العربي.

الفرع: علوم اللُّغة.

مذكــــــرة لنيل درجــــــــــة المــــــاجستير

إعداد الطالبة: نادية معاتقي

الموضـــــــــوع:

إسهام الدّارسين العرب المحدثين في إرساء أسس علم الدّلالة

لجنة المناقشة:

د/ عمر بلخير، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري تيزي وزو............................ رئيسا.

د/ السعيد حاوزة: أستاذ محاضر صنف أ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ....مشرفا ومقررا.

د/ بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة ....ممتحنا.

د/محمد الصادق بروان، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ....ممتحنا.

تاريخ المناقشة:2015/10/29

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أبي وأمي وإخوتي

وزوجـــــــي

وأبنـــاي: آميـــن وآلاء

وإلى كلّ من أحب العربية وكان حاميها ودرعها الواقي

أهـــدي هـــذا العـــمـــل.

عرفانا دائما وحبا باقيا ووفاءً.

شكر وعرفان

لا يسعني بعد الختام على هذا العمل المبذول، إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر لأستاذي المشرف السعيد حَاوْزَة، ولولا فضله عليَّ، وفضل الله عزّ وجل أولى وأَحَقْ، ما اكتمل هذا العمل، أسأل الله أن يزده فضلا على فضل وعلما على علم، دون أنْ أنسى كلّ من أعانني في إعداد هذا البحث، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

مقدَّمة

الحمد لله الذي شرفنا بالعربية بأن جعلها لسانًا لنا، ولغةً لكتابنا، فقد قال تعالى في محكم تنزيله: [قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ ﴾ يوسف: ٢] ويقول تعالى في سورة النحل: [﴿ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ۝١٠٣ ﴾ النحل:١٠٣] وأشكره على نعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، وأصلّي وأسلّم على خاتم النبيين محمد بن عبد الله أبلغ العرب بيانا، وأفصحهم لسانا.

أمّا بعد:

فإنّ لعلم اللّسان فضلاً كبيراً في إرساء مناهج البحث في علم الدلالة ووضع أصوله، حيث أصبح علماً قائماً بذاته، بعد أن كان ظلاً يسير في كنف العلوم الأخرى. بل هو فرع من فروع علم اللسان العام كما ذهب إلى ذلك جملة من الباحثين المحدثين أمثال الدكتور **فتح الله أحمد سليمان**، ولقد برز في هذا الفنّ – علم الدلالة – اللساني الفرنسي **ميشال بريال** (**Michel Bréal**) (1832م / 1915م) في مقال نشره عام (1883م) ذكر فيه لأوّل مرة مصطلح **(sémantique)** وتبعه في ذلك **دار مستتر** (**Arsène Darmesteter**) (1888م / 1848م) ولسانيون آخرون ظهروا بعده، فهذا اللساني **دار مستتر** قد ألّف كتابه الموسوم بـ **حياة الألفاظ (la vie des mots)** في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبالضبط عام (1887م) وتطرق فيه إلى مسائل دلالية متفرقة، وفي عام (1897م) **نشر ميشال** بريال كتابه الذي أسّس به لعلم الدّلالة بعنوان : **(Essai de sémantique Science des significations) (مقالات في علم الدّلالة)**؛ أي قبل صدور كتاب **دي سوسور** (**De saussure**) (1857م / 1913م) المسمّى (**دروس في اللسانيات العامة**) الذي صدر سنة (1916م).

نظرا للأهمية التي حظي بها هذا المُؤَلَف **(Essai de sémantique, Science de signification)** والبحوث التي أعقبت صدوره، تُرجم إلى اللغة الانجليزية سنة (1898م) تحت عنوان **(Essay on Semantic)** وظهر بحلة جديد سنة (1900م) تحت عنوان (**Semantic Studies in Science of Meaning)** فدلت هذه الترجمة على أن المقصود بعلم الدلالة هو علم "دراسة المعنى" ممّا يدفعنا إلى القول بأنّ علم الدلالة ظهرت بوادره قبل ظهور علم اللغة العام، وإن ظهر بشكل غير ممنهج؛ أي أنّه لم يكن لعلم الدّلالة نظرية واضحة المعالم.

ولعلماء العربية الجهود المبذولة في الدرس اللغوي على اختلاف ميادينه، هذا العلم ظن كثير من الباحثين أنّه علم لم يكن للعرب معرفة به، فهو علم نمت أصوله وترعرعت في ظل الدراسات اللسانيات الحديثة حتى غدا علماً قائماً، لكن تجمع معظم الدراسات على أن **علم الدلالة** علم قديم تناوله اللغويون من قبل فالدّراسات العربية بمختلف فروعها ومسمياتها نحوا، وصرفاً، وبلاغة، ولغة ومعاجم كان همها معرفة "المعنى" فالمعنى هو الوجهة والأساس الذي إليه يقصدون، وأحسن دليل على اهتمام النحاة بمعنى الكلمة هو إنشاء المعاجم اللامعدودة التي أنتجت عبر العصور، حسبنا أن نذكر علما شامخا، ألا وهو **ابن جني**.

فالتناول الدّلالي في التراث المعرفي العربي كان ضمن الاهتمامات اللّغوية الأخرى، امتزج البحث فيه بضروب من المعارف المختلفة من غير أن يحمل عنواناً مميزاً، له استقلال في موضوعاته ومعاييره الخاصة وكذلك هو علم حديث النشأة، باعتبار أنّ أصوله وأسسه ومنهج البحث فيه قد حددت في مطلع القرن العشرين.

سبب اختيار الموضوع: لقد اطّلعت على جملة من الدراسات الحديثة المتّصلة بعلوم اللسان عامة والدراسات الإفرادية خاصة، وعلم الدلالة بصفة أخصّ، فألفيت أنّ هذه المادة لم يُولها الدارسون العرب المحدثون، وكذا المجامع العلمية العربية أهمية يقتضيها البحث والدرس العلمي الجاد، بل هناك نقص في مادة وفجوة واسعة تعانيهما الدراسات الدلالية الحديثة بمقتضى طبيعة العصر الحديث، إلا نتفا ومقالات قليلة متفرقة في المجلات المتخصصة، ومحاولات متواترة في بعض الدوريات، وفي بعض الكتب القليلة المختصرة تعدّ على أطراف الأصابع، وبعض الإشارات في كتب فقه اللغة الحديث **(الفيلولوجية)** وهي لا تشفي الغليل ولا تروي الظمآن فلم يُعطَ حقُّها وحظُّها من الدرس والتعليل والتحليل إذا ما قارناها بما هو موجود في الدراسات اللسانية الأوربية بالمفهوم الأكاديمي الصرف.

الإشكالية: قد يفيدنا هذا الطرح للذهاب أبعد من هذا، فلعلّ الفارق الزمني بين علم اللسان العام وعلم الدلالة لم يكن قضيّة سنوات معدودات، بل ربّما قضية قرون طويلة، ممّا يدفعنا إلى التساؤل:

- هل كان للعرب القدامى منهج علميّ يدرج اليوم ضمن منهج علم الدلالة بمفهومه الحديث؟ وهل لصناعة المعاجم عندهم علاقة بهذا المفهوم؟ وهل كان اجتهاد الدارسين العرب المحدثين امتدادا لجهود أسلافهم من اللغويين العرب القدامى؟ أم هو مجرّد تأثّر بالمناهج الغربية الحديثة في مجال علم الدلالة؟ أم أنّها اجتهادات نوعية انفردوا بها؟

الفرضيات:

– ما هو مجمل الخصائص الدّلالية التي تناولها القدامى من اللّغويين العرب إنْ كان لهم ذلك؟

لأنّ موضوع بحثنا هذا لم يخصص بإسهام العرب القدامى فحسب، بل يهتمّ على وجه التحديد بإسهام الدارسين العرب المحدثين في مجال علم الدلالة، فهل لهؤلاء إبداع نوعيّ في مجال هذا العلم؟

– وإنْ كان لهم اجتهاد ففيم يتمثّل؟ وهل كان اجتهادهم امتدادا لجهود أسلافهم من اللّغويين العرب القدامى، أم هو مجرّد تأثّر بالمناهج الغربية الحديثة وآرائهم في مجال علم اللسان عامة، وعلم الدّلالة خاصة؟ أم أنّه اجتهاد نوعي انفردوا به؟

– هل كانت صناعة المعاجم عند العرب القدماء جزءا من البحث الدلالي؟

– أمّا بالنسبة للدارسين العرب المحدثين، فقد بحثوا في دلالة الألفاظ ومصطلحاتها، وتكلّموا عنها في اللسانيات العربية، ولعلّ هذا يكون ضمن ما يسمّى بعلم الدلالة، فهل كان بحثهم مكمل المعالم واضح الحدود، يكفي أن يقال بأنّه يشكل علما للدلالة.

– ألا يمكن أن يكون ذلك امتدادا للجهود العرب القدامى؟

– ألا توجد هناك علاقة بين البحث الدلالي قديما، والبحث الدلالي حديثا بآلياته وإجراءاته؟

– أليس البحث الدلالي العربي الحديث، مُتأثِّرا بما قبله؟

– ألا يمكن أن يكون للدارسين العرب المحدثين اجتهاد نوعي وإبداعي؟

المنهج المتبع: بحكم طبيعة الموضوع؛ فإنَّ المنهج الاستقرائي سيكون العمدة، لما لآلياته من قدرة على ضبط مسار البحث، ورصد خصائصه، لأنّنا سنسعى إلى تتبّع الآراء ووجهات النظر التي هي للغويين القدامى، وكذا الباحثين العرب المحدثين في مجال اللغة للتحقّق من فرضياتنا، والإجابة عن إشكالية البحث.

بنية البحث:

مقدّمة البحث: فيها شرح لمجمل خطوات البحث، من تعريف بالموضوع، إلى طرح لإشكالية البحث ومن ثمّ التفصيل في ذكر خطواته.

الفصل الأوّل: نشأة علم الدّلالة وصلته بالمبادئ النظرية اللغوية.

المبحث الأوّل: نشأة علم الدلالة.

المبحث الثاني: أصل نشأته وصلته بعلم اللغة العام.

المبحث الثالث: أسس علم الدلالة ومبادئه النظرية.

الفصل الثاني: مفهوم الرسائل اللغوية وصلتها بمفهوم الحقول الدلالية.

المبحث الأول: إلقاء بعض الضوء على جهود علماء العربية قديما في علم الدلالة.

المبحث الثاني: إرهاصات لعلم الدلالة في مرحلته الأولى.

الفصل الثالث: نماذج من أثر الدارسين العرب المحدثين في علم الدلالة.

المبحث الأول: المحدثون وجهودهم في علم الدلالة، حسب المراحل الزمنية، من أواخر القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين.

المبحث الثاني: من بداية القرن العشرين إلى الأربعينات.

المبحث الثالث: من الأربعينات إلى عصرنا الحالي.

خاتمة البحث: عادة ما تكون خاتمة البحث إجمالا للنتائج التي تمّ التوصّل إليها عبر فترات البحث المختلفة إجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة، وبعد تتبّع مختلف القضايا ذات الدور الأساسي أثناء سعينا لإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه الممكنة.

الدراسات السَّابقة: لا ينكر في تاريخ العربية، بعد خروج المادة اللغوية بمفهومها الاعتباري الذهني من نطاقها السليقي إلى المجال المدرسي العلمي الأكاديمي الواسع، حيث ظهرت رسائل مختصرة ومطولة فمعاجم، فلمّا جاء القرن الرابع الهجري، نضجت علوم اللسان واكتملت خصائصها، طريقة ومنهجا في جميع المجالات المختلفة، من المفاهيم على يد ثلة من علماء العربية، وفي مقدمتهم ذلك العلم الشامخ ابن جني في كتابه **الخصائص** خاصة الذي اهتم بعلم الدلالة اهتماما كبيرا، وكتاب الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس الرازي، وفقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي، والمزهر للسيوطي وغيرهم، والكتب التي تناولت التضاد، والترادف، والمشترك ... وتعرف بالمباحث الدلالية.

كذلك عرف علماء العربية علم الدلالة وتناولوه في كتبهم تناولا مسهبا مستفيضا، إلا أنّهم لم يجعلوا منه علما قائما بذاته بمنهجه وطريقته، ولم يسمّوه باسمه المعروف اليوم، كما فعلوا بعلم النحو والصرف، والبلاغة، والمعاجم، والصوتيات، وعلم القراءات، ولغات العرب أو علم اللهجات وغيرها.

ثم إنّهم كانوا على علم بدلالة اللفظ من حيث خاصيته المنطقية، بين الدال والمدلول وصلتهما بالنزعة العقلية، رابطين ذلك ببعض المفاهيم الأرسطوطاليسية.

كما اهتمّ الزمخشري بدلالة اللفظ في مواطن كثيرة في تفسيره **الكشاف**، وأبو هلال العسكري في **الفروق في اللغة**، وكتاب **الصناعتين**، وأبو حتم الرازي في **الزينة**.

فلما جاءت ثلة من الباحثين العرب المبرزين في العصر الحديث حاولوا أن يجعلوا من علم الدّلالة علما قائما بذاته بربقة تقليد المدرسة الأوروبية **بعلم الدلالة** المسمى **La sémantique** في منتصف القرن التاسع عشر، أي يوم جرّدوه من المفهوم **الفيلولوجي المعياري** حيث تقدموا فيه تقدما حثيثا وحققوا فيه نجاحا باهراً، لأجل ذلك جاءت ثلة من الدارسين العرب المحدثين حاولوا الربط بين ما ورد من علم الدلالة عند العرب، وبما ورد عند الأوروبيين المحدثين بمناهجه الحديثة.

المصاعب المتوقعة: نعتقد أنّنا سنخوض في موضوع لم يعالج بالكيفية المرجوة، رغم أنّه موضوع خاض فيه الباحثون كثيرا، ولكنّنا نرى أنّه إلى الآن لم يفصل في مسألة كون العرب القدامى والمحدثين قد أسهموا في تأسيس العلوم اللغوية، ولهذا نتوقّع أن نواجه صعوبات في جمع شتات العلم من خلال العودة إلى كتب التراث وتقصّي الحقيقة، والعودة كذلك إلى الكتب الحديثة، وعقد المقارنة بين ما قاله أهل النظرية من غير العرب، وبما قاله العرب لتتّضح مواطن التجديد والإبداع.

بعض النتائج المتوقعة: إنّ الهدف المرجو من وراء السعي إلى تجسيد هذا العمل، هو تبيان أسبقية العرب من حيث استنباطهم للمناهج الدراسية لهذا العلم، في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الأوربية الحديثة، ولا سيما بعد العودة إلى التراث، وتتبع المراحل التي نشأت عبرها الدراسات اللغوية العربية، إلى أن نضجت وأقامت نظريات خاصة بها.

والله المسدّد للصواب.

تمهيد

تمهيد

يُعدُّ علم الدّلالة فرعا مهمّا من فروع علم اللّغة، تناوله العلماء قديما في حقول التفسير والحديث والبلاغة والأدب والمنطق والفلسفة وهلم جرا، ومجاله البحث في كلّ ما يقوم بوظيفة العلامة أو الرمز سواء أكان لغوياً أم غير لغوي، إلاّ أنّه يُركز على المعنى اللغوي خاصة.

ولقد كان للغويين العرب القدامى أثرٌهم البيّن في بلورة مفاهيم لها صلة وثيقة بعلم الدّلالة بالمفهوم الاصطلاحي الحديث، وذلك من خلال مختلف الآراء التي جاءوا بها، والمؤلّفات (المصادر) التي تمكّنوا بها من ترك آثارهم للخالفين من بعدهم من النحاة والدارسين لهذا العلم والذين استفادوا منها، وتأثّروا بما جاء فيها.

ولا بُد لنا من الإشارة إلى أنّ منهج البحث عن الدّلالة عند علماء العربية قديما انحصر في دراسة القرآن الكريم، وقد أسهم فيه كلّ من المفسرين، والبلاغيين، والأصوليين، والصوفيين فضلا عن اللغويين حيث نتج عن تلاقح هذه العلوم وعيٌ دلاليٌ لدى علماء اللغة القدامى، وهو ما أدى إلى إثراء البحث الدّلالي بتصورات ومفاهيم تُشبه إلى حدٍ كبير المفاهيم والتصورات علم الدّلالة المعاصر الذي ظهر على يد الغربيين في العصر الحديث، فتوصلوا بذلك إلى نتائج تتوافق مع نتائج البحث الدّلالي بالمفهوم الاصطلاحي الحديث.

فالمحاولات الأولى لتفسير القرآن الكريم وبيان معانيه مثّلت بدايات البحث – أي مثّلت الإرهاصات الأولى لعلم الدّلالة العربي– في دلالة الألفاظ عند علماء العربية قديما، ومن الكتب التي ألّفت في صميم البحث الدّلالي كتب غريب القرآن ومعانيه، وكتب غريب الحديث، حيث تُعتبر هذه المؤلّفات من أوائل الكتب التي بحثت في الدّلالة، كان لها أثر كبير في توجيه البحوث اللغوية إلى دلالة اللفظ.

ثم لحقتها مرحلة التأليف الجزئي في المباحث الدّلالية، ألا وهي مرحلة تأليف الرسائل اللغوية في العربية، والتي تمثل بحق مبحثاً من مباحث علم الدّلالة بالمفهوم الحديث، ومع تقدم البحث اللغوي عند العرب تطور البحث الدلالي واتخذ اتجاهات عديدة ومتنوعة، فقد نتج عن المحاولات السابقة مرحلة جديدة في التراث اللغوي العربي، ألاّ وهي مرحلة التألّيف المعجمي بنوعيه: معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، وقد أسهم هذا التأليف بضروبه الثلاثة – موضوعات اشتملت كلّها على مباحث دلالية – بشكل فاعل في تطور البحث الدّلالي عند العرب.

وهكذا نجد أنّ حدود هذا العلم قد رسمت وظهرت معالمه في الموروث اللغوي العربي بشكل يتفق مع الدّرس اللّغوي الحديث منذ أمد بعيد، ويشهد على ذلك التراث العربي بكلّ جوانبه الذي يزخر بذخيرة كبيرة في هذا المجال من الدّراسات اللغوية والناظر إلى المكتبة العربية يُدرك غناها بكتب اللغة.

وقد وضع الأسس الأولى لهذا العلم في العصر الحديث العالم اللغوي الفرنسي ميشال بريال في مقال نشره عام (1883م) ذكر فيه لأوّل مرة مصطلح **(sémantique)** وإليه يرجع الفضل في تحديد مهام هذا العلم ومبادئه، وقد استبعد الجوانب التي تعنى بتتبع اللغة في أطوار زمنية مختلفة، واكتفى برصد الظاهرة – ظاهرة المعنى– في فترة زمنية محددة، وفي ضوء ذلك أصبح علم الدّلالة علما يدرس المعنى بشكل منظم وممنهج.

وتبعه في ذلك فيما بعد لسانيون آخرون – نذكر من بينهم الإنجليزيين أوجدن (C.K.Orgdan) وريتشاردز (I.A.Richards) اللذين أصدرا كتابهما "معنى المعنى" عام 1923 – طوروا نظرياته ووضعوا أصوله، ووضحوا معالمه وبينوا صلته بالعلوم الأخرى، فغدا علما قائما بذاته له مناهجه ونظرياته بعد أن كان ضمن العلوم الأخرى.

ويعدُّ علم الدّلالة غاية الدّراسات الصوتية والصرفية والنحوية، إذ لا يكاد علم من هذه العلوم يخلو من الجوانب الدلالية فيه، مع الإشارة إلى أنّ الدّلالة ليست فقط دراسة المستوى الصوتي والصرفي والنحوي الذي يؤدي إلى بيان معناها المعجمي حتما؛ بل هي بيان لمعنى صيغتها خارج السياق وداخله وهذا يؤكّد صلة هذه العلوم: علم الأصوات وعلم الصرف وعلم التركيب وبعلم الدّلالة فهم متكاملون ومتداخلون لا يُمكن الفصل بينهم.

تمكن اللغويون العرب القدامى بفضل البحوث التي اطلعوا عليها، من فتح آفاق واسعة للدرس اللغوي الحديث في مختلف مجالاته، كما عملوا على إرساء قواعد ضرورية في البحث اللغوي بصفة عامة، والبحث الدّلالي بصفة خاصة، أفاد منها اللغويون المحدثون، حيث عمل هؤلاء الدارسون على جمع هذا التراكم اللغوي المعرفي القديم، وتشكيله في نسق علمي أكاديمي معتمدين في ذلك على المناهج والمعايير العلمية الحديثة.

وقد لاحظنا من خلال المصادر اللّغوية أنّ الدارسين اللغويين العرب المحدثين قد قَعَّدوا لهذا العلم من خلال اطلاعهم على الدراسات العالمية في هذا المجال، وأغنوا مباحث هذا العلم بالأمثلة الكثيرة من

كلام العرب في القديم – لأنّ شرحهم وبيانهم للدلالة هو ما يشتغل به الدارسون اللغويون المحدثون – فجاءت بحوثهم امتدادا لجهود أسلافهم اللغويين وكانت أراؤهم تتويجا لتراكم معرفي في تراثهم التاريخي.

فإذا أراد الدارسون العرب المحدثون البحث عن نظرية دلالية في مجال البحث اللغوي في الفكر العربي، فإنّهم ملزمون باستقراء الفكر اللغوي لتراثنا العربي، وتمحيصه، وغربلته على مستوى الأسس المعرفية في الموضوع والمنهج، وهذا لا يتم إلاّ بتتبع المسار التطوري للدرس اللغوي عند العرب القدماء والبحث عن الأسس المعرفية التي انبنى عليها، وليتمكّنوا من ربط الفكر اللغوي العربي القديم بمختلف النظريات اللغوية الحديثة، وتكييف هذه الآخرة – أي النظريات الغربية الحديثة – مع خصائص اللغة العربية، وإذا تحققت هذه الشروط في إطارها العلمي المنهجي ستؤدي حتما إلى ميلاد نظرية لغوية عربية قادرة على تقديم التفسير الكافي لمستويات الدراسة اللغوية الصوتية والتركيبية والدلالية، ليسهموا بذلك في تحقيق النّظرية اللّسانية العامة.

الفصل الأول

نشأة علم الدّلالة وصلته بالمبادئ النّظرية اللّغوية

1 – نشأة علم الدّلالة:

من المعروف أنّ علم الدّلالة علم حديث النشأة، ظهرت أولياته وبوادره في أواخر القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني مطلقا أنّ التفكير الإنساني في العصور القديمة في مجال اللغة يخلو تماما من دراسات تهتّم بالمعنى؛ بل على العكس من ذلك فالاهتمام باللغة عموما، وبالدّلالة خصوصا بدأ منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، فموضوعات هذا العلم، واهتماماته قديم قدم البحوث البشرية في اللغة – وإن لم يسمّ بهذا الاسم– لأنّ "الطبيعة الحقيقية للغة يمكن فقط فهمها من خلال فهم المعنى"[1] وبقي الاهتمام بالدّلالة يزداد عبر مراحل التاريخ حيث وجه العلماء اهتمامهم إلى معاني الكلمات أكثر من اهتمامهم بوظائفها النحوية، لذا كان تصنيفهم لأقسام الكلام يعتمد بالدرجة الأولى على صفاتها الدلالية فعملوا على تحديد المعنى الذي يحمله اللفظ عندما يكون مفردا، وبيان ما يؤول إليه المعنى عندما يوضع في التركيب وما تتعرض له دلالة اللفظ في تحول من معنى إلى معنى، فقد كان لعلماء العرب القدامى إسهام فعالٌ في تأسيس وعي دلالي هام، يمكن رصده في نتاج الفلاسفة واللغويين وعلماء الأصول والفقه والأدباء فالبحوث الدّلالية العربية بدأت منذ القرن الثاني الهجري إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكر إنّما يعني نضجا أحرزته العربية وأصّله الدارسون في جوانبها، فكل هذه الجهود اللغوية لأسلافنا الباحثين فتحت منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث اللساني بصفة عامة والبحث الدّلالي بصفة خاصة، استفاد منها العلماء المحدثون في ميدان علم اللّغة.

ومن المؤلّفين الأوروبيين القدامى يبرز العالم اللّغوي الألماني **رايسك (K. Reisig)** وذلك عندما أصدر كتابه **(فقه اللغة اللاتينية)** سنة (1839م) وتعرض فيه إلى دراسة القواعد العامة التي تفسر تطور المعنى، وكان هدف المؤلف الاهتمام بالتغيير الدلالي للألفاظ ومحاولة تفسير هذا التغير، فكلّ هذا الإسهام اللغوي الذي اضطلع عليه اللغويون القدامى – ولا تحسبن أنّ المحدثين قد ابتكروا ما لم يكن أو بحثوا ما لم يسبق إليه؛ بل على العكس تماما – دفعت بالعالم الفرنسي ميشال بريال (M. Bréal) إلى وضع مصطلح "سيمانتيك" (Sémantique) وهو مصطلح "**علم الدلالة**" وتعود جذور هذه الكلمة إلى اللغة "اليونانية "**sema**" التي تعني "العلامة"، وقد يكون من المفيد الإشارة إلى"أن كلمة "**sema**"المكوّنة

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. القاهرة: 1988، عالم الكتب، ص 5.

من حرفين أصلين **S M** قريبة الشبه من الجذر العربي المؤلف من الأصلين س م اللذين يرافقهما حرف لين، فهناك:

- سمة "علامة" المشتقة من الأصل (و) سم "علم الشيء".
- اسم الذي يبدو أنّه يعود إلى وسم."[1] فبإجماع المؤرخين اللغويين الفضل يعود لبريال "في تخصيصه كتابا استقل بدراسة المعنى هو كتاب **(محاولة في علم المعاني)** بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجا جديدا في دراسة المعنى"[2] فبعمله هذا يعدّ بريال مؤسس علم الدلالة المتعارف عليه اليوم، فوضع ببحثه هذا اللبنة الأولى لهذا العلم، وإن كان جهده التأسيسي محدوداً نسبياً، فإن بريال هو السباق والموجه إلى صرح هذا العلم، وخلص من بحثه إلى نتائج هامة وقواعد عامة في حدود الدلالة وتطورها، فتمكن بذلك من تحديد موضوع هذا العلم ومنهجه وأهدافه.

أمّا منهج بريال فقد كان قائما على معاينة الدلالة انطلاقا من الكلمات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى، فأثارت دراسته مشكلة المعنى وتغيره، وأوضح أن هذه الدراسة غير معنية بالدرجة الأولى بتغييرات المعنى من الناحية التاريخية، وعدَّ بحثه آنذاك ثورة في دراسة علم اللغة، وأول دراسة حديثة خاصة بتطور معاني الكلمات، وهذا يعني أن الدراسة الدلالية عنده كانت مقصورة في الواقع على الاشتقاق التاريخي – وقد كانت دراسة المعنى عنده منصبة على اللغات الهندو الأوروبية مثل اليونانية واللاتينية والسنيكريتية – فقد عالج بهذه الدراسة المعنى بشكل علمي ممنهج، فبذلك يُعدّ بريال أول من رصد ظاهرة المعنى رصداً آنياً في فترة زمنية محددة، ووجه الاهتمام إلى دراسة المعاني بذاتها ولذاتها وفي إطار هذا الفهم الأولي للدلالة انطلقت البحوث تشق طريقها إلى استكناه مفهوم الدلالة ومصطلحها لدى المحدثين من علماء العرب والأوروبيين، وازدادت رغبة اللغويين في محاولة إدراك الظروف الخارجية التي تعين على تغيير المعنى.

---

[1] – سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة (للطلاب المنتظمين والمنتسبين) دط. جدة: 2007، ص8.

[2] – مهين حاجي زاده "البحث الدلالي عند ابن جني" مجلة اللغة العربية وآدابها، إيران: 2010، ع10، ص 8.

انطلق العالم اللّغوي بريال في تحديد موضوع علم الدّلالة ومصطلحه الحديث من **تراكم معرفي سابق*** – غير أنّ جلّ هذه الدّراسات اقتصرت على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ؛ أي بيان التغيير والتطور الذي يصيب المعنى عبر العصور – وفرت مفاهيم مختلفة للمنظومة اللغوية في جميع جوانبها، وتتابعت الدّراسات الدّلالية بعد ذلك، في هذا المجال في جميع المدارس اللسانية الحديثة فارتبطت بأسماء عدّة أبرزها:

* المؤلفان الإنجليزيان **أوغدن (C K-Ogden)** و**ريتشاردز (Richards I A)** في كتابهما: (Meaning of Meaning) (معنى المعنى) الذي صدر عام (1923م) وقد جاء هذا الكتاب نتيجة التأثير الكبير الذي أحدثه ميشال بريال؛ إذ كان بمثابة الموجه إلى قضية هامة تعنى بالمعنى هي "السيمانتيك" حيث عرضا فيه مشكلة المعنى من جميع جوانبها المختلفة، فبفضلهما تحول مسار الدّلالة وتطوّر المعنى من الناحيتين الاجتماعية والنفسية.

وتتلخص طبيعة الدّلالة عندهما في"الثالوث الدّلالي" (The Semiotic Triangle) وتقوم فكرة هذا المثلث على أساس أنّ "الصيغة اللغوية (أو الكلمة) تثير في العقل صورة ذهنية تشير إلى ماهية خارجية"[1] وفق **هذا المخطط:**

---

* – رغم أن مُؤلّف بريال هو الذي أكسب علم الدلالة مسمّاه، إلا أنّ هناك من اللغويين المحدثين من أرجع الارهصات الأولية لهذا العلم **إلى ماكس مولر** (Max Muller) في كتابين له بعنوان: (The Science of Language) وذلك في سنة (1862م)، والمؤلف الآخر بعنوان (The Science of Thoughe) في سنة (1887م) كما ذهب إلى ذلك **أحمد عمر مختار** في كتابه (علم الدلالة)، وفي هذا الصدد أيضا يقول **الدكتور أحمد نعيم الكَراعينْ** في كتابه علم الدلالة بين النظري والتطبيق: "فكلمة دلالة (Semantics) ظهرت لأوّل مرة في الانجليزية في القرن السابع عشر في كتاب «جون سبنسر» ثم استعملها اللغوي الفرنسي ميشال بريال.

[1] – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دط. القاهرة: دت، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 141.

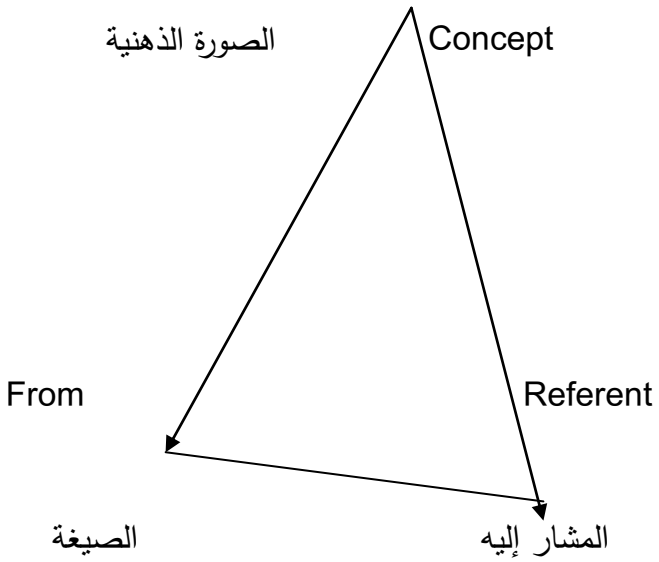

ومعنى هذا المثلث أنّ "الصيغة اللغوية تربط دلالتها بالمشار إليه عن طريق الصورة الذهنية"[1] نستنتج من هذا القول أنّ العلاقة بين اللفظ والصورة الذهنية علاقة مباشرة، لأنّ كلّما تغيرت الصورة الذهنية تغير اللفظ تبعا لها.

* وفي مجال الدراسات اللّغوية الحديثة يبرز اللغوي الأمريكي **بلومفيد** (Bloomfield) زعيم المدرسة السلوكية، وهو يعتبر اللغة "مظهرا سلوكيا قائما على التأثير والاستجابة ومثّل لها بهذا **الخط:**

مؤثر **استجابة**

S (Stimulus)[2]" ⟶ R(Reponse)

فالمعنى عند بلومفيد هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم ذاك الصوت والاستجابة التي يثيرها هذا الصوت لدى السامع وفق هذه المعادلة:

[1] – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دط. ص 141.

[2] – أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النَظَر والتطبيق، ط1. بيروت: 1993، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 91.

موقف المتحدّث ⟸ **الصوت** ⟸ **استجابة السامع**

من خلال هذه المعادلة نلحظ أن بلومفيد عقد لصلة بين المتكلم والسامع، وهذه الصلة وثيقة جدا بين موقف المتكلم والاستجابة لدى السامع شرط معرفة "المقام الذي يقول فيه المتكلم كلمة أو جملة والاستجابة من المستمع"[1] فالمعنى عنده ليس عنصرا لغويا بحتا، وإنّما هو مظهر سلوكي ألي بحت.

ثم جاء العالم اللغوي البريطاني **رويْ هاريس** (Harris) – من مواليد 1931م –الذي يصنف ضمن التصنيف البريطاني المتميز في الفكر اللغوي الذي بدأه فيرث وهو أحد أتباعه، حيث تبنى هذا الأخير معظم أفكاره، نذكر على سبيل المثال الفكرة القائلة أنّ "التواصل اللغوي هو مسألة تبادل الرسائل « ضمن الشفرة الثابتة » أيْ أنّ اللغة تفهم كونها نظاما محددا يشمل ثنائيات من الصيغ والمعاني"[2] فاللغة عند هاريس – من حيث الجوهر – هي « نظام ثابت» أي عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية ذات معنى يكمن تحديدها بشكل نهائي."[3]

* ومن أبرز اللغويين الغربيين أيضا نجد **س. أولمان** (S. Ullman) الذي ظهر في بداية الثلاثينات حيث أسهم هذا الأخير في إثراء المكتبة الدلالية بكتب قيمة منها: (أسس علم المعنى) و(علم المعنى) و(المعنى والأسلوب) وكتابه (دور الكلمة في اللغة) الذي ترجمه الدكتور كمال بشر إلى العربية.

* أما **بالمر**(Palmer) وهو من المبرزين في علم الدلالة، و**غريماس**(Greimas)، **وجيرو** (Guiraud)، وغيرهم حتى أيامنا هذه.

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن أعلام الفكر اللغوي الغربي أن نذكر اللغوي الشهير في مجال الدراسات اللغوية الحديثة؛ ألا وهو العالم الفذّ **تشومسكي (Chomsky)**– من مواليد 1928م– بنظريته التحويلية **(Transformation Générative Grammaire)** **(النحو التوليدي التحويلي)** حيث قام هذا الأخير بثورة على الدراسات اللغوية التي تهتم بالشكل في دراستها للغة – تنتهج المنهج الوصفي – فاللغة عنده ليست شكلا خارجيا فقط؛ بل تحمل مع شكلها الخارجي هذا إبداعا وخلقا داخليا تتميز به فنراه يعرف اللغة بأنّها "تجمع الصوت والمعنى بطريقة خاصة. وأنّ أيّ جملة في اللغة تقوم على بنيتين:

---

[1] – أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط1. ص 91.

[2] – جون إي جوزيف، نايجل لاق، تولبت جيْ تيلر، أعلام الفكر اللغوي: التقليد الغربي في القرن العشرين، تح: أحمد شاكر الكلابي، بيروت: 2006، دار الكتاب الجديد المتحدة، ج2، ص 103.

[3] – المرجع نفسه، ص 303 (بتصرف).

البنية السطحية (Surface Structure) وهي تمثل الصورة الصوتية، والبنية العميقة (Deep Structure) وتمثل الصورة الدلالية"[1] والهدف الأساسي من هذه النظرية هو اكتشاف القواعد التي على أساسها تقوم اللغة – ارتباط الأصوات بالمعاني – وتسعى إلى الربط بين المستويات الثلاثة للغة، ألا وهي الصوت والمعنى والتركيب.

وما هذا إلا مجرد عرض قصير وموجز لأهم رواد علم اللغة الحديث – الغرب –وأرائهم باعتبارهم يمثلون المدارس الغربية المختلفة والمتنوعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأساس الذي قامت عليه جل الدراسات الحديثة.

وبالرغم من أنّ اللبنات الأولى لمباحث علم الدلالة تُعدّ من ابتكار أمّم الشرق القديم، من ضمنها علماء العرب القدامى وبخاصة علماء الأصول دون سواهم من الأمم الأخرى بعدة قرون، قبل أن يعرفها الغربيون؛ بل أنّ الدراسات اللغوية لم تقم عندهم إلا بعد اتصالهم بهذه الأمّم، وبالهنود خاصة – هم أسبق الأمّم في دراسة النصوص، وقد ارتبطت عندهم بكتابهم المقدس «**الفيدا**» – واطلاعهم على مجهودهم في البحث اللغوي، كما أشار إلى ذلك كل من **بلومفيد وجِسْبِرْسُن (Jesp – Erson)**"[2] فقد كان الاهتمام بالمعنى ومسائله مبثوثا في شتى ميادين المعرفة التي خلفوها، إلاّ أنّ الباحثين في هذا المجال أغفلوا جهود الدلاليين العرب القدامى، مع ذلك فإنّ الدراسات اللغوية الحديثة سعت إلى إبراز جهود اللغويين والأصوليين في مجال الدلالة؛ بل بيّنوا أيضا آفاق الاستفادة من علم الدلالة في سياقه الغربي، وأبرزت التكامل الذي يضيفه إلى الدراسات العربية.

وقد وقع اختلاف بين علماء اللغة المحدثين في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح "السيمانتيك" بعضهم يقابله بـ "علم المعنى" والآخر بمصطلح "دلالة الألفاظ" وبعض الآخر بـ "علم الدلالة" والمقابل الأكثر شيوعا الآن هو مصطلح "**علم الدلالة**" ولكل منهم حجته على ذلك، فالذين اهتدوا إلى مصطلح " المعنى"[*] سببه ورود هذا اللفظ في متون الكتب القديمة لعلماء أشاروا إلى الدراسة اللغوية التي

---

[1] – أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط1. ص 94.

[2] – المرجع نفسه، ص89 (بتصرف).

[*]- ولعلّ من المفيد أن نشير هنا إلى تمييز بسيط بين مصطلحي "**المعنى**" و"**الدلالة**": أمّا "**الدَّلالة**" هي مُحصّل مجموع المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ، وتُعدّ وسيلة الوصول إلى المعنى، وتكتسب بذلك التوالد والحركة في محور المعاني وأمّا "**المعنى**" فواحدٌ من المفاهيم الدلّالية التي يشير إليها اللفظ، لذا تُعدّ **الدّلالة** أوسع وأشمل من **المعنى**.

تهتم بـ "المعنى" **كالجرجاني** الذي يعرف **الدلالة اللفظية الوضعية** بأنّها "كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه: للعلم بوضعه"[1] فالدلالة اللفظية، كانت بواسطة وضع اللفظ للمعنى؛ أي جعل اللفظ إزاء المعنى ليدل عليه – أمّا في ما يخص بالدّلالة غير اللفظية فهي دلالة اللفظ على المعنى بواسطة شيء آخر كالعقل – فهي تتصف بالتعدد والتنوع والاحتمال، عندما تكون خارج السياق، لأنّ اللفظ في الوضع اللغوي يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى، أي أنّه متعدد ومتغير ومحتمل خارج السياق، ومن الباحثين العرب المحدثين الذين استعمل لفظ "المعنى" **تمام حسان**، إذ يقول في سياق حديثه عن مختلف الدلالات: "إلى أي حد كان علم المعاني موفقا في محاولة الخوض في هذه الأمشاج من الدلالات الطبيعية والحالية والنفسية والمزج بينها وبين الدلالات الوظيفية (الصرفية والنحوية) والاجتماعية (المتصلة بالمقام والقرائن الحالية)؟"[2] وفي مقام آخر يستعمل الكاتب نفسه مصطلحي الدال والمدلول في حديثه عن العلاقة الطبيعية بين الرمز الأدبي ومعناه إذ يقول " وهناك طريقة أخرى للكشف عن الرموز الطبيعية في الأدب هذه الطريقة هي عزل الدال عن المدلول، أو الشكل عن المضمون، ثم النظر إلى تأثير الدال في النفس بعد ذلك"[3] وأمّا الذين آثروا استعمال مصطلح "الدلالة" مقابل المصطلح الأجنبي "السيمانتيك" فهم كثيرون: منهم الباحث **فايز الداية** إذ يقول عن سبب اختياره مصطلح "الدلالة" بأنّه: " يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة (الدلالة: دلّ، الدال، المدلول المدلولات الدلالات الدلالي...)"[4] وتركه مصطلح "المعنى" لاعتباره أحد فروع الدرس البلاغي، وهو علم المعاني فضلا على ذلك أنّه يعد لفظا عاما يرتبط بالرموز اللغوية وغير لغوية، فدرءا للبس – من استخدام صيغة الجمع والقول "علم المعاني" لأنّه هذا الأخير مبحث من مباحث علم البلاغة العربي – استقر رأي الدارسين العرب المحدثين على استعمال مصطلح " الدلالة " – بفتح الدال أو كسرها – مرادفا لمصطلح "السيمانتيك" بالأجنبية – أخذاً من الفرنسية أو الانجليزية – وأبعدوا مصطلح "المعنى" وحصروه في

---

[1] – الشريف علي بن محمد الجرجاني، التّعريفات، دط. لبنان: 1995، دار الكتب العلمية، ص 104.

[2] – تمّام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النّحو – فقه اللغة – البلاغة ، دط، القاهرة: 2000، أميرة للطباعة، ص 321.

[3] – المرجع نفسه، ص 288.

[4] – فايز الدّاية، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق: دراسة تاريخية– تأصيليّة – نقديّة، ط2. دمشق: 1996، دار الفكر، ص 9.

الدراسات البلاغية الجمالية وهو ما يخص بعلم المعاني في البلاغة العربية، حسبنا أن نذكر تفريع الدكتور تمام حسان البلاغة إلى فروع: "إنّ علم المعاني (وهو فرع من هذه البلاغة) يعد من النحو"[1] غير أنّه لا يقصد بهذا القول نحو الجملة؛ بل يقصد نحو النص المتصل معتمدا في هذا التفريع على العلاقة الموجودة بين الأسلوب والمعنى، لأنّ" المعنى هو الأساس"[2] الذي تم بحسبه تفريع هذه الفروع، وحصروا الإشكالية اللغوية في هذا العلم؛ في الوقوع على قوانين "المعنى" التي تكشف أسراره، وتبين السّبل إليه وكيفية حركته، لترقى الدلالة؛ فتؤدي وظائف حضارية عالية في الحياة اليومية وميادين العلوم، وآفاق الفن وتغدو أداة طيعة بين أيدي البشر.

2 – صلة علم الدلالة بعلم اللغة العام:

إذا كان علم الدلالة يهتمّ:

أوّلا: بجوهر الكلمات ومضامينها في حالاتها الإفرادية المعجمية؛ أي بيان معاني المفردات بمعزل عن السياق.

ثانيا: بحالاتها التركيبية السياقية؛ أي معاني الجمل والعبارات وآلياتها الداخلية التي هي أساس التواصل والإبلاغ، فإنّ هذا الاهتمام ليس حكرا عليه، فالاهتمام بالمعنى لم يكن ضالة اللغويين فقط، وإنّما تنازعه كل من أصحاب الفلسفة والمنطق والأصول، وكذلك علماء النفس، وأدلوا بدلوهم في هذا الموضوع بإسهاب، إذ أنّ موضوع "المعنى" تتقاسمه مجموعة من العلوم، وهذا أمر بدهي، لأنّ معظم المذاهب والتيارات الفكرية قد تعرضت للمعنى بشكل أو بآخر، فقد حاول كلّ مذهب أن يشرح "المعنى" ويحدده في ضوء المبادئ التي انطلق منها، ووفق أغراضه المنهجية، وهذا يعني أن **علم الدلالة** شأنه شأن باقي العلوم يتداخل وتجمعه علاقات تأثير وتأثر مع بعض العلوم، سواء العلوم اللغوية وغير لغوية، ولقد لخص جفري ليش (G.Leech) المسألة كلّها في قوله: "السيمانتك نقطة التقاء لأنواع من التفكير والمناهج مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم اللغة وإن اختلفت اهتمامات كلّ لاختلاف نقطة البداية"[3] فمن خلال هذا القول نلمس بوضوح تداخل علم الدلالة مع علوم أخرى، منها علم اللغة، والفلسفة، والمنطق

[1] – تمّام حسّان، الأصول، ص 283.

[2] – المرجع نفسه، ص 284.

[3] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. القاهرة: 1988، عالم الكتب، ص 16.

وعلم النفس وهلم جرا، مع الإشارة إلى أنّ الفيلسوف يهتم بالعلاقات الذهنية وكنه العلاقات، وكذلك نظرة المناطقة إلى المعنى، يرونه معنى ذهنيا غير عرضي يحدده الفكر الفردي، وكذلك شارك علماء النفس البحث في قضية "المعنى" فالمعنى في دراساتهم خاضع للتكوين النفسي للفرد، بينما يهتّم اللّغوي بالعلاقات العرفية بين الرمز وبين مدلوله وشكل هذه العلاقات؛ إذ أن أيّ دراسة للغة لا بّد أن تسعى إلى الوقوف على المعنى الذي هو المآل والنتيجة والقصد من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءاً من الأصوات وانتهاء بالمعجم، مروراً بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كلّه من معطيات المقام الاجتماعية والثقافية، ومن بين أهّم هذه العلوم، علم اللغة العام.

فإذا كان علم الدّلالة، بالمعنى الحديث، معترفا به بوصفه مجال بحث مستقل بذاته، فهذا لا ينفي علاقته بالعلوم الأخرى، وبالأخص علم اللغة العام، باعتبار هذا الأخير فرعا من فروعه، ويُعّد جزءاً لصيقا به، فالعلاقة التي تجمعهما هي علاقة تكاملية، فكما تستعين هذه العلوم بعلم الدلالة للقيام بتحليلاتها يحتاج علم الدلالة إليها كذلك لأداء وظائفه، لاعتباره مستوى – مستوى دلاليًا – من مستويات اللغة الذي يهتّم بدراسة المعنى الذي تخلص إليه المستويات الأخرى، وهذا ما يؤكّده الباحث الكبير **محمود السعران** فيقول في ذلك: "علم الدلالة، أو دراسة "المعنى" فرع من فروع علم اللغة، هو غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية، والنحوية والقاموسية، إنّه قمة هذه الدراسات"[1] لأنّ المستويات الأولى– الصوتية والصرفية والنحوية، والمعجمية، والسياقية – وسيلة، والمعنى هو الهدف، فبالفعل لا يمكن فصله عن غيره من فروع اللغة، فدراسة الدلالة تستدعي دراسة الأصوات والصرف والنحو بالإضافة إلى المعجم والسياق، فاللغة في طبيعتها الأساسية نظام صوتي يستند إلى البنى الأربع وهي "تترابط في تكامل بحيث تشكّل بنية وهي «البنية الصوتية» وكذلك الألفاظ إذ تولّد «البنية المعجميّة» والجمل إذ تفضي إلى «البنية التركيبية» ومن كلّ ذلك تنبع «البنية الدّلاليّة»"[2] إذ أنّ "المعنى" عبارة عن مجموع إيحاءات كلّ من الدّلالة الصوتية والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والسياقية، فلا يمكن تحديد "المعنى" إلا بتضافر الجوانب جميعها، كلّ هذا يجعل علم الدلالة درساً تلتقي فيه العلوم اللّغوية، لتؤلف منهجاً ونظاماً متكاملاً لفهم الكلام والآثار الأدبية نثرية كانت أو شعرية.

---

[1]– محمود السّعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دط. بيروت: دس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 113.

[2]– عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس: 1986، دار التونسية للنشر، ص 33.

وبوسعنا الآن أن ننقل هذه الصّيرورة إلى هذا المخطط:

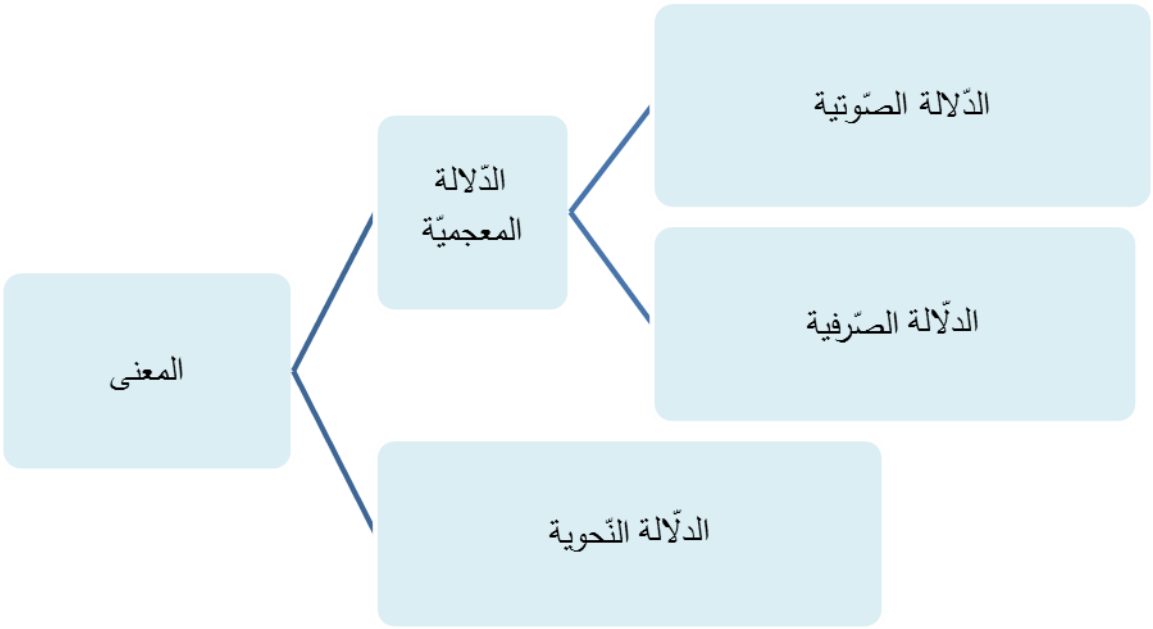

يفهم مما تقدم أنّ هدف علم الدلالة هو الوصول إلى المعنى، ولتحقيق هذا الهدف لا بّد من المرور عبر سلسلة طويلة من الخطوات التي تُؤدي إلى كشف المعنى، بدءا بالأصوات وانتهاء بالمعجم مرورا بالبناء الصرفي وقواعد التركيب والسياق، فتحصيل المعنى لا يكون في أفراد الأصوات والكلمات ، وإنّما يكون فيها إذا ضّم بعضها إلى بعض على حد قول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ / 1078م) " أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، وأنّ الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى الذي تليها"[1] وقد اتضحت المسألة اتضاحا بأنّ المعنى المعجمي وحدة لا يُحصل المعنى، ولا بّد من تُوُخّيَ معاني النحو وأحكامه وما لها من قيمة دلالية ليكسب الكلام مزايا مجتمعة لا تحققها اللفظة المفردة فالكلام – وما اللغة في الحقيقة إلا كلام متصلٌ – لا يتضح إلا بتضافر جميع مستويات اللغة : بدءا بالمستوى الصوتي، مرورا بالصرفي والتركيبي، ثم المعجمي بالإضافة إلى معطيات المقام، فأيّا ما كان:

[1]– عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد الشاكر، دلائل الإعجاز، ط5. القاهرة :2004 ، مكتبة الخانجي، ص 46.

فإنّ كلّ عنصر من بنية اللغة يمثل جزءاً في بناء دلالاتها، سواء أكان عنصرا صوتيا أم صرفيا أم نحويا كما يوضح هذا الشكل:

يسير المخطط البياني لبنية اللغة وفق هذا المنظور:

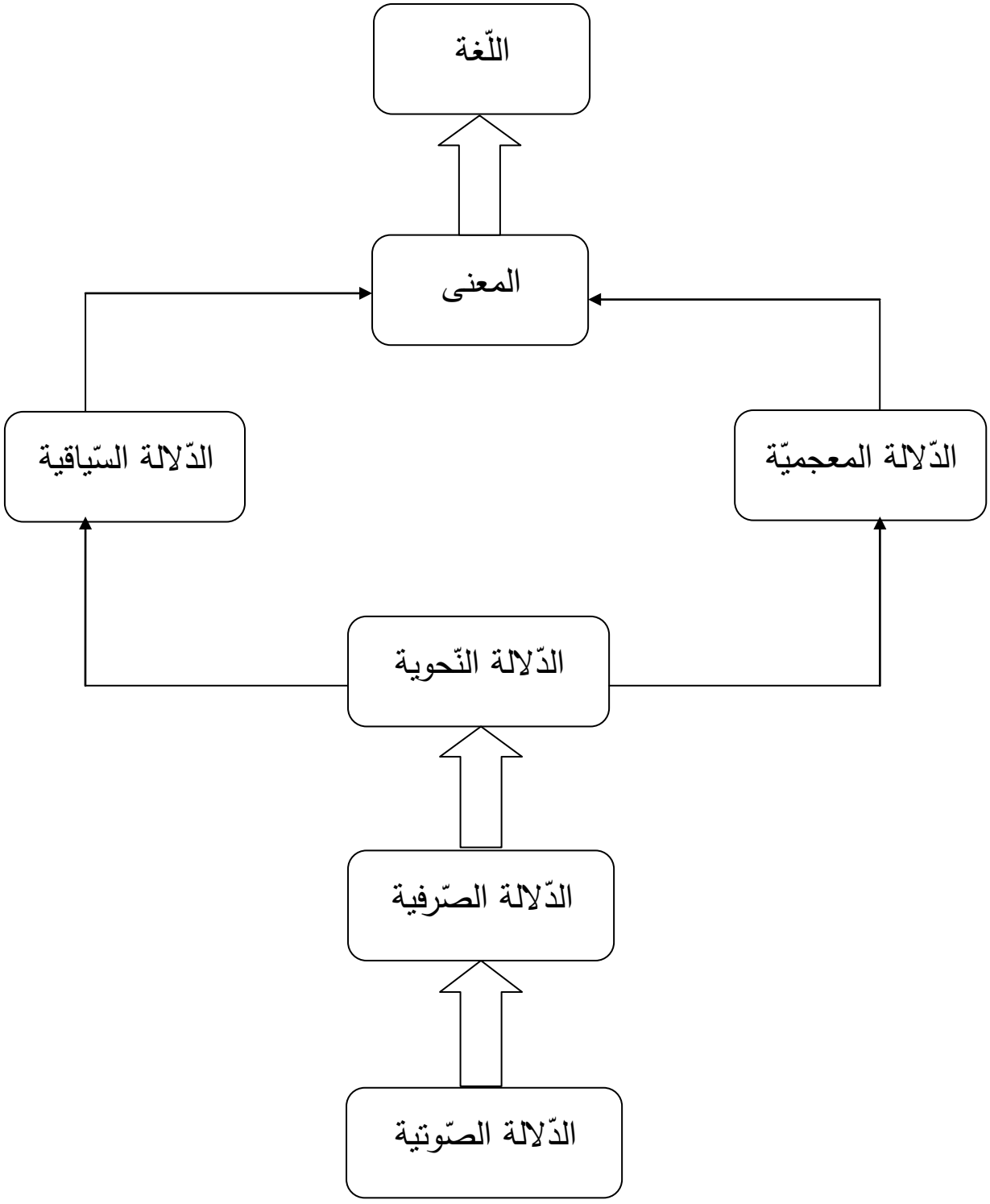

فمن خلال هذا المخطط البياني السابق يتبين لنا أنّ أيّ دراسة للغة لابّد أن تسعى إلى الوقوف على "المعنى" الذي يقصده المتكلم من إنتاج السلسلة الكلامية، بدءا بالأصوات وانتهاء بالمعجم، مرورا بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كلّه من معطيات المقام الاجتماعية والثقافية، لأنّ المعجم وحده لا يفي بالغرض في نقل دلالة اللفظ، إذ لا بّد من إضافة السياق باعتباره المحدد الرئيسي لدلالة اللفظ المتجددة، فكلّ لفظ له معنى "معجمي" مكتسب، وله معنى آخر "سياقي" إضافي، إيحائي يحكمه الاستعمال.

2-1- الدّلالة الصّوتية♠:

ترتبط هذه الدّلالة بتغيير الوحدات الصوتية (Phonèmes) في اللفظ، فينتج عنه تغيرٌ في المعنى- حتما - باعتبار هذه الأصوات دعامة أساسية لأيّ لغة من اللغات البشرية ، وما اللّغة في حقيقتها إلا مجموع وحدات صوتية تدل على معنى "فكل الناس يتفاهمون أساسا عن طريق الأصوات الكلامية"[1] فهم يعبرون بهذه الرموز عن أغراضهم وحاجاتهم فالأصوات تمثل الجانب العملي للغة ويتضح ذلك بما تنبني عليه اللغة؛ فهي في ركنها الأول أصوات، فالدّلالة الصوتية الطبيعية تُستمد من طبيعة هذه الأصوات، لاعتبار بنية اللغة وتراكيبها تقوم على أساس التراكيب الصوتية وتبادلية المواقع فللجانب الصوتي تأثير بالغ في تحديد المعنى، فوضع الصوت مكان آخر يؤدي حتما إلى تغيير المعنى فإذا استبدلنا في اللفظ صوتا بصوت آخر تغير المعنى جزئيا أو كلّيا.

♠ - وممّا تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الدلالة الصوتية تنقسم إلى قسمين: الدلالة الصوتية الطبيعية، والدلالة الصوتية التحليلية: أمّا الأولى فهي وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى، يقول السيوطي: « نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنّه ذهب إلى أنّ بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال (عباد): إلا وكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحا من غير مرجّح. وكان بعض من يرى قوله يقول: إنّه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل ما مسمّى اللفظة (إذغاغ) وهو بالفارسيّة (الحجر) فقال: أجد فيه يُبسا شديدا، وأراه الحجر » - أنكر الجمهور هذه المقالة من السيوطي، ورد عليها قائلا: دليل فساده أن اللفظ لو دلّ بالذات لفهم كلُّ واحد منهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية واللازم باطل - وقد جاء في مؤلفات لغوية أمثلة عديدة على ذلك مثل: (خرير - فحيح - خفيف ... وهلم جرا) ويطلق عليها ابن جني في كتابه (الخصائص،ج3) اسم الدلالة اللفظية. وأما الدلالة التحليلية: وهي التي ترتبط بتغير الوحدات الصوتية في اللفظ، فيتغير المعنى تبعا لتغيرها.

- يُنظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ط2. ص 19- 20.

[1] - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، دط. القاهرة: 1997، عالم الكتب، ص 13.

أ – **التغيير الكلّيُّ:** يتعلق هذا التغيير بتغيير صوت واحد في اللفظة، فيؤدي ذلك إلى تغيير جذري في المعنى، وخير ما يوضح لنا ما أشرنا إليه سابقا الأمثلة التالية : فالفعل «صال» إذا استبدلت بميمه وحدة صوتية أخرى، ولتكن «القاف» ظفرنا بفعل آخر وهو «قال» مغاير تماما للفعل الأوّل وشبيه في ذلك بالأفعال التالية: « مال»– «جال»– «سال» وهلم جرا»، فاستبدال صوت بصوت في هذه الأفعال نتج عنه تغير في دلالة الكلمة حتما، وتحول صوت «القاف» في كلمة « قلب» إلى « كاف » يتبعه تغير في دلالة الكلمة، وشبيه بذلك «الطاء » في كلمة « بطر» التي إذا تحولت إلى « تاء » صارت الكلمة إلى « بتر »، ... إلى غير ذلك"[1] كما يظهر هذا التغيير بوضوح عند ابن جني في ظاهرة الاشتقاق الأكبر مثل « قطم – قطف – قطع – قطش – قط ... وهلم جرا » فهذه الكلمات تغيرت معانيها نتيجة تغيّر وحدة صوتية فيها فأصبحت تنتمي إلى حقول دلالية مختلفة ولا تنتمي إلى حقل دلالي واحد ولا علاقة دلالية تجمعها وتغيَّر فيها المعنى تغييرا كلّيا. وكذلك في تغير حركات الإعراب يتغير المعنى تبعا لها تغيرا كليا، فهذه الأخيرة تعتبر في اللغة العربية وحدات صوتية، فبفضلها نفرق بين الاسم والفعل وأسم الفاعل واسم المفعول مثل: «المؤَلف –المؤَلِف» و«المستجوَب – المستَجوِب» وغير ذلك من الأمثلة.

ب– **التغيير الجزئي:** ففي هذا النوع لا يتغير المعنى كليّا رغم تغيير صوت واحد في الكلمة وتبقى الكلمتين في نفس الحقل الدّلالي مع اختلاف دقيق وجوهري، فمثلا: تنضخ" [قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾ ﴾ الرحمن: ٦٦] فاللفظة "تنضخ" تعبر عن فوران السائل في قوة وعنف، وأما "تنضح" فتدل على تسرب السائل بطء"[2] ف "الخاء" في "تنضخ" دلت على القوة في التسرب بينما دلت "الحاء" في تنضح على البطء في التسرب، فالنضخ أقوى من النضح فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظها لما هو أقوى منه، فالدلالة هنا مستمدة من طبيعة كل من حرفي "الخاء" و"الحاء" والملاحظ أن اللفظتين معا ترتبطان بالتسرب، فهما تقتربان دلاليا مع اختلاف دقيق وهذا ما قصدناه بالتغير الجزئي.

[1] – فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، ط1. القاهرة: 1991، مكتبة الآداب، ص47 (بتصرف).

[2] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. مصر: 1984، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 46 (بتصرف).

تؤكّد الأمثلة الموضحة سلفا بأنّ هناك علاقة وطيدة بين الصوت والدلالة، فكلّما تغيرت الوحدة الصوتية في اللفظ تغير المعنى تبعا لتغيرها، فكل منهما يستدعي الآخر.

ومن مظاهر الدّلالة الصّوتية أيضا ظاهرة "**التنغيم**" (Intonation)– صنفت ظاهرة التنغيم لدى البعض ضمن « ظواهر تطريزية» وحسبها البعض الآخر «فونيمات ثانوية » أو «فونيمات فوق التركيبية» – فالتنغيم هو صوت مميز يُحدثه المتكلم في موضع من مواضع الكلام، فيكون الصوت منخفضا بعد ارتفاع أو العكس منخفضا بعد ارتفاع – وتدعى هذه التنوعات الصوتية (ارتفاعات انخفاضات...إلخ) نغمات الكلام – فيعطي للكلام معنى معين ينتج عن اختلاف درجات الصوت تبعاً لمراد المتكلم من كلامه، تبعا للحالة النفسية التي هو فيها.

ويتحدد التنغيم وتدرك نغماته بالفواصل الصوتية– مثل: السكتات، الوقفات وهلم جرا – في نهاية الجمل: "فالتنغيم يؤدّي في الكلام المنطوق دور بعض الوظائف النحوية"[1] أي بفضل هذه الظاهرة نتمكن من تحليل التركيب اللغوي تحليلا لغويا سليما، وتمييزه عن التراكيب اللغوية الأخرى. فهذه الوظيفة يطلق عليها البعض اسم "الوظيفة النحوية" التي تعدّ وظيفة أساسية للتنغيم.

وللتنغيم وظائف متعددة – وظيفة نحوية، ووظيفة ثقافية اجتماعية، ووظيفة معجمية، ووظيفة سياقية دلالية – فالوظيفة الدّلالية تؤكد على التلاحم الموجود بين النغمة والدلالة – تفاعلا عقليا صوتيا في آن واحد– لأنّ تغيير النغمة يؤدي حتما إلى تغيير في الدلالة.

كما تلعب النغمة في بعض اللغات دورا هاما، ففي اللغة الانجليزية مثلا يُعدّ التنغيم أصلا من أصول الفهم والإفهام في الكشف عن المراد عند المتكلمين، مع العلم أن لكل لغة من اللغات نغمة خاصة بها تختلف بدرجات متفاوتة بين لغة وأخرى.

فالتنغيم ظاهرة صوتية مهمة في عملية الفهم والإفهام في بعض اللغات، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء دوره في تفسير الكلام وتنميطه إلى أجناس نحوية مختلفة ومتعددة.

كما يمكن للمعنى أن يتغير بالاختلاف موقع "**النبر**"(Stress) في الكلمة، فبعض الكلمات الانجليزية " تستعمل «اسما» إذا كان النبر على المقطع الأول منها، فإذا انتقل النبر على مقطع آخر من

[1]– محمّد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي – الدّلالي، ط2. القاهرة: 2000، دار الشروق، ص 194.

الكلمة أصبحت فعلا"[1] فالنبر يعطي وضوحا نسبيا للصوت إذا ما قورن ببعض الأصوات في الكلام، ففي بعض اللغات يعتبر النبر "فونيم" للدور الذي يلعبه في توضيح الفروق التي تكون بين معنى وآخر.

وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ الفونيم يمكن أن يكون حرفا، وقد يكون حركة مادام تبدله مع غيره يؤدي إلى تغيير الكلمة وتحديد معناها، لذلك رأى بعض علماء اللغة أن للفونيم وظيفة كبرى في تحديد الكلمات واختلافها. فمثال ذلك الأفعال (قام – صام– نام وهلم جرا) كلمات مختلفة لاختلاف فونيم واحد فيها وبناءً على هذا فإنّ للنبر غاية مهمة هي كشف الدلالات المقصودة للكلمة وتجليها.

وما هو جدير بالملاحظة: أنّ كلا من الصوت والمعنى يتدخلان ويتشابكان إلى حد كبير، حيث لا يمكن دراسة جانب بمعزل عن الآخر، فالدراسة الصوت تستلزم دراسة المعنى وجوبا، والعكس كذالك.

- الصوت ⟸ المعنى.
- المعنى ⟸ الصوت.

ويمكن أن نلحظ من هذا التلازم؛ العلاقة القائمة بين الصوت والمعنى، هي علاقة تلازمية ترابطية، تكافئية، فلا يمكن دراسة الصوت بمعزل عن المعنى، كما لا يمكن دراسة المعنى بمعزل عن الصوت، فالعلاقة بينهما وطيدة جدا، فعلم الصوت مرتبط ارتباطا وثيقاً بعلم الدلالة، بحيث لا يمكن الفصل بينهما مطلقا.

وعلى هذا الأساس فالدّلالة الصّوتية تتأثر بكل من: وضع الصوت مكانا آخر، وبظاهرة النبر وبمظهر التنغيم أيضا، فهذه الأنماط الثلاثة لها تأثير بالغ على المعنى.

مع الإشارة فقط إلى أنّ كلا من **النبر والتنغيم** من المصطلحات الغربية الدخيلة على اللغة العربية، فقد تعرض لهما الغربيون في دراساتهم اللغوية باعتبارهما عاملين مؤثرين في الدلالة في لغتهم لأنّ لغتهم لغة إلصاقية ذات مقاطع – غير معربة والعملية الاشتقاقية فيها محدودة جدا – والتركيب فيها لا يسمح بالتقديم والتأخير بين الوحدات الصوتية، **(فالنبر والتنغيم)** سمة من سمات اللغات الأوروبية

[1] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 46.

عوضتها عن الخواص التي تفتقدها، على عكس اللغة العربية التي تخلو من المصطلحين، ولا يُعدان سمة من سماتها، فهذه الأخيرة لغة اشتقاقية معربة، تتميز على غيرها من اللغات بخاصية الاشتقاق والإعراب التي منحتها القدرة على اختيار الصيغ، سواءً في الاشتقاق أو تقديم الألفاظ وتأخيرها في التركيب اللغوي وخير دليل على ذلك مقارنة البلاغين بين معنى الآية [قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾ الأنبياء: ٦٢] وجملة « أفعلت أنت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟ » فقد أغنى التقديم عن النبر والتنغيم، كما ذهب إلى ذلك معظم الباحثين العرب المحدثين، من بينهم الباحث أحمد نعيم الكراعين.

2-2 - الدّلالة الصّرفية*:

تُستمد هذه الدّلالة من بنية الكلمة وصيغتها الصرفية، فالصيغة الصرفية هي شكل الكلمة ومادتها الأصلية التي تتكون منها، وهيئتها التي بنيت عليها حروفها و وظائفها الصرفية فلا يكفي لبيان معنى الكلمة ببيان معناها المعجمي فقط، بل لا بّد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة (الميزان الصرفي) لأنّ التركيب الصرفي للكلمة يساهم في تحديد معناها، فمثلا كلمة «استغفر»"[1] لن نصل إلى معناها الحقيقي

* - جعل ابن جني الدّلالة الصّرفية ضمن الدّلالات النّحوية الثلاث: (لفظية – صناعية – معنوية) فالدلالة اللفظية ويقصد بها الدلالة المعجمية، ودلالة البنية المولفولوجية على الحدث. وأمّا الدلالة الصناعية فهي دلالة بنية اللفظ، أما الدلالة المعنوية فتعرف من خلال الاستدلال، حيث نتمكن من معرفة صيغة الفعل من خلال مؤشرات خارجية محيطة به ففعل جلس يدل على حادث مقترن بزمن الماضي، ودلالته على الفاعل دلالة إلزام، يقول ابن جني: "ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بّد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع ضرب؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل مجملا غير مفصل" فهذه السمات التي رصدها ابن جني تخص بكل فعل من اللسان العربي، فكل فعل يلزم فاعله، حاله، جنسه، عدده – وقد قدم ابن جني الدلالة الصرفية على الدلالة المعنوية والصناعية وجعلها أقوى منهن حيث يقول: "الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمها وجرت مجرى المنطوق به" ثم بين أثر الصيغة على الدلالة في قوله: "ألا ترى إلى قام (ودلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه" وبين أيضا أثر الصيغة على المعنى، لأن كل صيغة تحمل دلالة تميزها عن غيرها من الصيغ.

– يُنظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: 1956، دار الكتب المصرية، ج3، ص 98 – 99.

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. ص 13 (بتصرف).

ببيان معناها المعجمي فقط – مادة (غ ف ر) – بل لا بّد لنا أن نعود إلى دراسة صيغتها الصرفية «استفعل» فكلّ من الأحرف الثلاثة: السين– والتاء – والفاء تدل على الطلب فهنا أمدتنا الصيغة الصرفية بالمعنى الحقيقي للمفردة، فالصيغة الصرفية تدخل وتساهم في تحديد معنى الكلمة الحقيقي، لأنّ هذا المعنى ما هو إلا مجموع دلالات التي تتغير بتغير صيغة اللفظة، فكلّ زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى حتما.

وهذا ما يؤكده المثل الموضّح أعلاه التفاعل القائم والمستمر بين الجانبين: الجانب الصرفي والجانب الدلالي للمفردة، فعلم الصرف مرتبط ارتباطا وثيقاً بعلم الدلالة فأي تغيير في المبنى يغيّر المعنى في المفردة الواحدة، كذلك في التركيب أو السياق اللغوي.

2-3- الدلالة النحوية أو «علم الدلالة التركيبي»:

لقد تناول بعض العلماء قديما وبعض الباحثين حديثا أهمية «النحو» في تفسير دلالة النص وبينوا ضرورة الاعتماد عليه في كشف خصائص التراكيب، وعلى رأس هؤلاء يقف عبد القاهر الجرجاني علما شامخا بتنظيراته الواسعة المقترنة بالأمثلة والشواهد، وكذلك فعل ابن جني (321هـ / 392هـ) من قبله فهو يرى أن كل بحث خاص بالنحو واللغة؛ إنّما هو بحث في الدلالة، وفرق بين أنواع الدلالات، ووضح الدلالة النحوية قائلا: "يقول النحويّون أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وقد ترى الأمر بضدِّ ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضرب زيدٌ فنرفعه، وإن كان مفعولا به، ونقول أنّ زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره، وإن كان فاعلا، قد قال الله عز وجل: [﴿ **وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ** فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ ﴾البقرة: ١٤٩] فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله عز وجل:[﴿ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ **لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ** ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ الروم: ٤] وما يجري هذا المجرى"[1] نستطيع أن نفهم من هذا الكلام أن الدلالة النحوية عند ابن جني تتشكل من العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في التركيب؛ أي من موقع الصيغة المفردة ومعناها في الجملة. فالتركيب هو الذي يعطينا المعنى.

[1]– ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: 1956، دار الكتب المصرية،ج1، ص 184.

ويقول عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ / 1078م) في دلائل الإعجاز "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو"[1] إذن فالربط بين الكلمات هو الذي يكسب التركيب معناه، وقوله أيضا: "وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن يُنظَر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكونُ الكَلِمُ: إخباراً وأمْراً ونَهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدِّيَ في الجملة معنًى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلاَّ بضَمِّ كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"[2] فالمعنى لا يحصل من خلال الكلمات المستقلة؛ بل يُجنى من الكلام.

فقد كانت نظرة علماء العربية قديما إلى الإعراب تدل دلالة واضحة على ما بين النحو والدلالة من صلات، يقول ابن جني "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[3] يدلنا هذا القول على أنّ الإعراب دليل على المعاني التي تختلف باختلافه.

فالنحو من اللغة كالقلب من جسم الإنساني – كما يقول شومسكي– إذا كان الجسم يمدّ الإنسان بالدم الذي يكفل له الحياة؛ فإنّ النحو يمدّ الجملة بمعناها الأساسي، الذي يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى"[4] فمهمة النحو هي الربط بين جانبي الأصوات والأفكار، والاهتمام بوسائل الربط بين الجانبين والكشف عنها، وعلى هذا الأساس لا يمكن إدراك دلالة المفردة المعجمية إلا بتوقفنا على استعمالاتها في تراكيب مختلفة، أي في علاقات نحوية.

ونخلص من هذا أنّ السّمة المهمّة والأساسية للنحو هي «صلاح الألسنة» على حد تعبير **ابن مالك** (598هـ/ 672هـ) في خطبته «الكافية الشافية»♣ حيث يقول:

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد الشاكر، ط5. ص 410.

[2] – المصدر نفسه، ص 91.

[3]– ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار،ج1، ص 35.

[4] – محمّد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط2. ص 19–20.

♣– نشير هنا إلى تأثر ابن مالك بتسميّة ابن الحاجب (ت 646هـ) إلا أنّ **(كافية)** ابن الحاجب موجز نثري مركز في النحو فقط، و**(شافيته)** موجز نثري مركز أيضا في الصرف والخط فقط، بينما **(الوافية)** نظم للكافية فقط، أما ابن مالك ف**(شافيته)** نظم مطول في النحو والصرف جميعا، و**(وافيته)** نثر كالشرح لنظم **(الكافية الشّافية)**.

يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، للمحققين: علي محمد معوض وعادل أحمد بن موجود، ط1. ج1، ص 22.

ويعدٌ؛ فالنَّحوُ صلاحُ الأَلسِنَهْ والنَّفسُ إنْ تَعدمْ سَنَاه في سِنَـــــه

به انكشافُ حجبُ المعانــي يبدُو المفـــــهومُ ذا إذْعَـــــانٍ[1]

وإنّه لا يمكن الفصل بين النحو والدلالة، فكلّ مستوى من المستويين – النحوي والدلالي– لا ينفصل في الواقع عن الآخر، انفصلا حادا، ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر مطلقا.

2-4- الدّلالة المعجميّة:

وتتعلق هذه الدّلالة بدلالة الكلمة خارج الاستعمال؛ أي البحث عن دلالات التي تحملها اللفظة قبل دخولها في سياق لغوي معين، فلكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية خاصة بها، تستقل بها هذه الكلمة عما يمكن أن توحيه أصواتها أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية لها"[2]إذن فالدلالة المعجمية تتميز بتعدد المعنى، وهذا التعدد في الدلالة يرجع إلى تسييق الكلمة في أكثر من سياق لغوي، فكل سياق يكسبها دلالة خاصة، فهذه الميزة جعلت من اللغة مؤسسة اقتصادية، فبقليل من الألفاظ نستحضر عددًا غير متناهٍ من المعاني، وهذا يؤدي حتما إلى تضخم المعجم في أيّ لغة من اللغات.

فالكلمة يتحدد معناها من خلال السياق الذى ترد فيه، حيث إن للكلمة عدة استعمالات سياقية وكل سياق يظهر أو يحدد معناها.

فمثلا كلمة **(ضرب)** يتعدد معناها على هذا النحو:

1- (ضرب) = لطم = صدم =صك، كما في: ضرب زيد عمرا.

2- (ضرب) = سعى كما في [قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ المزمل: ٢٠]

3- (ضرب) = حدد كما في ضرب له موعدا.

---

[1] – ابن مالك، تح: علي محمّد معّوض وعادل أحمد بن الموجود، شرح الكافية الشافية، ط1. لبنان: 2000، دار الكتب العلمية، ج1، ص 21.

[2] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 48 (بتصرف).

4- (ضرب) = أقام كما في قوله: ضربت له قبة.

5- (ضرب) = حسب كما في ضرب خمسة في ستة.

6- (ضرب) = فرض كما في ضربت عليهم الذلة.

7- (ضرب) = حدس كما في ضرب أخماسا في أسداس... وهلم جرا.

فكلّ هذه المعاني المتعددة ترد في المعجم تفسيرا لكلمة **(ضرب)** وهكذا فإنّ الدلالة المعجمية ترتبط بدلالات الكلمة خارج السياق لا داخله.

فتعقيبا على ما سلف نرى أن الدلالة تتعدد بالنسبة لكل مبنى سواءً كان هذا المبنى تركيبا نحويا أو كلمة مفردة من كلمات المعجم.

2-5- الدّلالة السّياقية:

والدّلالة السّياقية هي تلك الدّلالة التي يقصدها المتحدث ويفقهه المتلقي من خلال الحدث الكلامي، مع ضرورة مراعاة الظروف المحيطة به، لأنّ الإنسان يحدد دلالات ألفاظه أثناء استعمالها، مع مراعاة المقام الذي يتواجد به. وقد تنبه البلاغيون العرب قديما إلى الدور الذي يلعبه السياق في تحديد المعنى حين قالوا: « لكل مقام مقال » و« لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام » فوقعوا بقولهم هذا على عبارتين تصدقان على دراسة المعنى في كلّ اللغات لا في العربية الفصحى فقط، بل في سائر اللغات البشرية على حد سواء، ولم يعلم الغربيون أنهم مسبوقون إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة فما فوقه"[1] طبعا تحت تسمية مغايرة ألا وهي اصطلاح «المقام» يقول تمام حسان وهو يؤكد أسبقية نحاة العرب القدامى إلى هذا المفهوم "ولم يكن « مالينوفسكى » (**Malinowski**) (1876/ 1918) وهو يصوغ مصطلحه الشهير « **Context of situation**» سياق الموقف يعلم أنّه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بعدة قرون، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام"[2] ولكن كتبهم هذه لم تجد الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاحه من تلك الدعاية بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كلّ المجالات.

[1] - تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1. الدار البيضاء: 1994، مطبعة النجاح الجديدة، ص 372 (بتصرف).

[2] - المرجع نفسه، والصفحة نفسها (بتصرف).

فالسّياق مستوى من مستويات التحليل اللغوي، وبموجبه تتحدد دلالة الكلمة، وإذا كانت الدلالة المعجمية – كما سبق ذكرها سالفا – تتميز بالتعدد والتغيير فإنّ الدّلالة السياقية على خلاف ذلك تماما فهي تُمدنا بدلالة وحيدة في غالب الأحيان، وذلك بفضل مجموعة من القرائن اللغوية و غير اللغوية.

وقد أدرك اللغويون دلالة السياق إدراكا واعيا، وعلى رأسهم سيبويه (ت 188هـ) فقد تنبه إلى أهمية السياق في إنشاء الكلام، حتى بلغ به الحد "أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها"[1] فيحكم على الجملة الواحدة بالخطأ من موقف الاستعمال، ويحكم عليها بالصحة في موقف آخر.

أمّا الجاحظ (ت 255هـ) فقد أدرك بسعة علمه أنّ للسياق دوراً هامًا في تحديد المعنى، فأشار إلى ذلك بقوله: " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وحالاتهم فيجعل لكل طبقة منهم كلاما يخصهم به حتى يقسم بالتساوي أقدار الكلام على أقدار المعاني و يقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات التي هم عليها المستمعون وحالاتهم"[2] يدلنا هذا القول على أنّ المعاني تصنف وترتب بحسب أصناف الناس وأحوالهم ومقاماتهم، فالجاحظ يوضح هنا مقام المعنى بالنسبة للفظ، ومقامه في ذهن المتكلم، لأنّ ما يصلح لهذا الحال لا يصلح لحال آخر، فلا بّد على المتكلم أن يصنف المعاني بحسب أصناف الناس – مراعيا أحوالهم ومقامتهم – في المجتمع "وتلك رؤية علمية في غاية الدّقة لطبيعة وجوهر العملية الإبلاغية، التي يراعى فيها الشروط الموضوعية (الخارجية) والشروط الذاتية التي يتصف بها الخطاب وصاحبه"[3] وهو ما تدعو إليه المدارس اللسانية الحديثة حتى لا يقع المعنى في انسداد دلالي.

هذا بالنسبة للعرب القدامى، أمّا بالنسبة للعرب في العصر الحديث ففكرة السياق حاضرة بقوة في التحليل اللساني، فقد تبين للسانيين أن المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك المعنى، فالمفردة تتضمن بذاتها معنىً معجمياً وعند تسييقها تظهر قيمتها التعبيرية أدق أو أعمق نظراً لما يحيط بها من مفردات تضفي عليها ألواناً من الدلالات، ولذلك فإنّ الدلالة على حقيقة الشيء لا تكون إلا إذا نظمت تلك المفردات في سياق لغوي معين، فلا معنى لها خارج السياق، وفي هذا الصدد يصرح **جيْ**

---

[1]– محمّد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط2. ص 116 (بتصرف).

[2] – منقور عبد الجليل، علم الدلالة : أصوله ومباحثه في التراث العربي، دط. دمشق: 2001، منشورات دار الكتاب العرب، ص 127.

[3] – المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

آرفيرث♣**(Firth)**(1890م/ 1960م)– زعيم المدرسة الاجتماعية أو السياقية (Context of Situation) – "بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية" أي وضع المفردة في مختلف السياقات اللغوية لإدراك معناها الحقيقي، لأنّ الكلمة عندما تستخدم في سياق جديد تكتسب معنى جديداً، فالمعنى الدلالي للصيغة ما عند فيرث عبارة عن وظيفة الصيغة اللغوية ضمن سياق معين.

ومن أعلام هذه المدرسة نجد اللّغوي **ويلسليف (CF. Hjelmslev)** الذي يقول: "لا يوجد أي معنى للفظ (العلامة Sign) في عزلته المطلقة، وأي معنى للفظ يظهر في السياق الذي نعني به سياق الحال أو سياق المحدد «Expliciv Context»"[1] وعلى هذا الأساس؛ فدراسة معاني الكلمة يتطلب تحليلا للسياقات المختلفة التي ترد فيها، لينكشف معناها الحقيقي، وهذا يرجع لتعدد السياقات التي ترد فيها. وينقسم **السّياق** إلى أربعة أقسام **كما يوضح هذا الشكل:**

♣– ثار **فيرث** – كونه مفكّرا لغويّا – على البنيوية السيكولوجية وصاغ اعتراضاته عليها بالرجوع إلى سوسير نفسه، وادّعى أن سوسير سار على خطى دوركهايم في التعامل مع اللغة، بكونها مجموعًا من « الحقائق الاجتماعية » بمستوى يختلف ←عن الظواهر القابلة للملاحظة التي تشكل السلوك اللغوي لمستخدم اللغة الفرد في مناسبات معينة، وتشكل هذه الحقائق الاجتماعية «نظاما صامتا من الإشارات الموجودة بغض النظر عن الفرد، وكونه كائنا ناطقا وبمستوى أعلى من الفرد» وأن هذا النظام من الإشارات (الكلام) هو الذي يأخذه الباحث البنيوي السيكولوجي موضوعا للدراسة، وليست وقائع الكلام التي يحدثها الأشخاص المتكلّمون المعنيّون في مناسبات معيّنة للكلام.

والنظام اللغوي – وفق منظور سوسير– عبارة عن وظيفة لكتلة ناطقة مخزونة ومقيمة في الضمير الجمعي لمجتمع ما، ويؤكّد **فيرث** أنّ البنيوية الآلية الساكنة تعني النظر إلى البنى وكونها وقائع، وتقلل من شأن الكلام المنطوق.

أمّا **فيرث** – وبالمقارنة مع سوسير– يرى أن علم اللغة يهتم أساسا بالوقائع الكلامية ذاتها، وهذه الوقائع الكلامية ملموسة، بل المهمّة القصوى لعلم اللغة تكمن في تحليل معاني الوقائع الكلامية رغم أن هذه الوقائع فريدة، إلا أنّها تمتلك سمات مشتركة، ويرفض هذا الأخير فكرة أنّ اللغة تفهم كونها نظاما محدّدا يشمل ثنائيات من الصيغ والمعاني، ، كما أنّه يرفض رفضا قاطعا الفكرة القائلة أن مادة البحث عند اللغوي هي اللغة وليس الكلام. ومجمل القول أن فيرث يرفض أفكار المدرسة السيكولوجية رفضا قاطعا.

يُنظر: جون إي جوزيف، نايجل لاق، تولبت جيْ تيلر، أعلام الفكر اللغوي: التقليد الغربي في القرن العشرين، تح: أحمد شاكر الكلابي، بيروت:2006، دار الكتاب الجديد المتحدة، ج2، ص 102 – 105 (بتصرف).

[1] – أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة: بين النظر والتطبيق، ط1. ص 91.

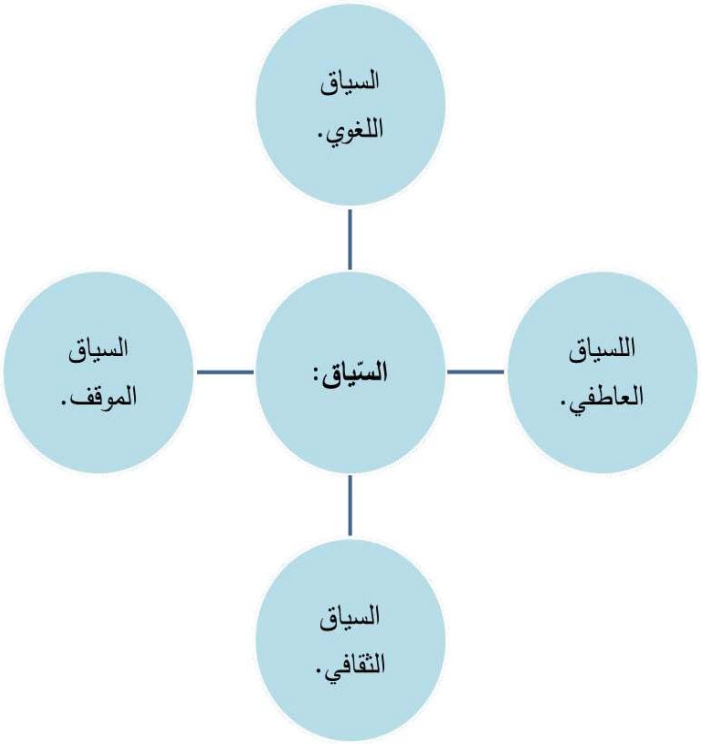

أمّا التقسيم الثاني للسياق فيبينه هذا الشكل البياني:

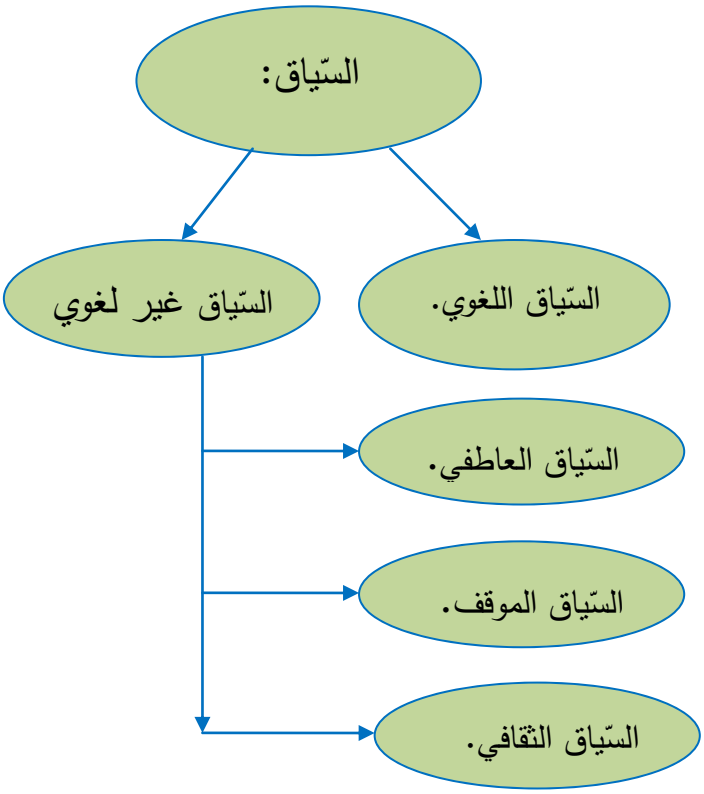

أ – **السّياق اللّغوي:** هو الذي يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعا لتغيير يمس التركيب اللغوي فالكلمة يتحدد معناها من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى داخل تركيب لغوي معين، فهو إذن "مجموع الوحدات التي تسبق أو تلي وحدة معينة أو هو العلاقات الداخلية المتحكمة في البنية التركيبة للوحدات"[1] ومن هنا نلمح أنّ السياق هو مجموع حصيلة استعمال كلمة في تركيب معين مركبة مع كلمات أخرى لأنّ الكلمة المفردة لها أكثر من معنى، والسياق هو الذي يُحدد هذا المعنى تحيدا دقيقا لأنه يُعدّالمحدد الرئيس لدلالة اللفظ المتجددة فمثلا كلمة (كتاب) لها دلالات متعددة، فبمجرد ذكرها في سياق لغوي معين تتحدد دلالاتها نهائياً:

* (كتاب) = الكتابة كقوله تعالى: [﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ **ٱلْكِتَٰبَ** إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ البقرة: ٧٨] بدليل استعمال لفظ (أميون).

* (كتاب) = الفريضة كما في قوله تعالى: [﴿ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ **كِتَٰبَ** ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ النساء:٢٤] لأنّ الآية تدور حول حكم شرعي في للتعامل مع النساء.

* (كتاب) = اللوح المحفوظ في قوله تعالى: [﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى **كِتَٰبٍ** مُّبِينٍ ﴿٦١﴾ ﴾ يونس:٦١].

* (كتاب) = سجلٌ في قوله تعالى: [﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا **ٱلْكِتَٰبِ** لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ الكهف: ٤٩].

* (كتاب) = نص مخطوط كقوله تعالى: [﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ العنكبوت: ٤٨].

---

[1] – الطيب الدابة، مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية ابستمولوجية، دط. الجزائر: 2001، دار القصبة للنشر، ص 202.

* (كتاب) = موعد الموت في قوله تعالى: [﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٥].

* (كتاب) = قائمة الحسنات كقوله تعالى في هذه الآية: [﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾ ﴾ الإسراء: ٧١]".[1] نلاحظ في الأمثلة المدرجة أعلاه أثر السياق في تحديد دلالات هذه الكلمة، فدلالة لفظة (كتاب) يختلف من سياق لآخر.

ب- السّياق العاطفي: وهذا النوع من السياق يندرج ضمن أنواع السياق غير لغوي- فهو سياق يرتبط بالجانب العاطفي للفرد، ومن أمثلة على ذلك كلمة (الانفعال):

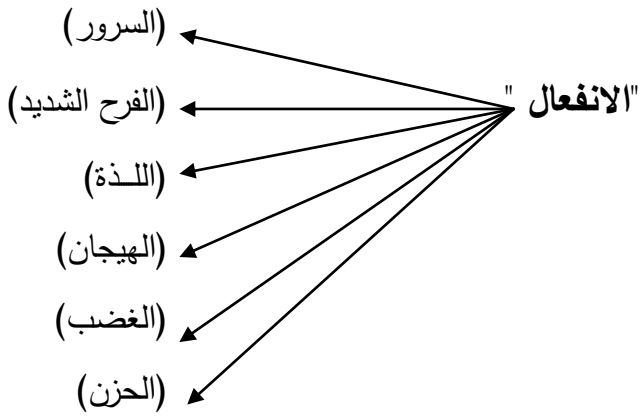

وهكذا فقد تعددت المعاني لكلمة "الانفعال" وحدد كل سياق أحد هذه المعاني: فدلت لفظة "الانفعال" على معنى (الفرح الشديد) أو معنى (الفرح) أو معنى (السرور) أو معنى (اللذة) أو معنى (الهيجان) أو معنى (الغضب) أو معنى (الحزن) فخرجت كلمة "الانفعال" من معناها الموضوعي الذي يرتبط أكثر بالمعنى المعجمي إلى معنى آخر ضمن السياق، وأصبح للانفعال درجات، فدرجة الانفعال مثلا: قوةً وضعفًا فالحديث يؤثر في تحديد المعنى. ونلاحظ من خلال هذا التمثيل أنّ لفظة "الانفعال" في هذا السياق استعملت استعمالا عاطفيا.

ج- سّياق الموقف: وهذا السّياق يندرج كذلك ضمن أنواع السياق غير لغوي- وهو ما يعرف عند العرب القدماء بالمقام، وهو الموقف الخارجي الذي تقع فيه الكلمة، وعلى إثره يتحدد معناها.

[1]- تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ط1. القاهرة: 2007، عالم الكتب، ص 209 (بتصرف).

فالموقف الذي يقع فيه الحدث الكلامي له اعتبار مهم في تحديد المعنى، نذكر على سبيل المثال "السلام عليكم" تحية الإسلام، ولكن هذه التحية قد تتحول إلى معنى آخر وهو معنى"" و"المقاطعة" حين يحتدّ النقاش بين شخصين ويأس أحد الطرفين من إقناع صاحبه، فيذهب مغاضبًا وهو يقول: "السلام عليكم" فالمقام هنا يصرف هذه الجملة عن معناها الحقيقي من كونها تحية إسلامية إلى دلالة مغايرة تماما ألا وهي دلالة المقاطعة والغضب والتذمر ...إلخ من الدلالات.

وعبارة "يا إلهي" تكون عادة في بداية الدعاء، لكن هذه العبارة قد تتحول إلى معنى آخر وهو معنى "الزجر" أو "الدهشة" أو "عدم الرضا" أو "التحسر" إلى غير ذلك من الدلالات. فالكلمة الواحدة يمكن أن يتنوع معناها بتنوع الموقف الذي ترد فيه.

د- السّياق الثقافي: كما يندرج هذا النوع أيضا ضمن أنواع السياق غير لغوي- الذي يرتبط بالمحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي تستخدم فيه اللفظة، فالمحيط الثقافي يلون كل نظام لغوي بسمة ثقافية معينة فمثلا: دلالة "جذر" تختلف حسب المحيط الثقافي الذي تستعمل فيه.

كما تُبين هذه الجداول:

الكلمة	السياق الثقافي	دلالاتها
جذر	اللغوي	جذور لغوية
	الفلاح	جذور شجر
	مجال الرياضيات	√2 أو √3

كذلك يمكن أن نمثل للسياق الثقافي بكلمة "فصيلة" حين ترد في سياقات لغوية متنوعة، وكل سياق محدّدٍ يظهر وجهًا من معانيها:

الكلمة	السياق الثقافي	دلالاتها
فصيلة	اللغوي	فصيلة لغوية' (سامية حامية...إلخ)
	الطبيب	فصيلة دم
	مجال الرياضيات	مجموعة

وهكذا نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ كلمة "جذر" تعددت معانيها، وحدد كلّ سياق أحد هذه المعاني.

كما نستنتج من خلال المثالين السابقين أنّ السّياق يحمل في ثناياه جزءاً من ثقافة المتكلمين وصورة تعكس بيئتهم، وثقافتهم الاجتماعية.

فعلم الدلالة على وفق ما تقدم آنفا لا يمكن فصله عن علوم اللغة الأخرى، بل تتعاون جميعها لتُكَوِنَّ ما يسمى بالسياق اللغوي، باعتبار اللغة نظامًا متشابك العلاقات بين وحداته، فأهميته تكمن في الوقوف على المعنى في جميع المستويات اللغوية انطلاقا من الأصوات إلى الصرف إلى التركيب بالإضافة إلى ملابسات **المقام الاجتماعية** والثقافية في حديث المتكلم أو كتابته، وهذه الأهمية المعطاة له، لأنّ موضوعه الأساس المعنى، وبدونه لا يمكن أن تكن هنالك لغة، لأن اللغة ليست مجرد تتابع الأصوات المكونة للبنية الصرفية في نسق تركيبي معين، بل لا بد أن تكون هذه الأصوات حاملة للمعنى لهذا كله كان الاهتمام بالدلالة من أقدم الاهتمامات الفكرية عند الإنسان.

3 – موضوع علم الدلالة ومبادئه النظرية

أطلقت عليه عدّة تعريفات أشهرها "العلم الذي يدرس المعنى"[1] أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجبة توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[2] فهذه التعريفات جميعها تتفق على – حقيقة لا مراء فيها – أنّ موضوع علم الدلالة هو "دراسة المعنى وملابساته" وما يمكن أن يرتبط بالرموز اللغوية لتأدية المعاني الكافية للتواصل بين الأفراد وهذه الرموز ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى التواصل كما يتعهد علم الدلالة بدراسة الكلمات لا من حيث شكلها – الجوانب الصورية للغة التي تُعد من صلب اهتمام اللسانيين – ولكن من حيث جوهرها ومضمونها، ويسعى إلى ضبط المعاني المختلفة للتراكيب اللغوية والوقوف على قوانين التي تتحكم في تغيير المعاني وتطويرها لأنّ الدّلالة ليست شيئا ثابتا، بل هي متغيرة لاعتبارات زمنية واجتماعية وبيئية وهلم جرا – غير أنّ هذا التطور والتغير يسهمان في إثراء اللغة– لذلك فاستنباط المعنى من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث، لأنّه أمام معان متجددة وتتحكم فيها شروط كثيرة ومتعددة قبل استخدامها– المعاني لا تبدو مستقرة؛ بل أنّها تعتمد على المتكلمين

[1] – أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ط2. ص 11.

[2] – المرجع نفسه، ص 11.

والسامعين والسياق – وهنا تبدو صعوبة مهمة عالم الدلالة. ويمكن أن نستشف **المعالم الكبرى** لهذا العلم **ومجمل فروع** البحث فيه انطلاقا من هذه التعريفات، ثم بعد ذلك تظهر مبادئ هذا العلم الذي يعتمد على هذه **الأسس:**

أولاً: تغلب على علم الدلالة نزعتان رئيسيتان: النزعة الأولى تهتم بعمق الدراسة في جوهر الكلمات ومضامينها، والنزعة الثانية يتميز البحث الدلالي فيها بعمق الدراسة في معنى التركيب اللغوي وسياقه، متخذا في ذلك منهجا خاصا به يتوخى المعيارية في اللغة والكلام، فعلم الدلالة علم يختص بتحديد معنى الجملة ودلالة الألفاظ وبنيتها، ليصل في النهاية إلى استخراج قوانين المعنى العامة.

ثانياً: يعتني علم الدلالة بالتحول الذي يطرأ على بنية الكلمة عبر الأزمنة والطوارئ التي تطرأ عليها والنتائج التي تترتب عن ذلك، والبحث عن قوانين التطور اللغوي وأسبابه.

ثالثاً: يعتمد علم الدلالة على المنهج التطوري التأصيلي الذي يتتبع مسار اللفظ عبر التاريخ، للكشف عن تاريخ أيّ كلمة من كلمات اللغة، إبتغاء ضبط التغّيرات الدلالية، للوقوف على القوانين التي تتحكم في تحول المعاني، واختيار التعابير الجديدة، وولادة العبارات وموتها، لضبط القواعد التي تسير وفقها اللغة باعتبار هذه الأخيرة "مؤسّسة اجتماعية تحكمها نوامس مفروضة على الأفراد تتناقلها الأجيال بضرب من الحتميّة التّاريخية، إذ كلّ ما في اللغة – راهنا – إنّما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائية وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأولية المتعددة"[1] فاللغة تسيرها نوامس تعود إلى اقتضاءات تعبيرية، لأنّ نظامها نظام متجدد ما دامت الكلمات لا تخضع لقانون ثابت يلزمها بمدلولاتها.

رابعاً: إذا كان علم اللسان يصف الحدث الكلامي كما يقع فعلا، فإن علم الدلالة يسعي إلى الإحاطة بجميع أبعاد الحدث الكلامي، ابتداءً ببعد اللغة الاجتماعي، ومرورا بالثقافي والنفسي، وانتهاءً بالبيئي،... وهلم جرا، وسيرورة المعنى للوقوف أمام الحواجز والمعوقات التي لطالما أعاقت الباحث اللساني، وأبعدته عن الخوض في مسألة المعنى.

خامساً: يركز علم الدلالة أكثر على دراسة المعنى الذي تحمله الرموز اللغوية وأنظمتها، باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة لعملية التواصل، ومن أجل هذا قيل "إن الكلمات رموز لأنّها تمثل شيئا غير نفسها

[1] – عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. ص 161.

وعرفت اللغة بأنّها «نظام من رموز الصوتية العرفية»"[1] لأنّ اللغة في حقيقتها عبارة عن مجموع رموز صوتية تدل على معان معينة، في ظل اتفاقات اجتماعية مختلفة، وفق نظام لساني معين.

سادساً: يهتم علم الدلالة بحلقة من حلقات علم اللسان، وهذه الحلقة تكمن في المظهر الإبلاغي وما يتعلق به، كما أشار إلى ذلك اللساني عبد السلام المسدي في تحديده موضوع علم اللسان "وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيرا في مظهرها التواصلي"[2] باعتبار الرسالة الإبلاغية هي التي تضطلع بنقل دلالة الخطاب اللغوي إلى المتلقي.

سابعا: إذا كان علم اللسان يهتم بالجانب الشكلي للغة*– الجانب اللفظي الصوري الخاص بالبنية والهيكل– فإنّ علم الدّلالة يهتم بالجانب الوظيفي الدّلالي الخاص بالإفادة؛ أي دراسة اللفظ من حيث وظيفته الدلالية والإفادية – استعمالات اللفظ ومدلولاته في عملية الإفادة – أي من حيث دلالته على معنى.

ثامنا: اقتصار علم الدلالة على متابعة تطورات الدلالات وتغيرها؛ "لرصد المفردات في المعجم والحالة التي تكون عليها في النصوص المختلفة، وفي المقامات المتعددة بحسب التجارب اليومية المعاشة"[3] لكونها أكثر العناصر اللغوية قابلية للتغيّر في اللغات الإنسانية؛ بحيث لا تستقرّ على حال؛ لأنها تتبع الظروف الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والنفسية ... وهلم جرا.

ومن أهم أبعاد البحث الدلالي إخراج النظريات الدلالية وفرضياتها العلمية من مجال التخمين والتأمل العقلي وغير منهجي إلى ميدان التحقيق والتطبيق، ورسم إطارٍ محددٍ لمشروع دلالي أوسع يدخل في مجالات المعرفة والبحث العلمي الدقيق، ويكفي أن نتأمل بعض المؤلفات الحديثة التي تتميز بدراسات معمقة، أهمها كتب (أ.ج. غريماس) مثل كتاب **علم الدلالة البنيوي** الذي صدر سنة (1966م) ومؤلّفه **السيميوتيكا والعلوم الاجتماعية الذي ألفه** سنة (1976 م)، وكذلك نجد مؤلفًا آخر لهذا اللغوي ألفه في

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط2. ص 12.

[2]– عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. ص 81.

*– باعتبار أنّ مجمل الدراسات اللغوية التي تعتمد على المنهج الوصفي تهتم بالشكل في دراساتها للغة، لأنّ المنهج الوصفي يُركز اهتمامه على دراسة الأشكال اللغوية، باعتبارها أنماطا يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات فهو يقرر الحقائق اللغوية كما تدل عليها الملاحظة بالضبط، وكما تحدث فعلا في الواقع.

[3]– فايز الداية، علم الدلالة العربي، ط2. دمشق: 1996، دار الفكر، ص 179.

هذا الصدد سنة (1970م) وهو كتاب **في المعنى** لندرك المضاف الذي بلغه علم الدلالة بعد الإهمال الذي لازمه مدة طويلة من الزمن؛، ولعلّ سبب ذلك يرجع إلى اعتقاد بعض اللغويين بصعوبة **دراسة المعنى** بنفس الموضوعية والدقة التي تدرس بها العلوم اللغوية الأخرى كعلم النحو، وعلم الأصوات ... وهلم جرا، فقد فرض تعقيده استبعاده أصلاً من مجال الدرس، وقد ترك في الظل، ولم تكن الإشارة إليه إلا بشكل عابر غير أنّ هذا العلم نما وتشعبت مقارباته المنهجية – كما يذهب إلى ذلك عبد السلام المسدي –واستقام بموضوعه ومنهجه، بعد ما كان علماً يفتقد إلى المنهج والموضوع معاً في إطار علم اللغة العام، فأصبح له وجود مستقل، ونتج هذا التطوّر عن أهمّية المعنى في عملية التواصل ممّا جعله قطب الدوران في كل بحث لغوي، لذلك بات أوسع مجالا من أي علم آخر يدرس المفردات أو المعجم أو المصطلح.

فهذا العلم لا يقتصر الاهتمام به على الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية فحسب؛ وإنما كلّ ما يسمىّ اليوم بعلم صناعة المعجم **Lexicographie** والدراسة المعجمية **Lexicologie** وعلم توليد المصطلح **Néologie** والمصطلحية **Terminologie**، ينضوي جميعا تحت مصطلح علم الدلالة الحديث، إذ لا يكاد علم يخلو من الجوانب الدلالية فيه.

الفصل الثاني

مفهوم الرّسائل اللّغوية وصلتها بمفهوم الحقول الدّلالـية

إنّ قضية اللّغة من القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من جهود علماء العربية في وقت مبكر جدًا ويظهر ذلك جليا من خلال إسهامهم الجبار في تطوير علم اللّغة وإرساء أسسه، وكان الدافع الأساس الذي قامت من أجله جل الدراسات اللسانية العربية هو «**القرآن الكريم**» الذي أنزله الله تعالى بلسان عربي مبين، وتحدى به القوم فكرا ولغة، فوقفوا عاجزين أمام هذا التحدي وأمام هذا الإعجاز يقول تعالى في محكم تنزيله: [﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢ ﴾ يوسف: ١ – ٢] ويقول عز وجل أيضا [﴿ وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ ۝١٠٣ ﴾ النحل: ١٠٣] فـ «**القرآن الكريم**» هو محور الدراسات العربية كلّها، فقامت معظم الدراسات حول هذا الكتاب المعجز لبيان مقاصده ومعانيه، وتفسير ألفاظه الغريبة.

فانبعثت الصناعة المعجمية العربية لأسباب دينية بحتة – لم تكن تطبيقا لنظرية لغوية – فقد صنفت المعاجم في بادئ الأمر لتفسير غريب القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، فكانت هذه هي البدايات الأولى للدراسات اللغوية العربية، فبدأت بتفسير غريب القرآن، ثم ظهر الاهتمام بجمع اللغة من غير الالتزام بمنهج معين إلى أن جاء صاحب العقل الرياضي الخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ / 175هـ) فوضع أوّل معجم عربي وهو « **معجم العين**».

ممّا جعل هذه الدّراسات أساسًا في وضع المعجم العربي، فتشعبت بعد ذلك الدراسات، وكان من ثمرات هذا التوسع ظهور المباحث الدلالية التي تنظر إلى اللفظ ومعناه في بطون مؤلفات لغوية ونحوية وبلاغية وأدبية بصفة عامة، في بطون المُعْجَمَاتْ بشكل خاص.

وما أن حلّ القرن الثاني الهجري، حتى أضحى من الواضح الصناعة المعجمية غدت تحظى باهتمام اللغويين، والدليل على هذا ظهور معاجم عديدة ومختلفة بعد معجم الخليل، وهي كذلك مختلفة في طريقة ترتيبها لألفاظ اللغة، وشرحها لتلك الألفاظ، فمنهم من انتهج نهج الخليل كابن سيده بمعجمه "المحكم" ومنهم من خالفه كابن منظور(630هـ / 711هـ) بمعجمه "لسان العرب".

1 – إسهام علماء العربية قديما في الدّراسات الدّلالية

اجتهد النحاة واللغويون في دراسة اللغة العربية، وتحديد معالمها، من جميع نواحيها: الصوتية والصرفية، والتركيبية والدلالية المعجمية، وقد برز العرب بشكل خاص في دراسة المعاجم وتصنيفها فظهرت الإرهاصات الأولى لعلم الدلالة في مرحلة نشأته الأولى عند العرب والمسلمين في شكل حقول

مختلفة، وقد كانت هناك مظاهر للتناول الدلالي في كتب اللغة العربية وكذلك في مصنفات فقهية عولجت فيها مشكلة المعنى، كما نجد أيضا رصيدا وافرا كبيرا من المعاجم تتبعت الكلمات جمعا وترتيبا وتصنيفا.

وقد برع كثير من علماء العربية في هذا الميدان مثل: الجاحظ (ت 255هـ) وأبي منصور الثعالبي (ت 429هـ) وابن سيده الأندلسي (ت 458هـ) وعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) وابن جني(ت 492هـ) والسكاكي (555هـ / 626هـ) وغيرهم، وذلك بتركيزهم على دراسة معنى الكلمة (الدال والمدلول) في معظم مؤلفاتهم.

1-1-الجاحظ (150هـ / 255هـ)

وعلى رأس هؤلاء اللغويين يقف **الجاحظ** علمًا شامخا بتنظراته الواسعة المقترنة بثنائية (اللفظ والمعنى)، فكانت هذه الثائية (اللفظ والمعنى) بلا شك الذي لا ينفك يراوده وعليه أقام جل نتاجه العلمي المعرفي، إذ يسّر للمهتمين بالبحث اللغوي الدلالي السُّبل المُوصِلة إلى مستجدات الحركة العلمية الحديثة.

سعى الجاحظ من خلال مؤلفه "البيان والتبيين" إلى تبيين أهمية المعاني في البيان، ودورها في بناء التصور، فعقد أبوابا خاصة لبيان طبيعة المعاني وعلاقتها بالألفاظ، ومن جملة ما أورده مفهومه لدلالة؛ فالدلالة عنده هي أنواع متباينة تختلف في طريقة إيصالها المعنى والتعبير عنه، وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء، أولها اللفظ وآخرها الحال"[1] وبناء عليه فإنّ مختلف أنواع الدّلالات – أطلق عليها الجاحظ تسمية علم البيان – لا يتم تحصيلها إلا من خلال خمسة أشياء وهي: (اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال).

1- اللفظ: يُعدّ اللفظ من أهم وسائل البيان عند الجاحظ، وقوامه الأساسي هو الصوت، وفي هذا الصدد يقول "والصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التأليف"[2] فبمنظور الجاحظ يُعتبر الصوت ركيزة أساسية لكل لفظ، فهما وجها عملة واحدة، فبالصوت يكون اللفظ، وباللفظ يكون الصوت.

[1]- أبو عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، بيروت: 2002، دار ومكتب الهلال، ج1، ص 82 (بتصرف).

[2] - المصدر نفسه، ج1، ص 84.

2- الإشارة وتكون إمّا باليد أو بالرأس أو بالعين أو الحاجب أو بالثّوب أو بالسّيف وهلم جرا.

3- العقد ويقصد به الحساب وبه تعرف منازل القمر، الشمس، عدد السنين، ... وهلم جرا وكل هذه الآيات دليل قاطع على عظم قدره [قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ ﴾ الرحمن: ١ - ٧].

4- الخطّ ويقصد به القلم، وهو وسيلة تبيين في الكتب [قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ ﴾ العلق: ٣ - ٤] وفي قوله تعالى: [﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ ﴾ القلم: ١].

5- الحال التي تسمى النّصبة فهي الحالُ الدّالة بغير اللّفظ أو بغير إشارة، وذلك ظاهر في مخلوقاته وممّا ذكر الله عز وجل في كتابه العزيز[قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ۝٢١ ﴾ الروم: ٢١] وقوله أيضا [قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ۝٢٢ ﴾ الروم: ٢٢] ويقول كذلك [قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝٢٤ ﴾ الروم: ٢٤] فهذه الآيات تـ دل عـ لى قدرة الله عز وجل، وهي برهان على عظمته وقدرته فعظمة هذه المخلوقات دِلالة واضحة على عظمته.

فبهذه المقاصد الخمسة نتمكن من الكشف عن سعة الدّلالة التي تؤدي بدورها إلى المعنى، بل أنّه يساوي بين الحي والجماد في الدلالة على المعنى "ومتى دل الشيء على معنى فقد أخبر عنه وإن كان صامتا وأشار إلية وإن كان ساكنا"[1]وذلك ظاهر في مخلوقات الله تعالى، في كل صامت وناطق، وجامد وحي.

أمّا الظاهرة التي تفرد بها، فهي ظاهرة التقابل – سواء أكان الأمر من جهة التنظير أم من جهة التطبيق – التي تُعد ظاهرة تُضاف إلى فكر أبي عثمان الجاحظ، وهذه الأوجه الدّلالية القليلة من آرائه المتنوعة والمتعددة فيما يخص بالدلالة، وما يجدر ذكره عنده، هو إسهامه الجبار في إرساء قواعد نظرية

[1] – الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 86.

النظم، وذلك من خلال تعريفه لأدوات البيان، فالبيان مؤسس على معايير خمسة، كما سبق ذكرها ومصطلحات النظم، وبهذا يُمهد الجاحظ للنظرية النظم التي تأسست واكتملت فيما بعد على يد عبد القاهر الجرجاني من خلال مؤلفه « دلائل الإعجاز». كفى بالجاحظ ما قدمه من جهود، أنّه أثار قضية البحث في « المعنى».

1-2- عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)

لقد اقترن اسم **عبد القاهر الجرجاني** في التراث العربي الإسلامي بعلوم اللغة وبعلم البلاغة خاصة، واهتمامه بعلوم العربية يُستشف من خلال مؤلفاته المتنوعة حسب تنوع ثقافته، قرآنية ونحوية وبلاغية ذكرتها كتب التراجم منها: "أسرار البلاغة" و"المغني" في ثلاثين مجلدًا، و"المعتضد" و"الرسالة الشافية" و"الشرح الصغير" و"العوامل المائة" و"العمدة في التصريف"، ودلائل الإعجاز" ... وهلم جرا مع الإشارة فقط أن للجرجاني كتبا مفقودة نذكر منها – شرح الفاتحة – التي ذكرها بعض المحدثين في مؤلفاتهم، وتتلخص جهوده في إرسائه نظريتَه المشهورة، ألا وهي « نظرية النظم » – التي فصلها في كتابه **(دلائل الإعجاز)** – وقد تناول فيها مباحث عديدة تتمحور كلّها حول قيمة اللفظ في حالته الإفرادية والتركيبية وعلاقته بالمعنى، وغيرها من الموضوعات اللغوية.

إنّ النظم عند عبد القاهر الجرجاني هو تعليق الكَلِم بعضه ببعض وفق قواعد النحو المختلفة وفي هذا الصدد يقول: "واعلم أن ليس النظْمُ إلا أن تَضعَ كلامَك الوَضْعَ الذي يَقْتضيهِ علمُ النحْو، وتَعْملَ على قوانينه وأُصوله وتَعْرفَ مناهجَه التي نُهجَتْ، فلا تَزيغَ عنها، وتَحفظَ الرسومَ التي رُسمتْ لك فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها"[1]وبذلك يكون الجرجاني قد أعطى للنحو قيمة، فهو ليس مجرد قواعد جوفاء التي تعتني بضبط أواخر الكلم، بل النحو هو النظم الذي يكشف عن المعاني في الألفاظ والتراكيب للإفصاح عن الدلالة.

ولعلّ محاولة **عبد القاهر الجرجاني** تعدّ من أنجح المحاولات في الحقل الدلالي، ببحثه في علاقة اللفظ بالمعنى، وتحديده بدقة لعملية إنتقاء المتكلم للألفاظ والمعاني أثناء الحدث الكلامي فيقول: "إنَّ

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: ياسين الأيوبي، ط1. المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ص 117.

الألفاظ، إذا كانت أوعيةً للمعاني، فإنها لا محالة تَتْبَع المعاني في مواقعها، فإذا وجَبَ لِمعنًى أن يكون أولاً في النفس، وجَب للفظ الدالِّ عليه أن يكون مثْلَه أوَّلاً في النطق"[1] فمن خلال قوله نلاحظ أن الجرجاني يعطي الأسبقية للمعاني في ذهن المتكلم على حساب الألفاظ، ويعلل الجرجاني على قوله هذا بمعيار التغير الذي يطرأ على المعنى دون اللفظ فيقول: "فقد اتَّضحَ إذن، اتضاحاً لا يَدَعُ لِلشكِ مجالاً، أنَّ الألفاظ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة، وأن الألفاظ تَثْبُتُ لها الفضيلة وخِلافُها، في ملاءمةِ معنى اللفظةِ لمعنى التي تليها، أو ما أشبهَ ذلك ممّا لا تَعلُّقَ له بصريحِ اللفظِ"[2] ويمكن على هذا الأساس أن أذكر على وجه المقاربة رأي الجرجاني للدليل اللغوي برأي المحدثين من الدارسين المبرزين الأوروبيين الذين تحدثوا في مؤلفاتهم – أمثال أوغدن و ريتشاردز – عن المكوّنات الثلاثة للعلامة اللغوية وهي: (الدال والمدلول والمحتوى الذهني).

- ثلاثية عبد القاهر الجرجاني: (اللفظ – المعنى – الصورة الذهنية التي تعادل محتوى الدال).
- ثلاثية كل من أوغدن و ريتشاردز: (الدال – المدلول – المحتوى الذهني الذي يعادل مدلول الدال).

والشكل التالي يوضح توزيع هذه المكونات:

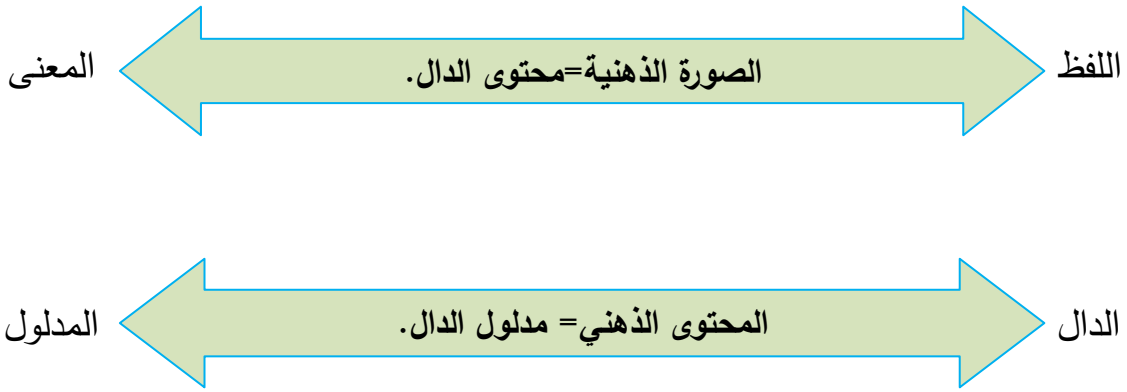

فاللّغة عند عبد القاهر الجرجاني تتمظهر في تقابلات ثنائية قطباها (اللفظ والمعنى)، (الدال والمدلول)، وأنّ اللغة ليست لغة بغير وجود هذه الثنائية، كما يردّ وضوح الدلالة إلى حسن التأليف بين

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 98.

[2] – المصدر نفسه، ص 93.

أجزاء الحدث الكلامي ونظم ألفاظه، مع ضرورة توخي معاني النحو وأحكامه فيقول: "إذا كان النظْمُ سَوِيّاً والتأليفُ مستقيماً، كان وُصولَ المعنى إلى قلبك، تِلوَ وصولِ اللفظِ إلى سَمْعك؛ وإذا كان على خلافِ ما ينبغي، وصَلَ اللفظُ إلى السمع وبَقيتَ في المعنى تَطلُبُه وتَتْعَبُ فيه؛ وإذا أفرطَ الأمرُ في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا إنه يسْتَهلِكُ المعنى"[1] فالدلالة عنده توقف على تأليف كلامي انتظمت ألفاظه ومعانيه.

وتعزّزت أراء عبد القاهر الجرجاني الدلالية حين أسس نظريته في النظم على المعاني وليس على الألفاظ، مخالفا في ذلك الذين يسرفون في الاهتمام باللفظ على حساب المعنى، مستدلين على ذلك بتزايد الألفاظ وسكون المعاني" حتى قال أهل النّظر: « إن المعاني لا تتزايد وإنّما تتزايد الألفاظ» فأطلقوا كما ترى كلاما يُوهِم كل من يسمعه أن المزية في حق اللفظ؟ "[2] ويسرد في ذلك أمثلة تعزز رأيه "مثال ذلك قولهم: « هو طويل النجاد » يريدون طول القامة، و« كثيرُ رمادِ القدر » يَعنون كثير القرى، وفي المرأة « نؤوم الضحى » والمراد أنّها مُترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أردوا في هذا كله، كما ترى معنىً، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر معنىً آخر من شأنه أن يَردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان. أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النّجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مُترفةً لها من يكفيها أمرها، ردف ذلك إلى أن تنام إلى الضحى"[3]فقد وضح عبد القاهر الجرجاني توضيحا لا يدع للشك مجالا، أنّ للمعنى قيمة عليا في العملية الدلالية، وإحلاله المحل الأول في إنشاء الكلام لكونه يعبر عن الغرض بوضوح، يقول معبرا على اتجاهه هذا"أتتصوَّرُ أن تكُون معْتَبِراً مفكِّراً في حالِ اللفظ مع اللفظ، حتى تضَعَه بجنبه أو قبله وأن تقول: هذه اللفظةُ إنما صلحَتْ هاهنا لكونها على صفة كذا؟ أم لا يُعقل إلاَّ أن تقولَ: صلحَتْ هاهنا لأن معناها كذا، ولدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام، والغَرض في يُوجب كذا، ولأن معنى ما قبلها يَقْتضي معناها؟ فإن تصورت الأول، فقل ما شئْتَ واعلمْ أنَّ كل ما ذكرناه باطلٌ، وإن لم تتصورْ إلا الثاني، فلا تخْدَعنَّ نفْسَك بالأضاليل، ودَعْ النظرَ إلى ظواهر الأمور، واعلمْ أنَّ ما ترى أنه لا بدَّ منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظْم الخاص، ليس هو الذي طلبْتَه بالفكر، ولكنه

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: ياسين الأيوبي، ط1. ص 237.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ط5. ص 63.

[3] – المصدر نفسه، ص 66.

شيء يقع بسبب الأول ضرورةً من حيث إنَّ الألفاظ، إذا كانت أوعيةً للمعاني، فإنها لا محالة تَتَبْع المعاني في مواقعها"[1]وبذلك يكون الجرجاني قد أعطى للمعنى قيمة في اللغة، وذلك بالنظر إلى أن اللغة تذوب فيها ثنائية (اللفظ والمعنى) وهذا ما سعى إلى تكريسه في نظرية "النظم" التي أقامها فيكفيه جهدا أن أعاد للمعنى مكانته في الدرس اللغوي الحديث.

نلمح من هذا كلّه أنّ**عبد القاهر الجرجاني** الذي أسس لنظرية "النظم" يكون قد سبق الغربيين بقرون إلى وضع أسس نظرية في علم الدلالة ومبادئه، ولا تزال نظريته – النظم – هذه مرجعا أساسيا في الدّراسات اللّسانية الحديثة بصفة عامة، والدّلالية المعاصرة بصفة خاصة.

1-3- ابن جني (322هـ / ت 492هـ)

بزغ ابن جني في القرن الرابع الهجري، بزغ **ابن جني** عالما لغويا سائر الذكر ذائع الصيت أضاء التراث اللغوي العربي، بنظرياته في؛ النحو، والصرف، والعروض، وعلم الأصوات، وعلم الاشتقاق والأدبِ، وعلم القراءات، وسائر علوم اللسان، ولا زالت خصائصها حية تتدفق حيوية ونشاطا في مجال البحوث اللسانية في العصر الحديث.

خلّف ابن جني آثارا جليلة أثرت المكتبة العربية وكانت منهلا لكل من جاء بعده، ومن أشهر آثاره: "الخصائص" و"سرّ صناعة الإعراب" و"المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني" (ت249هـ) و"شرح الإيضاح" " المُبْهِجُ في اشتقاق شعراء الحماسة" و"الفَسْرُ في شرح ديوان المتنبي" وقد شرحه شرحين: الشرح الكبير والشرح الصغير، والشرح الصغير هو المتوفر الآن في المكتبات وهلم جرا.

ومن أشهر مؤلفاته كتاب "**الخصائصُ**" حيث كان هذا المؤلَّف موضع اهتمام الدارسين، كيف لا وهو الذي جلّى فيه أسرار العربية وخصائصها، واهتدى فيه إلى أهم مبحث نال به ابن جني حق

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ط5. ص 52.

الأسبقية، ووضع به أصولا في الاشتقاق بأنواعه، ألا وهو **الاشتقاق الأكبر*** وإن كان قد استمد فكرته من شيخه أبي علي الفارسي، وهذا ما أكده ابن جني نفسه بقوله: "هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر؛ لكنّه – مع هذا – لم يسمّه، وإنّما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنّما هذا التقليب لنا نحن"[1] وأنّه أوّل هؤلاء في الاستعمال كما يبدو من هذا الكلام.

برزت في هذا المؤلَّف "الخصائص" قدرة ابن جني على رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنطق علمي صارم – فقد كان يحب الغوص في التفاصيل، ويتعمق في التحليل، ويعتمد على الجزئيات في استنباط المبادئ والأصول– ما يتجلى بوضوح في التفريع الدلالي للفعل الذي قام به، ومناقشته للثنائية (اللفظ والمعنى)– تقابلها ثنائية (الدال والمدلول)– التي تُعّد من أهم محاور علم الدلالة الحديث.

---

* – وهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنىً واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما ينصرف منها عليه، نذكر على سبيل المثال لا الحصر فعل "كلم" المتكون من ثلاثة أصوات: (ك– ل– م) والذي يدل على القوة والشدة، ونقوم بعملية القلب لهذه الأصوات فنتحصل على: (ل – م – ك) (ك – ل – م) (ك– م – ل) (م – ل – ك) (م – ك – ل) (ل– ك – م).

(ك – ل – م) = كلم والكلم للجرح، وذلك للشدة التي فيها، وقالوا في قوله تعالى: [﴿ ۞وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ٨٢ ﴾ النمل: ٨٢] قولين: أحدهما من الكلام، والآخر من الكِلام؛ أيْ تجرحهم وتأكلهم، وقالوا الكُلامُ: ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته وقوته.

(ك – م – ل) = كمل الشيء فهو كامل، لأنّه إذا كمل كان أقوى وأشد.

(ل – ك – م) = اللكم وهو أشد من الصفع واللطم، ولا شك في ذلك شدة.

(م – ك – ل) = منه بئر مكول، إذا قل ماؤه، جف جانبها، وتلك شدة ظاهرة.

(م – ل – ك) = منه ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي.

ونلاحظ أن هذه التراكيب كلها تدل على معنى واحدٍ – ربط مجموع الصيغ دلاليا بصيغة الأم (كلم) وجد صيغ مهملة لا واقع لغوي لها – وهو **القوة والشدة**، والمستعمل منها أصول خمسة، إلا (ل – م – ك) فهي مهملة، لم تأتي في ثَبَتٍ. وهذا أصعب مضرب كما يعترف بذلك ابن جني، كما ذكر أمثلة كثيرة في الاشتقاق الأكبر في باب « الاشتقاق الأكبر» ج2، مثل: (ق و ل) (ق و س) (س م ل) ...وهلم جرا. وتعدّ محاولة ابن جني هذه في ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد من **مباحث علم الدلالة** – بهذا يربط بين الألفاظ وما يصاغ منها، ويبين معانيها – وذلك عندما تقلبت فمعناها؛ الدلالة على القوة والشدة.

– يُنظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط2. ج1، ص 13 (بتصرف).

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 26.

بلور ابن جني مفهوم الصلة بين الفظ والمعنى، ووضحه في أربعة أبواب من كتابه «الخصائص -2- » وهي: باب «**تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**» وباب «**الاشتقاق الأكبر**» وباب «**تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**» وباب «**إمساس الألفاظ أشباه المعاني**».

فخاض ابن جني كغيره من القدماء في قضية الأسبقية الوجودية للإشارة والحركة على الصوت اللغوي، وذلك لظنّه أن اللفظ عبارة عن امتداد طبيعي للمعنى، إذ لم تكن الأصوات إلا لتعبر عن الأغراض والمعاني المختلفة لقوم ما – حسب تعريفة للغة – وساد الاعتقاد أيضا أن الحركات الإعرابية والصيغ الصرفية تحكمها دلالات ثنائية، وفي هذا الصدد يقول: "فإن العرب – فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. أولا تعلم أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها، إنّما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقاده للأوفق من أجله."[1] وما يلاحظ أن ابن جني يعطي الأفضلية للمعنى على حساب اللفظ، كغيره من القدماء، الذين جنحوا إلى تفضيل المعنى وعَدّه الأساس في العلاقات الدلالية، كما يعطي تعليلا على ميزة المعاني على الألفاظ مستندا في ذلك على منهج العرب في تفضيلها للمعاني على حساب الألفاظ فيقول: "فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذًا هو المكرم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم."[2] وبذاك يكون ابن جني قد أعطى للمعنى قيمة في اللغة، وما اللفظ عنده لا يراه إلا تابعا مبتذلا ذليلا وأهميته تكمن فقط في خدمة المعنى وتوضيحه ليس إلا.

1- 3 -1- أنواع العلاقات المتصلة بين كلّ من اللفظ والمعنى والحرف عند ابن جني

قد تعرض ابن جني في كتابه "الخصائص" **لثلاثة أنواع من العلاقات المتصلة وهذا المخطط البياني يوضح ذلك:**

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2. ص 151

[2] – المصدر نفسه، ص 152.

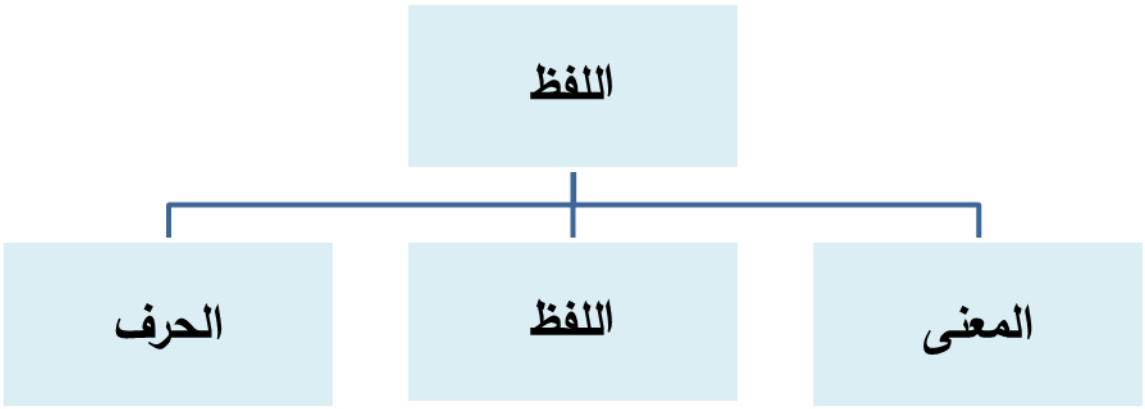

أ- علاقة اللفظ بالمعنى: تناول ابن جني هذه العلاقة في باب « في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني» حيث استهله بقوله: "هذا فصل من العربيِّة حسن كثير المنفعة، قوي الدّلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه."[1] وفي ذلك إشارة منه إلى وجود الترادف في اللغة، على الرغم من أن شيخه – أبا علي الفارسي – ينكر الترادف في اللغة كغيره من اللغويين في عصره.

ب- علاقة اللفظ باللفظ: وتكمن هذه العلاقة في خاصية من خصائص اللغة العربية، ألا وهي خاصية تقارب الحروف لتقارب المعاني؛ أي تقارب دلالات الألفاظ لتقارب حروفها، وأطلق عليها ابن جني تسمية "تصاقب الألفاظ لتصاقب دلالاتها" أي كلما كانت مخارج حروف اللفظ تقترب من مخارج حروف لفظ آخر ، نتج عنه حتما التقارب في دلالة اللفظين، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ﴿٨٣﴾ ﴾ مريم: ٨٣] أي: تزعجهم وتقلقلهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّا والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين"[2] فكلّ من الكلمتين (أزّ وهزّ) تتقاربان في المعنى، وهو معنى« الإزعاج والقلق » وقد تقاربتا أيضا في أصواتهما، و"الهاء" تقارب "الهمزة" لأنهما حلقيان، وضرب في هذا الباب أمثلة عديدة توضح هذه الخاصية اللغوية، نذكر منها

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2. ص 152.

[2] – المصدر نفسه، ص 147.

قوله: "اقتراب الأصلين الثلاثيين: كضياط وضَيْطار، ولُوقةٍ وأَلوقةٍ، ورخْو ورِخْوَدٍّ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج. ومنها أيضا اقتراب الأصلين ثلاثيًّا أحدهما ورباعيًّا صاحبه، أو رباعيًّا أحدهما وخماسيًّا صاحبه؛ كدمث ودمثر، وسبط وسبطر، وذكر أيضا (العسف والأسف)فالعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف لذا تصاقب اللفظين جاء لتصاقب المعنيين، ومنها أيضا التقديم والتأخير نحو ما تعرضنا له سابقا في تعريف الاشتقاق الأكبر، فكل هذه الأمثلة تؤكد على تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ.

ج- علاقة الحروف بعضها ببعض: وهذه العلاقة تتمثل في العلاقة الطبيعية بين الصوت اللغوي ومعناه، وكانت هذه المسألة محل اتفاق بين علماء عصره، فقد ذكرها كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وغيرهم، وممّا أدرجه ابن جني في باب « إمساس الألفاظ أشباه المعاني» يقول الخليل: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر. "ويقول سيبويه: "في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقزان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"[1] وإن كان ما قالوه – حول **العلاقة الطبيعية*** بين اللفظ ومعناه – صعب التطبيق على كل عناصر النظام اللغوي، غير أن ذلك يبقى ابتكارا من قبل ابن جني يستحق مزيدا من البحث والتنقيب.

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2. ص 154.

*– إن علاقة الرمز اللغوي بدلالاته – حسب الدرس اللساني الحديث – لا يمكن أن تكون علاقة قسرية، ولا يمكن أبدا أن تكون طبيعية، لأن ذلك سيبقي النظام اللغوي في حالة جمود وسكون، ولكن القول بالاعتباطية أو الكيفية (Arbitraire) بين اللفظ ودلالته – والدليل على الاعتباطية ما أورده الدكتور فايز الداية في كتابه (علم الدلالة العربي) حين حاور فكرة ←عباد الصيمري، أننا لا نفهم الألفاظ الأجنبية العديدة للأمم، رغم أنها تدل على أشياء نعرفها، وضرب على ذلك أمثلة: فمن لا يعرف اللغات: الفرنسية، الإيطالية، الانجليزية، ويسمع L'enfant وBoy وBambino ويكون أمامه أطفال، أو هو إن لم يرهم مباشرة يعرفهم، ولا يستطيع الربط بين هذه الأصوات (الكلمات) ومدلولها (الطفل) إذ لا علاقة طبيعية بين الصوت في كلمة وما يدل عليها – يعطي للغة المرونة اللازمة خلال التغيّر الذي يطرأ على البنية اللغوية من جراء الأحداث الناجمة عن الاستعمال اللغوي، وعن تطور بعض المدلولات، وما كان التغير ليحصل لو لم تكون الإشارة بالحقيقة "كيفية" أي اعتباطية. كما ذهب إلى ذلك الباحث مهين حاجي زاده في مقاله "البحث الدلالي عند ابن جني" مجلة اللغة العربية وآدابها، إيران: 2010، ص 17.

وخص ابن جني بالفعل – حيث أطلق عليه تسمية اللفظ – التفريع الدلالي – تفريعات ثلاثة – للمكانة التي يحتلها في العملية الإبلاغية، فـ "الفعل يقدم لنا سمات الفاعل ومكوناته الأساسية، و يحمل دلالة بنيته المورفولوجية إضافة إلى الدلالة الزمانية التي تعين على تحديد القيمة الدلالة العامة للصيغة المعجمية"[1] يفرع ابن جني **الدّلالة إلى ثلاثة فروع** : الدّلالة المعنوية، والدّلالة اللفظية، والدّلالة الصناعية في باب «الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية» ويفاضل بينها، وينزل كل واحدة منها منزلة خاصة بها فيقول: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر؛ إلا أنّها في القوة والضعف على ثلاث مراتب:

1-3 -2- أنواع الدّلالة عند ابن جني

فأقواهن الدّلالة اللّفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض.[2] من خلال قوله هذا، جعل الدّلالة اللفظية على رأس الدّلالات الأخرى، وهذا ما يؤكّده في موضع آخر، فيقول: "فمنه جميع الأفعال. ففي كلّ واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام و"دلالة لفظه على مصدره" ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه."[3] ويمكن توضيح ذلك **بهذا المخطط:**

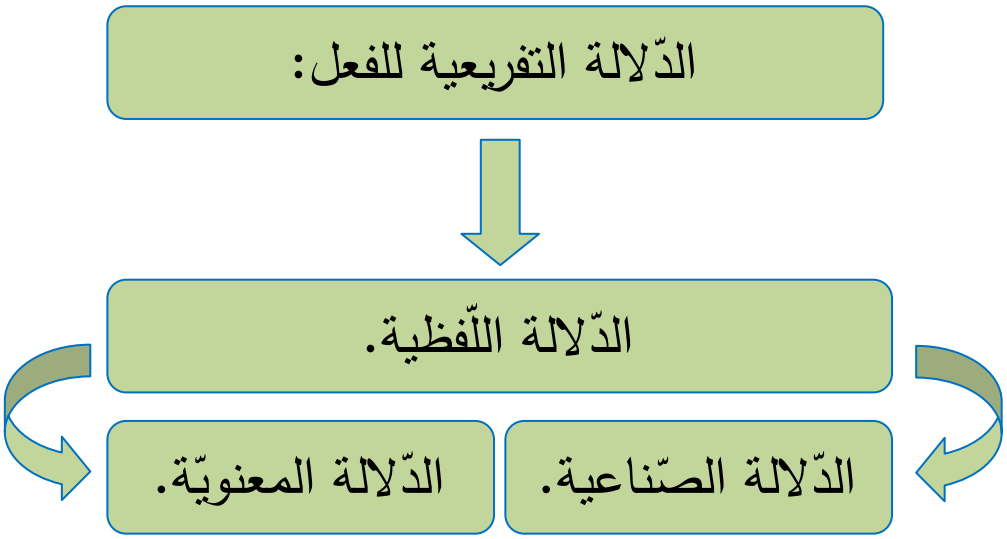

[1]– مهين حاجي زاده، "البحث الدلالي عند ابن جني" إيران: 2010، ص 18.

[2]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص 100(بتصرف).

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أ – **الدّلالة اللّفظية:** وتستمد هذه الدلالة من اللفظ – أصوات الكلمة – مثلا: دلالة الأصوات (ك س ر) على "الكسر" ودلالة الأصوات (ض ر ب) على "الضرب" وعدّها ابن جني على رأس الدلالات الثلاث، ويطلق عليها الدكتور فايز الداية مفهوم آخر وهو مفهوم« الدّلالة الأساسية» لأنّها "تعد جوهر المادة اللغوية المشتركة في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية"[1] ويعلل على تصوره هذا بهذه الأمثلة:

ففعل "طحن" يدل بصيغته المعجمية على حدث خاص– دلالة الحدث – ذي دلالة معينة وهو المصدر « الطّحن» وهذا الفعل متعلق بالفاعل تعلقا معنويا، ومنه اشتقت صيغ أخرى لها ارتباط بالدلالة الأساسية للفعل وفق هذا **المخطط:**

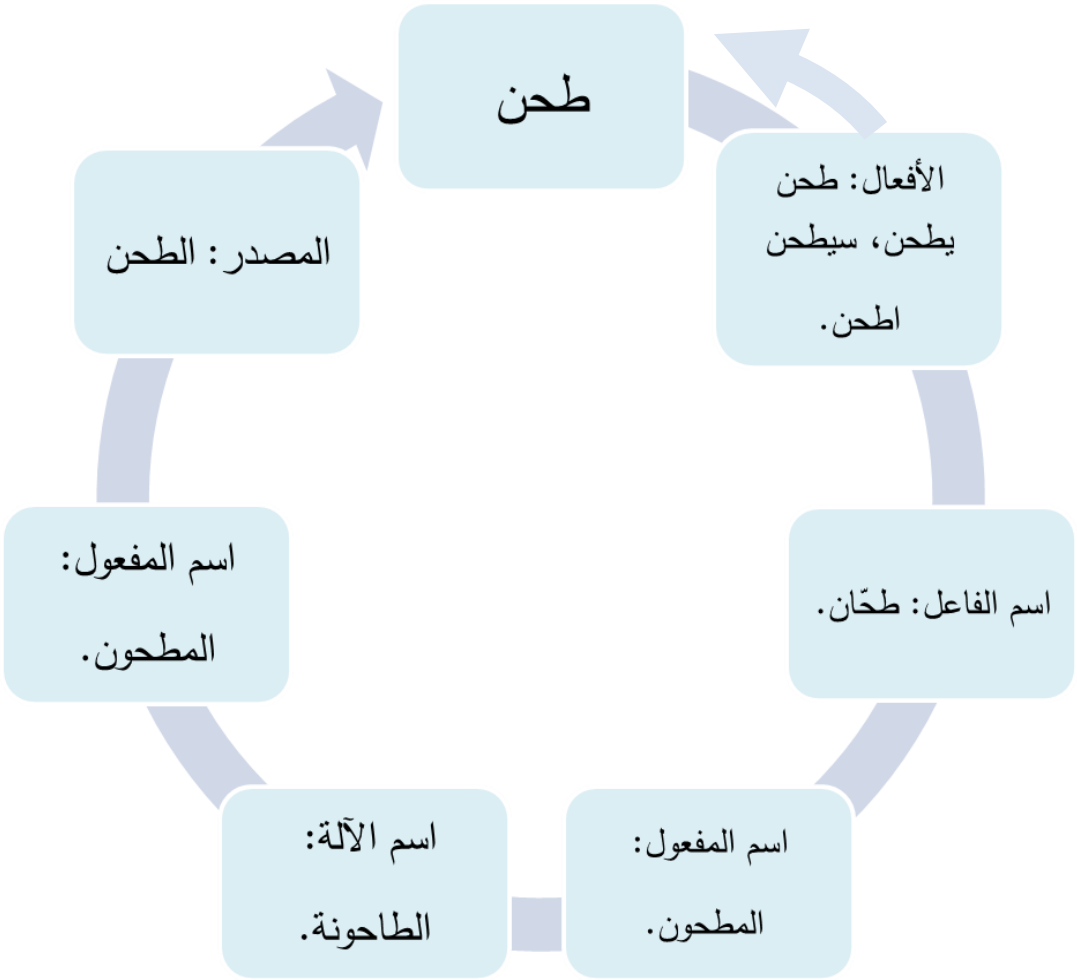

[1] – فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 20.

نلاحظ من خلال المخطط الذي أوردناه؛ أن قيمة الدلالة الأساسية للصيغة الصرفية تُعدّ المركز الأساس الذي يستقطب كل الدلالات المتفرعة عنه، وهذا أمر يمكن أن نتقصاه في المصنفات الصرفية وكتب اللغة وفيما تورده المعجمات في طياتها، أثناء عرضها لفروع كل أصل من الأصول، من هنا نستنتج أن الدلالة اللفظية هي الدلالة المعجمية.

ب- الدّلالة الصناعيّة (الصرفية): هي الدلالة التي تلي الدلالة اللفظية مباشرةً، لأن كل اللفظ يحمل صورة الحدث الدلالي، وهي دلالة مستمد من صيغة الكلمة، فمثلا: دلالة صيغة (فَعَلَ) على الفعل وزمنه، يقول ابن جني في « باب الدّلالة اللّفظية الصناعية المعنوية »: "وإنّما كانت الدّلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنّها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة."[1] فالدّلالة الصناعية هي صورة تلازم الفعل، "فأين كان هو مشاهدا معلوما كان الزمن المقترن به معلوما بالمشاهدة أيضا، من مسموع اللفظ"[2]مع أنّها دلالة غير لفظية ولكن يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية.

ج - الدّلالة المعنوية: فهي دلالة لاحقة بعلوم الاستدلال كما يقول ابن جني- وليست في حيز الضروريات- فالفعل يحدد سمات فاعله من دلالته "ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل، ولاّ بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملًا غير مفصل."[3] ففعل "ضرب" يدل على حادث مقترن بزمن الماض، وأما دلالته على (فاعله) فهي دلالة إلزام. فالدّلالة المعنويّة هي مكونات الفاعل الجوهرية والعرضية.

ويورد ابن جني في مضرب آخر تفريعا دلاليًا لأفعال مختلفة، مثل: "ض ر ب" و" ك س ر" استخلص على ضوئها سمات معنوية عامة وهي على هذا النحو: كلّ "الفعل" يستلزم "فاعل" ولكل فاعل

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص 98.

[2] - مهين حاجي زاده، "البحث الدلالي عند ابن جني"، ص 19.

[3] - ابن جني، الخصائص، ج3، ص 98.

يحمل مكونات تمييزية جوهرية، وسمات عرضية تحدده: (حاله، جنسه، عدده، ... وهلم جرا.) فكل (فعل) يستدعي بالضرورة (فاعلا معينا) و(مفعولا به معينا) إن كان متعديا...إلى غير ذلك.

أثبت ابن جني بكتابه "الخصائص" أن علم الدلالة علم قديم، تناوله اللغويون العرب القدماء، وأن كثيرا من معطياته توصلوا إليها خلال دراستهم اللغة، قبل الغربيين بقرون عديدة.

وكلّ ما ذكرناه من مباحث الدلالة عند علماء اللغة القدامى، ما هو إلا **عينة لأقطاب العلم** من لغة وأدب وشريعة وغيرها من فنون المعرفة، وأشرنا من خلالها إلى أنّ العرب القدامى لم يُهملوا الدلالة؛ بل كانوا سباقين إلى مفاهيمها، وإن لم يكن بمستوى الاصطلاحات الحديثة تبعا للحتمية والنسبية الزمنية في طبيعة الأشياء، فقد جاءت معالجاتهم الدّلالية من منطلق طبيعتهم اللغوية – مع العلم أن لكل لغة خصائص تتميز بها –ورغم أن الدلالة لم تكن في يوم من الأيام بوصفها علما من العلوم الإنسانية، مستقلة عن بقية العلوم الأخرى، بل كان لها بشكل دائم، صلتها القوية مع علم اللغة، وعلم النفس، والفلسفة ... وما إلى ذلك، ولا ينقص هذا من قيمة اللغة العربية، بل يمنحها تمايزا تفردت به عن غيرها من اللغات الطبيعية.

ومهما يكن من الأمر؛ فإن جهود العرب القدامى في مجال علم الدلالة، تبيّن أنهم أرادوا أن يضعوا للبشرية عملا في هذا الحقل؛ كي ييسروا لهم الطريق، وهذه الروح الأصيلة في عملهم هي السرّ وراء خلود تراثهم وبقائه حيّا إلى يومنا هذا، تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، والأمم المختلفة.

2 – علم الدلالة والمعجم العربي*

لقد سبق العرب الغربيين إلى فكرة ترتيب المفردات اللغوية على شكل حقول معجمية، ويعترف بهذه الحقيقة "المستعرِب جون أ. هيوود، كبير أساتذة الدراسات العربية في جامعة درهام الإنجليزية، في كتابه المعنون بـ « صناعة المعاجم في العربية » أو إذا صحّ التّعبير « معجمه اللغة عند العرب » إذ يقول: ... وكان لدى العرب معجم شامل هو « لسان العرب » كانت دونه دقّة وشمولا معاجم سائر اللغات قبل القرن التاسع عشر"[1] وكانت بداية جمع المادة اللغوية في البداية عند اللغويين العرب – اهتم أصحاب المعاجم بالدّلالة في إطار تحديدهم لدّلالة الألفاظ – على شكل **رسائل لغوية متفرقة، وصغيرة، ومحدودة؛**

---

* – يقول ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" اعلم أن (ع ج م) وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح. فالعجمة: الحُبسة في اللسان، ومن ذلك: رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يُفصحان ولا يُبينان كلامهما". والأعجم الأخرص. والعجم والعجميُ: غير العرب لعدم إبانتهم أصلا. واستعجم القراءة: لم يقدر عليها لغلبة النعاس عليه. والعجماء: البهيمة لأنها لا توضح عما ما في نفسها. واستعجم الرجل: سكت." وهكذا نلاحظ أن استعمالات العرب لمادة (ع ج م) إنّما هو للدلالة على الإبهام والإخفاء، فكيف يكون المعجم من مشتقات الغموض والإبهام وهو يدل على التوضيح والتفسير؟ وبسبب هذا الخلط – إن صح التعبير– استعمل بعض اللغويين كلمة "قاموس" بدلا من كلمة معجم، لأن كلمة "قاموس" تعني البحر، ولا عجمة فيها، كمعجم "المحيط الاعظم" لابن سيده، ومعجم "المحيط" للصاحب ابن عبّاد، وأطلق كذلك الفيروزآبادي (ت 816هـ) على معجمه اسم القاموس المحيط.

يُنظر: ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، العربية السعودية: دت، ج1، ص 36 (بتصرف).

إلاّ أنّ الدكتور محمد بن إبراهيم الحمد حاول التوفيق بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي، حيث أرجع السبب إلى زيادة الحروف في الكلمة، فأحدث هذه الأخيرة – الزيادة – تغييرا في المعنى، وحولته إلى ضده، ومن ذلك: تضعيف عين الكلمة، كزيادة الهمزة في أول الكلمة، لتدل على معنى الإزالة، كما يقال مثلا: في قذيت عين فلان: أقذيت عينه، بمعنى أزلت القذى، ... ويقال أعجمت الكتاب، أي أزلت عجمته بنَقْطِهِ وشَكْلِهِ كما يقال: عجمت.

قال ابن فارس: قال الخليل: « كتاب معجم، وتعجيمه: تنقيطه، كي تستبين عجمته وتضح» فمعنى المعجم – إذا – هو الكتاب الذي أزيلت العجمة فيه، وذهب الخفاء فيه، وحروف المعجم كما حكى ابن فارس عن الخليل: « هي الحروف المقطعة؛ لأنها أعجمية». وقد ذهب الدكتور السمارائي إلى أنه لم يطلق اسم المعجم إلا في القرن الرابع الهجري – أما قبل ذلك فهو كتاب: من ذلك كتاب "العين" – وأول معجم بهذا الاسم هو معجم "مقاييس اللغة لابن فارس.

يُنظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة: مفهومه – موضوعاته – قضاياه، ط1. المملكة العربية السعودية: 2005، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ص 305 – 306– 307 (بتصرف).

[1]– عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ط2. بيروت: 1994، مكتبة لبنان ناشرون، ص 5.

ذات موضوعات دلالية محددة هي أشبه ما تكون بالحقول الدلالية المعروفة في الدلالة المعاصرة، ومن أشهر هذه الرسائل: "كتاب الإبل" و"كتاب الخيل" و"كتاب خلق الإنسان"[♠] و"كتاب الحشرات" ... ونحو ذلك.

وكلّ رسالة من هذه الرسائل تضم ألفاظ موضوع بعينه، فمثلا: رسالة "خلق الإنسان" للأصمعي تضم جميع الألفاظ الخاصة بجسم الإنسان من رأسه إلى قدمه، والملاحظ هنا أن كل رسالة لغوية ترصد كلمات حقل معين.

ولقد سبقت هذه الرسائل تلك المعاجم التي ظهرت مرتبة صوتيا أو ألفبائيا، فأدى هذا التطور في التصنيف المعجمي إلى ظهور **المعاجم المرتبة حسب المعاني – معاجم المعاني–** كـ"فقه اللغة "**للثعالبي** و"الغريب المصنف" **لأبي عبيد (ت 224هـ)** و"المخصص" **لابن سيده (ت 458هـ)**... وإلى نحو ذلك من المعاجم.

2-1- أنواع المعاجم العربية

ظهر **نوعان من المعاجم العربية:** وهي معاجم الألفاظ ومعاجم الموضوعات.

2-1-1- معاجم الألفاظ أو المعاجم المجنّسة: وهذا النوع من المعاجم يعالج الألفاظ ويشرح مدلولاتها، وكلّ ما يتعلق بها، ويتخذ لها منهجا خاصا في طريق ترتيبها، وتجمع اللغة فيها بطرائق مختلفة، إمّا على طريقة التقليبات كـ"معجم العين" **للخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 175هـ) وإمّا على طريقة القافية كـ "لسان العرب" للعلامة **جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي** (ت 711هـ) أو

[♠]- اعتنى العرب كثيرا بالتأليف في الإنسان وخلقه من حيث أسماء أعضائه، ومن أشهر هذه المؤلفات: "خلق الإنسان" للأصمعي (ت 216هـ) تناول فيه أحوال الإنسان قبل ولادته، ثم وصف جسم الإنسان جزءاً جزءاً وأكثر فيه من الشعر والأمثال والأخبار والمحاورات، ونجد كذلك "خلق الإنسان" لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت الكوفي (ت 250هـ) وهو كتاب موسع تناول فيه مؤلفه كل عضو من أعضاء الإنسان، وأفاض في بيانه مستدلا بالأشعار والأرجاز والأمثال وأقوال الفصحاء مع بعض الآيات والأحاديث، ونجد أيضا "خلق الإنسان" لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ) الذي يتألف من أربعة وثلاثين بابا في خلق الإنسان، واستفاد كثيرا من كتاب الأصمعي، و"خلق الإنسان في اللغة" لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمان الشيرازي، في هذا المؤلف رتب فيه الشيرازي أعضاء الإنسان حسب حرفها الأول الذي تعرف به سواءً كان أصليا أو زائدا، ويعني بالضبط، وبيان المعنى والاستدلال على ذلك ببعض الآيات أو الأحاديث أو الأشعار، ويتناول أحيانا بعض المسائل النحوية، ويصرح باسم من نقل عنه.

- يُنظر: أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ط1. الرياض: 1992، دار الراية للنشر والتوزيع، ص 70- 71.

على طريقة الألفبائية كـ "أساس البلاغة" **للزمخشري** (ت 538هـ) كمعجمه "مقاييس اللغة" ومعجم "مجمل اللغة" **لابن فارس الرازي.**

ومن المعاجم الحديثة التي انتهج فيها أصحابها هذه الطريقة نجد معجم "المحيط" ومختصره "قطر المحيط" لبطرس البستاني (ت 1307هـ) و"المنجد" للأب لويس المعلوف (ت 1324هـ) والمعجم "الوسيط" الذي صدر من لدن المجمع اللغوي سنة (1380هـ)... وهلم جرا.

نموذج من "لسان العرب" لابن منظور (630هـ / 711هـ)
الموافق لـ (1232م / 1311م)
(فصل الثاء من باب الصّاد)

يقول ابن منظور: " الصاد المهملة حرف من الحروف العشرة المهموسة، والزّاي والسّين والصّاد في حيز واحد، وهذه الثلاثة أحرف من الأسليّة؛ لأن مبناها من أَسَلَةِ اللسان، وهي مُسْتَدَقُ طرف اللّسان ولا تَأْتَلِفُ الصّاد مع السّين ولا مع الزّاي في شيءٍ من كلام العرب.

التهذيب: قال الخليل بن أحمد: الصَّاد مع الضّاد معقوم لم يدخلا معا في كلمة واحدة من كلام العرب، إلا في كلمة وضعت مثالا لبعض حُسَّاب الجُمّل، وهي صَعْفَض، هكذا تأسيسُها، قال: وبيان ذلك أنَّها تفسر في الحساب، على أن الصاّد سِتّونَ، والعَيْنَ سَبْعُونَ، والفاءَ ثَمانُونَ، والضَّاد تسعونَ، فلمّا قَبُحَتْ في اللّفظ حُولت الضّادُ إلى الصاد فقيل سَعفَص."[1]

"**صأَبَ**[2]: صَئِبَ من الشَّراب صَأَبَا: رَوِيَ وامتلأَ وأكثر من شرب الماء. وصَئِبَ من الماء إذا أكثر شربه فهو رجلٌ مِصْأَبٌ. على مِفْعَلٌ.

والصُّؤَابُ والصّؤابةُ، بالهمز بيضٌ البرغوثِ والقَملِ، وجمع الصُؤَابِ صِئْبان. قال جرير:

كَثِيـــرَةٌ صِئْـــبَانِ النّـــطاقِ كأنّـــــها

إذا رَشَـحَتْ منـــها المغـــابنُ، كِيـــــرُ

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دط. القاهرة: دس، دار المعارف، ص 2384.

[2] – المصدر نفسه، مادة (ص أ ب).

وفي الصِّحاح: الصُؤابةُ، بالهمزِ، بيضة القَمْلَةِ، والجمع الصؤابُ والصّئبانُ، وقد غلط يعقوب في قوله: ولا تقل صِئبان."[1] مع الإشارة إلى أنّ ابن منظور قام بترتيب المواد حسب النظام الألفبائي، مع اعتبار أواخر الأصول. فكلمة استعمالات مثلا في باب "اللام" فصل "العين" لأن الأصل "عمل"، ولفظة "قرأ" نجدها في باب "الهمزة" فصل "القاف" ... وهكذا يكون ابن منظور قد سجل موادا لم تكن معروفة بفصاحتها في عصر الخليل (ت 175هـ) أو في عصر الجوهري (ت 373هـ) صاحب "الصحاح"، أو معاصره ابن فارس (ت 395هـ) ويُعد هذا المعجم موسوعة لغوية وأدبية ضخمة، حيث يتكون من ثمانين ألف مادة لغوية.

كما يعتبر من أجود المعاجم اللغوية، وأغزرها فائدة، حيث حرص مؤلفه على ذكر الشواهد من القرآن والسنة والشعر والفصيح من كلام العرب.

2-1-2- معاجم الموضوعات أو معاجم المعاني (المعاجم المبوّبة): وفيها تجمع كلّ الألفاظ التي تدور في معنى واحد أو موضوع واحد، من ذلك: "المخصص" **لابن سيده**، وكتاب "فقه اللغة" **للثعالبي** (ت 429هـ) و"الألفاظ" **لابن سكيت** (ت 244هـ) و"مبادئ اللغة" **للاسكافي** (ت 421هـ) و"الألفاظ الكتابية" **للهمذاني** (ت 327هـ) ...وهلم جرا. مع الإشارة إلى أن بين **النوعين المعجمين**- معاجم الألفاظ ومعاجم الموضوعات- فرقا في الفائدة "فالباحث في معجمات الألفاظ يعرف اللفظ ويبحث عن معناه وشواهده ومواطن استعماله، والباحث في معجمات المعاني يعرف المعنى العامّ أو الباب ويطلب مفرداته وتراكيبه"[2] فالباحث فيها لا بد أن يكون على دراية؛ إما باللفظ، وإما بالمعنى، ليصل إلى ما يبحث عنه.

نموذج من "المخصّص" لابن سيده (ت 458هـ).

يُعدّ معجم ابن سيده من أضخم المعاجم العربية، وهو مرتب حسب المعاني والحقول، وقد قسمه إلى كتب "توزعت على سبعة عشر سفرا، وقد يلخصها كريم حسام الدين في المجالات الدّلالية على هذا النحو:

1- الإنسان: صفاته، وخلقه، وأمراضه، ونشاطاته.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ص أ ب).

[2] - أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد، جَمْهَرَةُ اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط1. بيروت 1987، دار العلم للملايين ج1، ص 16 - 17.

2- الحيوان: الخيل، والإبل، والغنم، والوحوش، والسباع، ...

3- السماء والمناخ: السماء، والمطر، والأنواء، والشمس، والنجوم ...

4- الأرض: النبات، الشجر، والجبال، والأودية...

5- الماديات: المعادن، الأدوات، والملابس، والطعام، والمسكن."[1] كما خصصّ ابن سيده بكلّ مجموعة من هذه المجموعات كتابا خاصا بها، مثلا خصصّ بالسلاح كتاب – كلّ جزء من هذا المعجم اصطلح عليه ابن سيده اسم السفر، وكلّ سفر يضم مجموعة من الكتب – وللحشرات خصص بها كتابا وهلمّ جرا، منها:

* كتاب السلاح: أسماء السيوف، أسماء ما في السيوف، والرماح وما يشبهها كالحربة، والسكين والقوس، والسِهَام وغيرها من أنواع الأسلحة المعروفة عند العرب قديما، الدالة على فن القتال وتقنية الحرب.

* كتاب الحشرات: يقول ابن سيده: "حشرة الأرض – الدواب الصّغار منها اليربوع والضّب والقنفد والفأرة ..."[2] وهكذا نلاحظ أنّ كلّ حقل يضم مجموعة من الكلمات ترتبط فيما بينها بعلاقات دلالية: كالتضاد، والترادف،... وهلم جرا.

نموذج من الغريب المصنّف لأبي عُبَيْدٍ

(154هـ / 224هـ).

يُعدُّ هذا المعجم أوّل معجم عربيّ – يحتوي على حوالي 150 كلمة – في غريب اللغة رتبه بحسب الموضوعات لا بحسب حروف الهيجاء، يقال أن أبا عبيد مكث فيه مدة طويلة – قرابة أربعين سنة – في جمعه وتصنيفه، ويدل عنوان الكتاب بوضوح على "مجموعة من الألفاظ النادرة أو الغريبة [عموما] المرتب حسب الأغراض، كما يتبين ذلك أيضا من خلال العنوان الذي يبدو متعلقا بنفس النص وهو: كتاب الغريب المصنف. وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بخلاصة ضخمة مرتبة حسب الأغراض لا حسب حروف الهجاء تتناول المعجمية العامة المتعلقة بلغة عربية نسبها معاصرو

[1] – سالم سليمان الخّماش، المعجم وعلم الدلالة، جدة: 1428هـ، موقع: http://www.angelfire.com/tx4/lisan http://www.khamash.cjb.net ص 71.

[2] – ابن سيده، المخصّص في اللغة، دط. بيروت: دت، دار الكتب العلمية، المجلد2، السفر8، ص 91.

المؤلف فأصبحت لذلك لغة علمية"[1] وللمعجم قيمة وثائقية أساسية تكمن في جمعه بين طيّاته مختلف الرسائل المفردة لكتب مختلفة ومتعددة نذكر منها: الحيوان، والخيل، والنوادر، والأبنية، وغيرها من الرسائل والكتب المتخصصة بالمسائل ومن أشهر موضوعاته[2]:

- كتاب خلق الإنسان.
- كتاب النساء.
- كتاب اللباس.
- كتاب الأطعمة.
- كتاب الأمراض.
- كتاب السلاح.
- كتاب الأواني.
- كتاب الشجر والنبات.
- كتاب الغنم.
- كتاب الوحوش.

نموذج من "المُنَجَّد في اللغة" لكراع النمل (ت 310هـ).

وهو أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأَزْدِيُّ المشهور بكراع النمل* وهو من علماء العربية المنتمين إلى المدرسة المصرية، عاش في القرن الرابع الهجري –

---

[1]– أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، الغريب المصنف، تح: محمد المختار العبيدي، القاهرة: دت، ج1، ص 5.

[2]– سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 70 (بتصرف).

* – هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأَزْدِي، الملقب بكراع، أو كراع النمل. والهنائي – بضم الهاء – نسبة إلى هُناءَ، أو هُناءةَ، بن مالك الأَزدي، من عرب الجنوب. أمّا **تلقيبه بكراع** أو « كراع النمل » فيرجعُ إلى عيب جُسماني فيه وهو القصر، أو القصر والقبح، كان ذا ميول كوفيَّة – كان كوفي المذهب، وقد اخذ عن البصرية – حسب ما ذكره ابن النديم. ذكر له المؤرّخون عددا من الكتب لم يصلنا منها سوى كتابين اثنين هما: « المنَجَد » و « المُنْتَخب » أمّا سائر كتبه فمفقودة.

يُنظر: كراع النمل، المُنَجَّد في اللغة، تح: أحمد عمر مختار، ووضاح عبد الباقي، ط2. القاهرة: 1993، عالم الكتب، ص 8 – 11.

يحتوي على قرابة تسعمائة كلمة – ويُعدّ كراع النمل من الثِقاتِ العلماء، كما يتضح من عدد الاقتباسات منه ومعنى التنجيد في اللغة هو " التّزيين، ويقال: بيت مُنَجّدٌ إذا كان مزيّنا بالثياب والفرش، أي أنّ المؤَلِف لما اختصره عن كتاب آخر له، وحذف منه الحوشي والغريب فقد نجّده."[1] عالج كراع النمل في هذا المعجم الكلمات التي تحمل أكثر من معنى، سواءً أكان المعنيان متضادين أم لا، كما تناول فيه قضيتين وهما:

1 – قضية المشترك اللفظي.

2 – الحقول الدّلالية.

وقسم مادة معجمه هذا إلى موضوعات رئيسية أهمّها:

- أعضاء جسم الإنسان (من الرأس إلى القدم).
- الحيوان (من الهوام والبهائم والسباع).
- الطيور (الصوائد منها والبغاث وغير ذلك).
- السلاح.
- السماء.
- الأرض."[2] وهكذا نلاحظ أنّ أهمّ ما تميزت به هذه المعاجم، هي طريقة جمع المادة، فهي مرتبة حسب الحقول الدلالية– الحقول الدلالية وهي معاجم الموضوعات عند العرب – وكل حقل يضم مجموعة من الكلمات ترتبط فيما بينها بدلالة معينة. مع الإشارة فقط إلى أنواع أخرى من المعاجم منها: معاجم الترجمة، معاجم التخصص، معاجم اللهجات، المعاجم المصورة وهي خاصة بالمعاجم في العصر الحديث... وهلم جرا. ويُمكننا أن نوجز **هذه الأنواع كلّها على هذا النحو في الرسم البياني:**

[1] – كراع النمل، المنجد في اللغة، ص 16.

[2] – سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 70 (بتصرف).

أنواع المعاجم اللغوية العربية

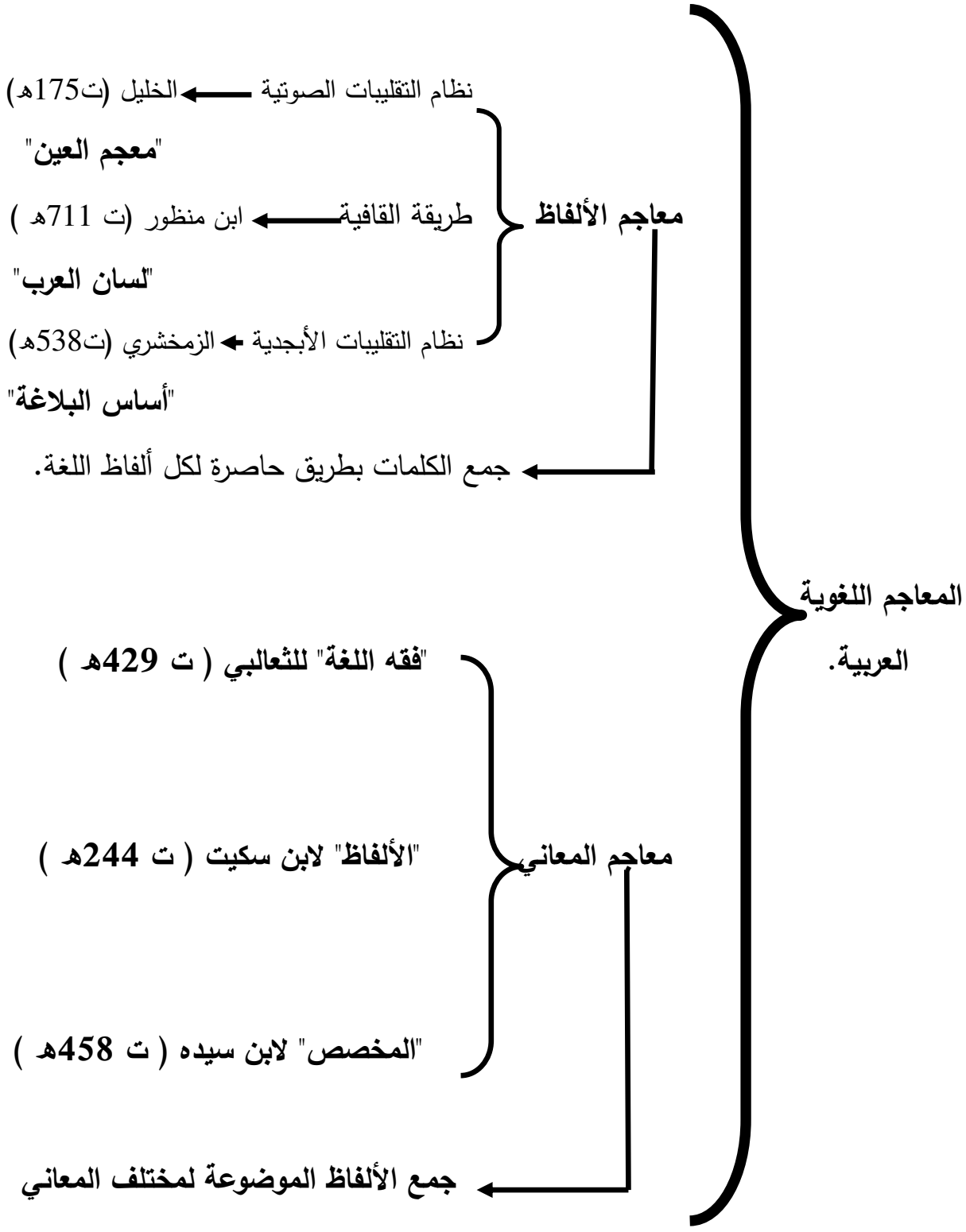

3 – مراحل نشأة المعجم العربي

مرّ المعجم العربي بثلاث مراحل وهي:

3-1 – مرحلة جمع الألفاظ وتدوينها عن طريق السّماع

وأهمّ ما يميز هذه المرحلة هو أنّ التدوين فيها كان دون الترتيب المنطقي لمسائل الأشياء ولعلّ كتاب "النوادر" لأبي زيد الأنصاري "من أفضل ما بين أيدينا من الكتب اللغوية التي تمثل هذه المرحلة فالمؤلف يورد فيه النصوص الشعرية والنثرية الملأى بالمفردات الغريبة النادرة فيشرحها ويعلق عليها بعض التعليقات اللغوية من غير ترتيب في ايراد النصوص أو ربط بين معنى الألفاظ[1]." وقد بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن الأول الهجري، وامتدت إلى غاية القرن الثاني ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلفون هي: القرآن، وديوان العرب، دون أن ننسى تنقلهم إلى البوادي والصحاري للأخذ عن الأعراب الأقحاح.

3-2 – الرسائل اللغوية

وتميزت هذه المرحلة بمنهجية جديدة، تتمثل في ترتيب الألفاظ حسب المعاني في شكل رسائل موجزة، ومحدودة الموضوع، ومصنفات مختصرة تناولوا فيها موضوعا من الموضوعات كالإبل، والخيل، والنخل... للأصمعي – وهناك أيضا كتاب الخيل لأبي عبيدة – ونحو ذلك من المواد.

وهناك نوع آخر من الرسائل مرتبة تبعا لأحد أصول حروفها، وعادة يختار الحرف الذي يجمع بين هذه الأصول لتكنى به، فيقال: "كتاب "الخاء" وكتاب "الجيم" وهلم جرا. ومن أشهر ما وصل إلينا كتاب "الهمزة لأبي زيد الأنصاري، وكتاب "الجيم" لأبي عمرو الشيباني."[2] وهناك نوع آخر من الرسائل وهذه الرسائل ألفت بشكل عام في الأضداد، "وقد جمعت فيها الألفاظ التي يستعمل كل منها للدلالة على الشيء وضده، مثل الجون الذي يطلق على الأسود والأبيض، والفعل

---

[1] – عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي وداود غطاشة، علم الدلالة والمعجم العربي، ط1. عمان: 1989، دار الفكر للنشر والتوزيع، ص 116.

[2] – سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 117.

شرى الذي يدل على البيع والشراء"[1] وهناك رسائل أخرى جمعت فيها الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة، ومن أهم ما ألّف على هذا النمط "مثلثات قطرب".

3-3 – المعاجم العامة

في هذه المرحلة وضعت معاجم منتظمة شاملة عامة، وأول معجم وضع هو "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يُعد من المعجمات الأولى في تاريخ اللغات البشرية، فلم يَسْتَطع أحد ممن تقدمه، أو ممن عاصره أن يهتدي إلى شيء من ذلك، وكان الهدف الأسمى من وضعها هو خدمة القرآن الكريم، وصون اللسان العربي من اللحن.

ولا بّد لنا أن نشير إلى أنّ الخليل في هذا المعجم قام بعملية استقراء لغات العرب، استقراء أقرب ما يصطلح عليه في العصر الحديث بالإحصاء، فأحصاها إحصاءً مقنعا، بذلك يكون الخليل قد شق الطريق لمن أتى بعده من اللغويين، وهيأ لهم مادة مصنفة معروفة عقدوا عليها أبوابهم وفصولهم.

فكتاب "العين" يُعدّ نقلة عظيمة نقلت التأليف المعجمي من طور السذاجة إلى طور النضج والاكتمال، فهو بذلك يعتبر مصدر إلهام اللغويين الذين احتذوه، ونهجوا منهجه، وكان مصدر أساس لمعجماتهم اللغوية، فمنذ عصر الخليل والباحثون ينهلون منه، ويفيدون منه كلّ بحسب حاجاته ومطلبه من العلم في المسائل اللغوية وموضوعاتها.

اهتدى الخليل بعقله الرياضي الفذ إلى الترتيب الصوتي ونظام التقليبات، فبفضل هذا الأخير – نظام التقليبات – أحصى المستعمل والمهمل من العربية، كما فطن الخليل إلى الطريقة الأولى في نقل الثنائي إلى الثلاثي، وهي طريقة تضعيف عين الكلمة، ومن هنا ندرك أن الخليل على دراية واسعة بأبنية اللغة العربية وتطورها التاريخي، كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة التدوين العلمي للمعاجم العربية.

لم يتبع الخليل في معجم "العين" – وهذا يعني أنه ابتدأ بصوت "العين" – النظام الألفبائي – أو

[1] – سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 117.

الهجائي، بل ابتدع نظاما خاصا جديدا – حسب مخارج الحروف – في ترتيب مواد معجمه، وجاءت الأصوات اللغوية فيه – المعجم – مرتبة حسب **مخارج الحروف** على هذا **النحو:**

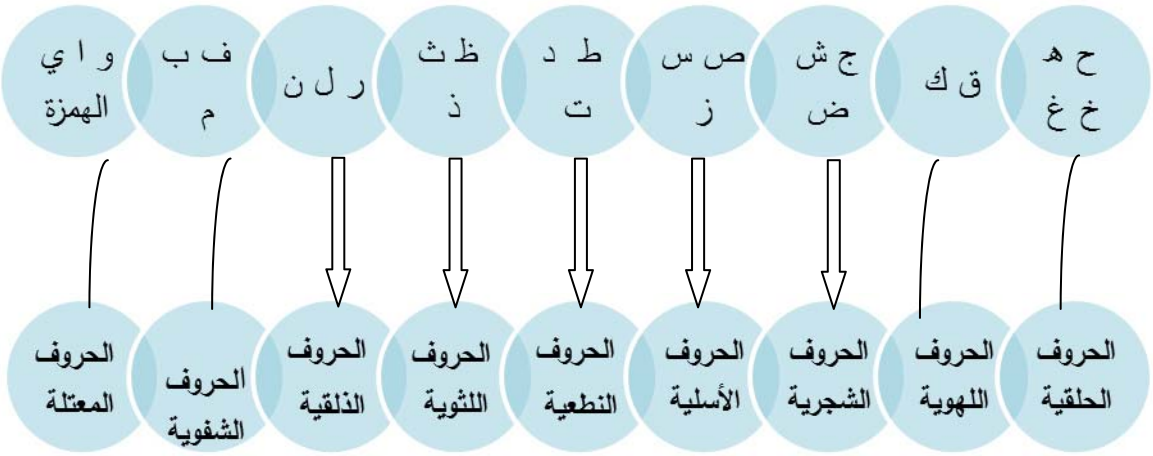

نلحظ ممّا تقدم أنّ الخليل لم يبدأ التأليف بـ "الألف" لأن "الألف" حرف معتل – فلما فاته كره أن يبدأ بالحرف الذي يليه، وهو حرف "الباء" – بل بدأ تأليفه بحروف أقصى الحلق؛ أيْ بالأبعد في الحلق وختمه بما يخرج من الشفتين – بحروف العلة – فكان ترتيبها على **هذا النحو:**

{ ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ي أ }

فاهتدي بذلك إلى طريقة أقل ما نقول عنها أنها طريقة علمية، جديدة، قائمة على تحليل أصوات الكلمة وملاحظتها في طريقة إخراجها من الفم، فحصر بها كل التقليبات الصوتية التي بها ينكشف عن عدد الأصول الممكنة في اللّغة، سواء المستعمل منها أو المهمل، فالكلمات تتصرّف عنده إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي فقط، وفق هذا **التشجير التالي:**

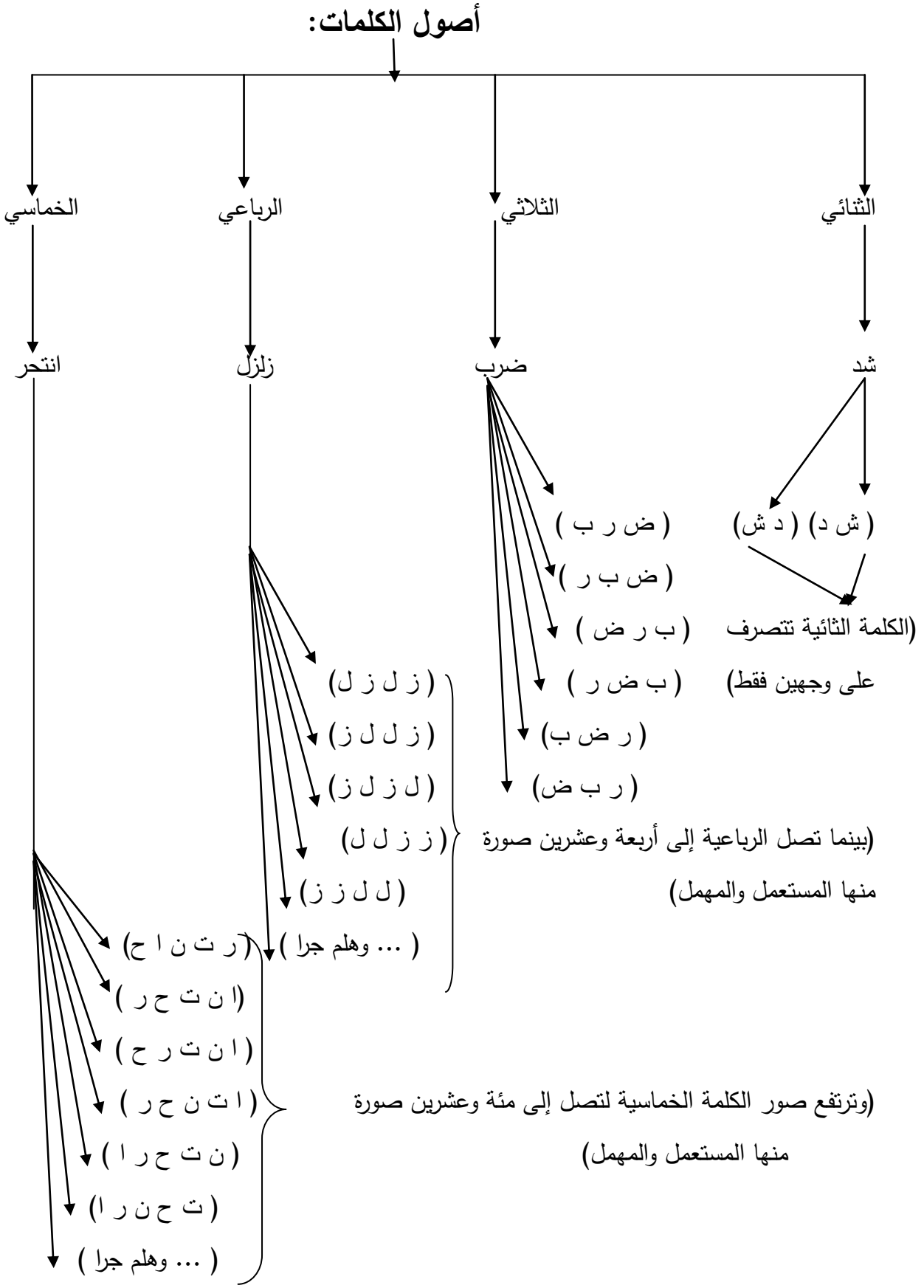
أصول الكلمات:
الثنائي
الثلاثي
الرباعي
الخماسي
شد
ضرب
زلزل
انتحر
(ش د) (د ش)
(الكلمة الثائية تتصرف على وجهين فقط)
(ض ر ب)
(ض ب ر)
(ب ر ض)
(ب ض ر)
(ر ض ب)
(ر ب ض)
(ز ل ز ل)
(ز ل ل ز)
(ل ز ل ز)
(ز ز ل ل)
(ل ل ز ز)
(... وهلم جرا)
(بينما تصل الرباعية إلى أربعة وعشرين صورة منها المستعمل والمهمل)
(ر ت ن ا ح)
(ا ن ت ح ر)
(ا ن ت ر ح)
(ا ت ن ح ر)
(ن ت ح ر ا)
(ت ح ن ر ا)
(... وهلم جرا)
(وترتفع صور الكلمة الخماسية لتصل إلى مئة وعشرين صورة منها المستعمل والمهمل)

لكي نبيّن صنيع الخليل أكثر في معجم "العين" وتأسيسه للتألّيف المعجمي العربي، يحسن بنا أن نقف عند طريقته في حصر اللغة على مبادئ ثلاثة "أولّها أنّ الحروف محدودة وقد جعلها تسعة وعشرين إذ عدّ الألف اللينة والهمزة كلاّ على حدة فزاد على الثمانية والعشرين المعهودة. والمبدأ الثاني أن الحروف والأفعال والأسماء، إنّما تكون من أصول محدودة، فأقلها ثنائي وأكثرها خماسي"[1] وبذلك يكون الخليل قد حصر كلّ أصول العربية، المستعمل منها والمهمل، وجمع الكلمات المكونّة من حروف واحدة في موضع واحد، وسمّى كلّ حرف منها كتابا، يقول السيوطي: "فائدة ترتيب كتاب العين ليس على الترتيب المعهود الآن في الحروف، وقد أثر الأدباء من نظم الأبيات في ترتيبه؛ من ذلك قول أبي الفرج سلمة بن عبد الله بن لادان المغافِري الجزيري:

يا سائلي عن حروفِ العينِ دَوْنَكُهَا   فِي رُتْبَةٍ ضَمَّهَا وزنُ وإحصـــاءُ
العينُ والحاءُ ثمَ الــهاءُ والخـــاءُ   الغينُ والقاف ثمَّ الكافُ أَكِفَـــاءْ
والجيم والشين ثم الضاد يتبـعها   صاد وسين وزاي بعدها طــــاء
والدال والتاء ثم الطاءُ مُتَـــصِلٌ   بالظاء ذال وثــــاء بعـــدها راء
واللامُ والنون ثم الفـــاءُ والبـــاء   والميم والواو والمهموز واليـــاء"[2]

وهكذا يتبين لنا من خلال هذه الأبيات منزلة كتاب "العين" وأنّ المآخذ عليه لا تنقص من قيمته ويكفيه عزةً وفخرا أنّه أوّل معجم لغوي شامل في اللّغة العربية.

فبعمله هذا يكون الخليل قد تمكن من حصر كلام العرب واستيعابه، ووضع "أساسا متينا للتألّيف المعجمي وخطّ نهجا لا يمكن أن يغفله من يتصدى بعده لوضع معجم"[3] ولعلّ أهمّ ما عمل الخليل هو وضعه اللبنة الأولى في علم الأصوات، وعلم وظائف الأصوات في اللغة العربية– مع الإشارة إلى أن مصطلح "الصوت " لم يرد في مادة الخليل الصوتية وأوّل ما ظهر؛ ظهر في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني، حيث ظهر في مصطلحه "التصريف الملوكي"– وإنه دليلٌ قاطعٌ على أصالة الخليل في علم العربية تأسيسا وابتداعًا، وإنْ أَخَذَ بعض مبادئه وأولياته عمن سبقه من شيوخه، مع ذلك، فإنّه يبقى السابق الأوّل في وضع علم المعاجم بالمفهوم العلمي الأكاديمي الحقيقي بلا منازع.

[1] – ابن دُريْد، جَمْهرَةُ اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط1. مطبعة مجلس دائرة المعارف، ج1، ص 15.
[2] – محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة، ط1. ص 323.
[3] – ابن دُريْد، جَمْهرَةُ اللغة، ج1، ص 15.

ومن أهمّ اللّغويين الذين حذوا حذوه، نجد الإمام أبا الحسن بن علي بن إسماعيل **ابن سيده الأندلسي** (ت 458هـ) في معجمه « المحكم » **وعلي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي** (ت 356هـ) في معجمه « البارع » و**الزبيدي** في معجمه «مختصر العين» **والإمام أبا منصور محمد بن أحمد الأزهري** (ت 370هـ) في معجمه «تهذيب اللغة».

تلكم المرحلة الأوّلى التي مثلها الخليل وتلامذته في تطور المعاجم العربية، التي اعتمد فيها أصحابها – الخليل ومن انتهج نهجه – على الترتيب الصوتي ونظام التقليبات الصوتية.

ومن جملة المآخذ على معاجم هذه المرحلة؛ صعوبة المنهج الذي اتبعوه المعجميون فيها– منهج معقد – نتج عنه صعوبة البحث ومشقة الوصول للفظ المراد، وهذا يؤدي حتما إلى استغراق الوقت الطويل من لدن الباحث، وكلّ هذا يرجع إلى ترتيبها على المخارج، وصعوبة معرفة الترتيب على المخارج وما ينتج عنها من التقاليب الصوتية خاصة.

ولعلّ هذه الأسباب كلَّها أدت إلى ظهور "المرحلة الثانية" من المعجمات، حاول أصحابها التخلص من كلّ معوقات المرحلة الأولى، تابعين منهجية تختلف تماما عن الأولى، وهي ترتيب الكلمات على الطريقة الألفائية، وأهمّ ما يلاحظ عليها هي عدم تخلصها من الأبنية الصوتية وتقاليبها المنفردة بالصعوبة والتعقيد عن المعاجم السابقة. ولعلّ ما وصل إلينا من أيسرها طريقة وأقومها منهجية، هي المعاجم التي تُمثل بحق هذه المرحلة: «جمهرة اللغة» لابن دريد، و«مقاييس اللغة» و«المجمل » لابن فارس الرازي.

كما ظهر نوع آخر من المعاجم تعتمد على الحرف الأخير بابا والحرف الأول فصلا–**نظام القافية**– ويُعد الجوهري (ت 400هـ) مؤسس هذه المرحلة بمعجمه "الصحاح" فالباحث فيها ينظر – في هذه المعاجم– إلى الحرف الأخير في المادة التي يبحث عنها، لأن المواد في المعجم مرتبة حسب النظام الأليفبائيّ على هذا النحو: باب "الهمزة" ثمّ باب "الباء" ثمّ باب "التاء" باعتبار أواخر الكلمات، مع الإشارة إلى أن هذه الأنواع من المعاجم لا فرق فيها بين الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، حيث نجد كلّ باب يجمع كلّ الكلمات التي انتهت بالحرف الذي سمّي به الباب، فكلمة "علم" مثلا يبحث عنها في باب "الميم" وفصل "العين" وهكذا ...

ففي هذه المرحلة، مرحلة التقفية تركت معظم الأسس التي أُعتمدت في معجم "العين" الترتيب الصوتي للحروف وتقسيم الكلمات حسب الأبنية، وتقليب الكلمات على الأوجه المستعملة.

وقد اتبع هذه الطريقة كثير من اللّغويين اللاحقين والمتأخرين نذكر منهم **ابن منظور** (ت 711هـ) بمعجمه « لسان العرب » **والفيروزأبادي** (ت 817هـ) بمعجمه « القاموس المحيط » و**الزبيدي** (ت 1205هـ) بمعجمه «تاج العروس في شرح ألفاظ القاموس»...

ثم ظهر على يد الزمخشري (ت 538هـ) نوع آخر من المعاجم، يعتمد هذا الأخير على تنظيم مفردات المعجم وفق أوائل أصولها، وحسب الترتيب الهجائي المعروف، وكان ذلك واضحا في ترتيب مواد معجمه « أساس البلاغة » ومن أشهر المعاجم الحديثة التي انتهجت هذا المنهج في تأليفها نجد: «معجم الوسيط » ومعجم « المنجد » وهلم جرا.

ومن أبرز المآخذ التي سجلت على معاجم هذه المرحلة، سجلت بوجه التحديد على النظام المنتهج في الترتيب، الذي فيه من الصعوبة الشيء الكثير، وعلى طلاب المدارس خاصة، فعلى إثر هذه المعوقات جاء التطور الأخير للمعجم العربي ليكون خاتمة المراحل المعجمية، ففي هذه المرحلة ظهرت معاجم جديدة التي يقوم نظامها على ترتيب المفردات لا على حسب جذورها؛ بل على نطقها، بعد تجريدها من الزوائد حسب الحرف الأول والثاني والثالث وهكذا دواليك... ووصل التيسير فيها إلى أسهل الطرق، وإلى أقصى الحدود، ومن المعاجم التي اتبعت هذه الطريقة منها قديما "أساس البلاغة" للزمخشري (ت 538هـ) و"الصحاح" لأبي بكر الرازيّ (ت 666هـ) و"المصباح المنير" للمقْري الفيّوميّ (ت 770هـ) ومنها الحديثة كذلك "المنجد الألفبائي" لفؤاد أفرام البستاني، و"محيط المحيط" لبطرس البستاني (1819م – 1883م) و"الرائد" لجبران مسعود و"المنجد" للويس معلوف(ت 1946م) الذي أصدره عام (1908م) ويُضاف إلى هؤلاء "المعجم الوسيط " لـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث صدر في طبعته الأولى عام (1380هـ) لمجموعة من المعجميين (أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة) منهم إبراهيم مصطفي ومحمد علي النجار وغيره، وتولى إخراجه في الطبعة الثانية إبراهيم أنيس سنة (1392هـ) ومن لواحقها: "معجم لاروس" لخليل الجر، و"الرائد لجبران مسعود... وغيرها من المعاجم الأخرى. ويمكننا أن نوجز كلّ هذه الأنواع من خلال **رسم بياني عام يوضح حدود كلّ مرحلة من مراحلها على هذا النحو:**

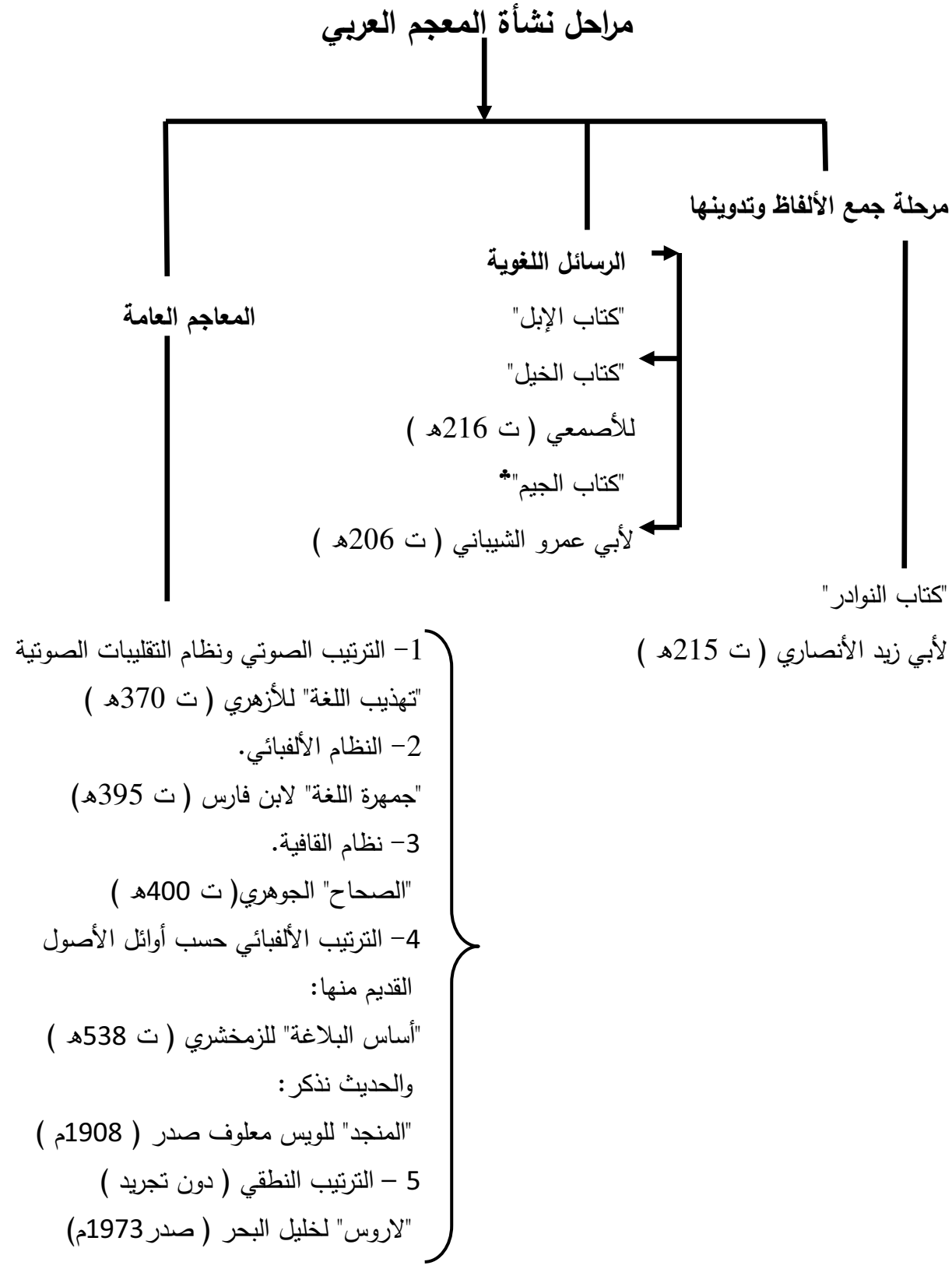

* - ذُكِر في كتب اللغة أنّ المراد بـ «الجيم » في اللغة الديباج، فكأنّه سماه بهذا الاسم لحسنه، وقيل أنه يدعى بـ «كتاب اللغات » لأن صاحبه فيه اعتنى بلغات القبائل ولهجاتها، ولا يعد من المعاجم الشاملة، لكنه مفيد رغم تميزه بالاختصار.

4 - النموذج المعجمي العربي ونظرية الحقول الدلالية

لقد سبق العرب الغربيين، وعلى رأس هؤلاء دي سوسير إلى فكرة ترتيب المفردات اللّغوية في شكل حقول معجمية، ولعلّ أقدم معجم يحمل فكرة الحقول الدلالية هي **الرسائل اللغوية** الكثيرة التي وضعها جامعو اللغة الأوّل تناولوا فيها جمع الألفاظ الخاصة بحقل معين، مثلما هو الحال في الحقول الدلالية – الحقول المعجمية – فكلّ حقل من الحقول الدّلالية يضم مجموعة من المفردات تربطها علاقات دلالية معينة سواءً أكان **ترادفا ♣أم اشتراكا لفظيا♠**

ومن المفيد شرح كلّ من الظواهر اللغوية التالية: (الترادف، والتضاد، والتنافر، والاشتراك اللفظي):

♣ – ويُقصد **بالمترادفات** في اللغة العربية ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق لغوي، وتُستخدم عادة كلمة « الترادف » في معنى التماثل، ومن مزايا المترادفات في اللغة أنّها "تعين على إفراغ المعنى في قوالب متعددة – إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ مختلفة – ويُعدّ الترادف مظهر من مظاهر الثراء اللغوي، وكثرة هذه المزايا وتنوعها استرعى انتباه اللغويين منذ وقت مبكر، فمنذ أن بدأ الرعيل الأوّل من اللّغويين بجمع المادة اللّغوية وتصنيفها في أنماط شتى خلال القرنين الثاني والثالث الهجري، ووضعوا المفردات التي تدل على معنى واحد في تأليف مستقل بذاته، تارة سموه بـ « المترادف » مثل كتاب « الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى » للرماني (ت384هـ) وتارة أخرى باسم « ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه» للأصمعي. فهذه الكتب جمعت الألفاظ التي لها معنى واحدٌ، نذكر على سبيل المثال: القمح والحنطة، والبر فمعناها واحد.

يُنظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دط. القاهرة: 1997، دار العلم والثقافة، ص 18 (بتصرف).

♠– وعرّف الأصوليون **اللفظ المشترك** بأنّه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة – تتعدّد المعاني على اللفظ الواحد – أو أنّه دلالة اللفظ الواحد على معنيين مستقلين فأكثر دلالة متساوية على سبيل الحقيقة لا المجاز، كدلالة لفظ « العين » على:

– عين الإنسان التي ينظر بها.

– وعين البئر: وهو مخرج مائها.

– وعين الشيء: خياره.

– وعين القوم: أشرافهم والأعيان: الأخوة بنو أب وأمّ: ويقال: إنّ أولاد الرجل من الحرائر بنو أعيان.

– والعين: النقد من الدراهم.

– والعين الميل في الميزان، وعين الميزان وهو ألاّ يستوي.

– والعين من السحاب: ما أقبل من ناحية القبلة وعن يمينها يعني قبلة العراق، ويقال: هذا مطر عين، ولا يقال: مطر بالعين.

يُنظر: هادي النهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ط1. الأردن: 2007، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص 508.

أو تضادّاً بكلّ أنواعه (الحاد، العكسي، المتدرج العمودي، الامتدادي) **أو تنافراً**... وغيرها من العلاقات الدلالية، فكانت هذه الرسائل بحق من صميم الحقول الدلالية، وإن لم تسمّ بهذا المصطلح.

ولعلّ أشهر الرسائل اللّغوية التي تصبّ في صلب الحقول الدلالية – صنفت على أساس الموضوعات، وقد سبقت نظرية الحقول الدلالية الغربية –ومن المصنفات المتقدّمة التي تمثّل فيها ذلك نجد كتاب "خلق الإنسان" و"النبات" و"الشجر" **للأصمعي** (ت 216هـ) و"المطر" و"السحاب" و"اللجام" و"السرج" **لابن دريد** (ت 321هـ) ومن المتأخّرين نجد **الصاغانيى** (ت659هـ) **وشرف الدين علي بن يوسف بن حيدرة الطبيب** (ت 667هـ) وغيرها من الرسائل، فهي تقع تحت اللفظ العام، مثل كلمة "الحيوان" في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام "الحيوان" ويضم هذا المصطلح جميع الحيوانات «الحشرات، الطير، الغربان الوطواط البوم، الجراد، النمل البعض، النحل، الذباب، اليعاسيب السباع، وذوات السلاح والمخالب، الهوام، السوام (الأفاعي والحيات) الجوارح، الخنازير، والقنافذ البغات... وهلم جرا ».

وتتابعت الرسائل الموضوعية فـ "عمدت بعضها إلى التصنيف الصرفي، وكثرت الرسائل اللغوية في الإبدال والأبنية **ليونس بن حبيب**، و**ابن مرار الشيباني** كرسائل الهمز والأبنية نحو **(فعلت)** و**(أفعلت)**"[1] كما نجد **الفرّاء** قد ألّف في هذه الموضوعات أيضاً.

ثم ظهرت المعاجم مصنفة حسب المعاني، ومن أبرز اللغويين الذين حاولوا تصنيف الكلمات على وفق الحقول الدلالية أبو منصور **الثعالبي** في كتابه الشهير "فقه اللغة وسرّ العربية" حيث تعرض في كتابه إلى حقول عديدة منها: الحيوانات، النباتات، الشجر، الأمكنة، والأطعمة ... إلى غير ذلك من أسماء الأشياء والموجودات، وكذلك فعل اللغوي الشهير **أبو عبيد** في مؤلفه "الغريب المصنف" – سبق ذكره آنفا– فهذه المعاجم تضم مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها فما يُنبئ عن هذا التصنيف أنّه في المستوى الفكري الذي بلغه اللغوي العربي وحكمته في هذا الطور المبكر من تاريخ التأليف العربي، من جهة؛ ويدل من جهة أخرى؛ على أسبقية العرب على غيرهم من الأمّم إلى فكرة تصنيف المفردات بحسب المعاني أو الموضوعات.

---

[1]– أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، علم الدلالة، دط. دمشق: 2002، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 24.

وخير دليل على ما قلناه سابقا، فكرة التصنيف عند **الجاحظ** (ت 255هـ) في كتابه "الحيوان" حين صنف الموجودات في الكون في باب « **أقسام الكائنات**»"إنّ العالم بما فيه من الأجسام على ثلاثة أنحاء: متّفق، ومختلف، ومتضادّ؛ وكلّها في جملة القول جماد ونام... وكان حقيقة القول في الأجسام من هذه القسمة، أن يقال: نام وغير نام. وفي باب «**وباب تقسيم النامي** » يقول:"ثمّ النامي على قسمين: حيوان ونبات، والحيوان على أربعة أقسام: شيء يمشي، وشيء يطير، وشيء يسبح، وشيء ينساح، إلّا أنّ كلّ طائر يمشي، وليس الذي يمشي ولا يطير يسمى طائرا. والنوع الذي يمشي على أربعة أقسام: ناس وبهائم وسباع، وحشرات."[1] من هنا نلاحظ أن الجاحظ تناول قضية التصنيف في كثير من الكلمات فبهذه الفكرة – فكرة التصنيف – كان الجاحظ موفقا إلى حدٍ كبير في تحليله الدّلالي، الذي أصبح فيما بعد منهجا قائما بذاته لدى كثير من اللّغويين المحدثين.

ومن أبرز السّمات الدرس الدّلالي الحديث، أن اتخذ أبعادا في المجال المعجمي والدّلالي فمعظم النظريات اللغوية الغربية تتوزع على عدة مناهج، تبناها اللغويون في تنظيراتهم، لكلّ منهج حقل خاص به منها: المنهج السياقي، والمنهج الشكلي الصوري، وغيره من المناهج، وعلى رأسها منهج "**الحقول الدلالية أو المعجمية**" **(Les champs Sémantiques)** الذي يهتم بالدرجة الأولى بالقرابة الدلالية والعلائقية بين مدلولات المفاهيم اللغوية، وتحديد البنية الداخلية للمدلول، وقد أشار إلى ذلك Ullmann بقوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة"[2] وهذه النظرية تعتمد على الفهم العام لجل المفردات التي ترتبط بالكلمة دلاليا، حيث يتمّ دراسة جميع هذه المفردات في حقل دلالي معين. لهذا يعرف ليونز (Lyons) معنى الكلمة "محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي"[3] إذن فالهدف من دراسة الحقول الدلالية هو تحليل جميع الألفاظ التي تخص بحقل دلالي معينا، للكشف عن الصلات الموجودة بين لفظة وأخرى، لأنّ اللفظة لا يتحدد معناها بمعزل عن حقلها الدلالي؛ بل لا بّد من النظر إليها مع الألفاظ التي تجاورها، في إطار مجموعة من الكلمات التي ترتبط بها دلاليا، وتتجلى بعد ذلك مبادئ نظرية الحقول الدلالية التي تعتمد على هذه الأسس:

1- لا توجد وحدة معجمية تنتمي إلى أكثر من حقل.

---

[1] – الجاحظ، الحيوان، ط2. بيروت: دس، دار الكتب العلمية، ج1، ص 24.

[2] – أحمد مختار عمر،علم الدلالة، ص 79.

[3] – المرجع نفسه، ص 80.

2 – لا توجد وحدة معجمية غير منتمية إلى حقل معين.

3 –لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة.

4 – تستحيل دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي."[1] فكلّ وحدة معجمية تربطها علاقات ضمنية أو شاملة من حيث المعنى بوحدات أخرى، لأنّ هذه الكلمات تتقابل وتحتاج في دراستها إلى تحديد القيم المعجمية والنحوية، التي تحدد طبيعة التقابلات التي تجمعها.

وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ جذور نظرية الحقول الدّلالية تعود إلى العالم اللغوي **دي سوسير** ونظريته البنيوية، التي "تنص على أنّ اللغة نظام متكامل من العلامات التي يحد بعضها بعضا، ومنه تكتسب قيمتها"[2] لأنّه لا يمكن فهم مكوناتها – اللغة – الأساسية، إلا إذا حلّلنا مفرداتها ضمن تراكيب خاصة وسياقات محددة، وهذا يعود إلى طبيعة النظام الذي يتكون من عناصر، وهذه العناصر تكمل بعضها البعض، انطلاقا من المستوى الصوتي ثم الصرفي، فالنحوي ثم المعجمي.

وتبلور تنظرية الحقول الدّلالية في السنوات الثلاثين من القرن الماضي، وبالتحديد عام(1931م) على يد العالم الألماني ترايز (TRIER) حيث قام هذا الأخير بدراسة "مفردات اللغة الألمانية" مع الإشارة إلى أن المصطلح ليس من وضع ترايز، لأنّه كان يستعمل مصطلحات أخرى، مثل: الحقل المعجمي الحقل المفهومي ... وغيرها من المصطلحات؛ بل هو من وضع سطور (**A STOR**) حسب العالم الشيكي دوشاك (**O. Duchcek**) عام (1910م).

وفي هذا السياق تبرز ملاحظة **سوزان أوهمان** (**Ohmann Suzanne**) بشأن توظيف المصطلح أنَّ استعماله كان سنة (1874م) على يد السويدي **تيجنر** (**E. Tegner**)"[3] رغم أنّ ترايز لم يدخل المصطلح إلى الحقل اللساني، إلا أنّ له الفضل الكبير في الدراسات العديدة التي أقامها حول نظرية الحقول الدّلالية، حتى أضحى المرجع الرئيسي لكلّ باحث أراد الخوض في هذا المجال، إذ يُعدّ بحق المؤسّس لهذا الاتجاه.

وقد قدم ترايز مجموعة من الأسس تقوم عليها فرضيته، وهي:

- إنّ معجم كلّ لغة من اللّغات يتكون من مجموع الحقول المعجمية.

---

[1]– أحمد مختار عمر،علم الدلالة، ص 80 (بتصرف).

[2]– سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 64.

[3] – أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 11 (بتصرف).

- كل مجموعة من المفردات اللغوية تشكل مجالا محددا من الحقول التصورية (المفهومية).
- وكل حقل من هذه الحقول، سواءً المعجمي أو التصوري يتكون من وحدات لغوية متقاربة.
- ومعنى هذا أن كل حقل دلالي يتكون من عنصرين أساسين هما:

- حقل معجمي والمسمّى بالأجنبية بـ **(Le champ Lexical)**.
- حقل مفهومي (تصوري) الذي يعرف بالمفهوم الأجنبي بـ **(Le champ conceptuel)**.

وهو ما نُمثّل له بهذا الجدول:

حقول مفهومية	محرمات	آنية	ملابس	لون
مفردات معجمية	أمّهاتكم	صحن	برنوس	أصفر
	أخواتكم	كأس	رداء	أحمر
	عمّاتكم	فنجان	إزار	أزرق
	خالتكم	طاس	حذاء	أبيض
	بنات الأخ	ملعقة	عمامة	أسود
	بنات الأخت	سكين	جورب	رمادي
	أمّهاتُكم التي أرضعنكم	فرشاة	حزام	وردي
	أخواتكم من الرّضاعة	صَحْفَةٌ[♠]	قميص	برتقالي
	أمّهات نسائكم	مصفاة حليب	سروال	أخضر
	ربائبُكم	مقلاة	تنورة	بنفسجي
	حلائل أبنائكم	صِنِيَةٌ	جلباب	أزرق
حقول معجمية	**ح م**	**ح م**	**ح م**	**ح م**

[♠] – صَحْفَةٌ: أي؛ القصعة، جاء في كتاب الشمائل للترمذي (209هـ / 289هـ)،حدّثنا عبد بن حُمَيدٍ، حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْكٍ، حدثّنا ابن أبي ذئبٍ، عن مسلم بن جندب، عن نوفلِ بن إياسِ الهذلي قال: « كان عبد الرحمن بن عوف لنا جليساً، وكان نعم الجليسُ، وإنّه انقلب بنا ذاتَ يومٍ حتّى إذا دخلنا بيته ودخل، فاغتسل، ثمَّ خرجَ، وأتينا بصَحْفَةٍ فيها خبزٌ ولحمٌ، فلمّا وُضِعَتْ بكى عبد الرحمن، فقلتُ له: يا أبا محمّدٍ، ما يُبكيك؟ فقال: هلك رسولُ الله (ص) ولم يشبعُ هو وأهلُ بيتهِ من خبز الشعير، فلا أُرانا أُخِّرنا لما هو خيرً لنا »

يُنظر: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الشمائل المحمدية، تح: أبو الفوارس أحمد فريد الزيدي، ط1. مصر: 2012، المكتبة التوفيقية، ص 190.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الحقل المعجمي يتألف من مجموعة مفردات تدور حول موضوع معين، فمثلا الآية الكريمة [قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٢٣ ﴾ النساء:٢٣] تتكون من مجموع ألفاظ وكلّ هذه الألفاظ تدور حول موضوع واحد، وهو موضوع المحرمات في الشريعة الإسلامية، وهذه الألفاظ يجمعها مفهوم واحد يطلق على هذا المفهوم (المحرمات) وهو الحقل المفهومي، مع الإشارة إلى أنّ الحقل المعجمي يتألف من العناصر اللغوية على هذا النحو:

- من المترادفات اللغوية.
- وإمّا من مشتقاتها – الجذر اللغوي للكلمة – شرط أن تحمل جميع هذه المشتقات معنى واحداً من معانيها.
- وإمّا من أضدادها (الكلمات المتضادة).

فمثلا الحقل المعجمي لكلمة (النصر) هو { الفتح – الغلبة – القهر – التملك –الحكم ... وهلم جرا. }

ومشتقات هذه الكلمة تكون حقلا معجميا وهو { الغالب – المغلوب – القهار – المتملك ... وهلم جرا. }

وأضداد هذه الكلمة أيضا تشكل حقلا معجميا { الضعف – الخيبة – الهزيمة – التراجع... وغيرها. }

وما يلاحظ هنا أنّ الدّراسات اللّغوية العربية عرفت هذا النوع من الدراسات (**الحقول الدلالية)** سواء من الناحية الإجرائية أو التطبيقية في مؤلّفاتها– في أكثر من مصدر لغوي– عبر العصور المتتالية إلاّ أنّها لم تعرف المصطلح إلا بعد اطلاعها على الدراسات الغربية.

فالحقل الدلالي كما عرّفه س. أولمان هو "قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبّر عن مجال معين من الخبرة"[1] نستشف من كلام أولمان أنّ الحقل الدلالي يتكون من قطع دلالية مترابطة ومتماسكة، مكوّنة من مفردات اللّغة التي تعبّر عن تصوّر أو رؤية أو موضوع أو فكرة معيّنة.

ينقل بعض الدّارسين قول اللساني الفرنسي جورج مونان (G .Mounin) تعريفا ووصفا أنّه "مجموع من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهوم عام يحدّد الحقل"[2] ويُستشف من قول مونان أنّ الحقل الدلالي يتكون من مجموع مفردات، وهذه المفردات تترابط فيما بينها من حيث التقارب الدلالي ويجمعها مفهوم عام تظلّ متصلة ومقترنة به، ولا تفهم إلاّ من خلاله.

إذن فالحقل الدلالي يتكون من مجموع المعاني، وهذه المعاني تتميز بملامح دلالية مشتركة، وهو ما عبّر عنه بعض الدارسين نقلا عن كتاب فندريس بقوله أن "الذهني ميل دائماً إلى جمع الكلمات، وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها فالكلمات تتثّبت دائماً بعائلة لغوية"[3] ونستنتج من خلال قول فندريس أنّ الذهن يجمع الوحدات اللغوية ويصنفها حتى يتمكن من فهمها واستخلاص القوانين التي تتحكم فيها.

وممّا تقدّم يتضّح لنا أنّ نظرية الحقول الدّلالية تقوم على أساس جمع مفردات اللغة وتصنيفها في مجموعات، وكلّ مجموعة من هذه المجموعات تضم مجالا من مجالات الخبرة الإنسانية، وكل مجال من هذه المجالات ترتبط فيه معاني المفردات، فتوضع تحت مصطلح شامل وعام يجمع بين هذه المفردات جميعا، ولا تفهم معنى المفردة إلا إذا فُهمت مجموع الكلمات المتصلة بها دلاليا.

فهذه النظرية تُمكن المبدعين اللّغويين من الوقوف على الفروق الدّلالية بين الكلمات، ممّا يساعدهم على اختيار الكلمة التي تفي بغرضهم في التعبير الدقيق عن المعنى المراد بالضبط.

تعقيبا على ما سلف نرى أنّ اللّغويين العرب القدامى قد أشاروا في مؤلّفاتهم منذ وقت مبكّر إلى عدد من الموضوعات الهامة التي تميز جهودهم في تقريب موضوع الدّلالة من أفهام العامة.

وقد اعتمدوا في بيان ذلك على أهمية المعاني في البيان، ودورها في بناء التصور، فعقدوا أبوابا خاصة لبيان طبيعة المعاني وعلاقتها بالألفاظ.

---

[1] – حاتم صالح الضّامن، علم اللغة، دط. بغداد: 1989، مطبعة التعليم العالي، ص 75.

[2] – أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 12.

[3] – المرجع نفسه، ص 13.

كما أنّهم اهتدوا أيضا إلى فكرة تصنيف المدلولات اللغوية على شكل حقول دلالية، ومن جملة ما أوردوه في هذا المجال تأليفهم الرسائل اللغوية ومعاجم المعاني والفروق في اللغة، خير دليل على طريقتهم التصنيفية للمعاني.

غير أن نظرية الحقول الدلالية ظهرت عند اللسانيين الغربيين، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ونمت على أيدي علمائها، حتى اتضحت معالمها وأصبحت معروفة الحدود؛ بل أضحت منهجاً قائما بذاته، له تطبيقاته في مجالات كثيرة ومتعددة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر النص الأدبي والترجمة والتعليمية وصناعة المعاجم وما إلى غير ذلك من مجالات المعرفة.

الفصل الثالث

نماذج من أثر الدّارسين العرب المحدثين في علم الدّلالة.

نروم في هذا الفصل تبيان إسهام الدارسين العرب المحدثين في تنشيط مجال البحث اللغوي العربي بجملة من الأفكار اللغوية الحديثة، وذلكم الإسهام نعتقد أنّه جدير بالعناية والاهتمام لأسباب موضوعية، وهو من جهة؛ يُساهم في الوقوف على جهود اللغويين العرب القدامى في مجال علم اللغة بصفة عامة، والدّلالية بصفة خاصة، ولا يمكن من جهة أخرى؛ إغفال الجهد النسبي الذي قدمه الدارسون العرب المحدثون، إذ كانت لأفكارهم وآرائهم في الدراسات اللغوية الحديثة، بعض الأثر في مسار علم الدّلالة العربي الحديث.

فالدراسات العربية في مجال حقل الدراسات الدلالية لها مرجعيتها التاريخية والفكرية والسياسية الخاصة بها، فهي تخضع لتصورات عقيدية وفكرية واجتماعية، وهذا كلّه يعود إلى ارتباط اللغة ارتباطا وثيقا بالفكر البشري، فهي التي تعبر عن النظم الاجتماعية والثقافية وغيرها.

فمن الطبيعي أن يرتبط تطوير اللغة بتطوير الحياة السياسية، والاجتماعية، والفكرية، لما لها من دور فعال في كلّ نهضة شاملة وحقيقية، فعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ينعكس سلبا على المستوى الفكري واللغوي لأيّ أمّة، وهذا ما يؤكده التاريخ الطويل للغة العربية على مر العصور.

فالازدهار الحضاري العربي الإسلامي خلال القرون الأولى للهجرة، والقرن الرابع الهجري خاصة واكبه ازدهار لغوي لا نظير له، وتمكنت لغة الضاد خلال هذه القرون أن تواكب التطور الحضاري وتعبر عنه بكل يسر، بعد انتشارها تقريبا في كل بقاع العالم.

إلا أنّ هذا التطور اللغوي تغير تماما في عصر الانحطاط، فلقد شهدت الحضارة العربية الإسلامية خلال هذا العصر – ابتداءً من القرن السادس عشر إلى غاية القرن التاسع عشر – انحطاطا حضاريا شاملا في جميع مستويات الحياة، حيث أثر هذا الأخير سلبا على الحياة الفكرية وتسبب في تردي مستوى اللغة العربية؛ بل ضياعها، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن حزم حين قال: "إنّ اللغة يسقط أكثرها، ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فإنّما يفيد لغة الأمّة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها... وأمّا من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كل ذلك سببا لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيود علومهم، فهذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة"[1] وذلك لأنّ اللّغة تتأثر بكلّ من العامل الحضاري والاجتماعي والثقافي وغيرها من العوامل المؤثرة عليها سلبيا أو ايجابيا.

[1] - نادية مرابط، علوم اللغة العربية، دط. الجزائر: 2011، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 380.

رغم كلّ هذا؛ فلا يمكن بالضرورة إسقاطها – اللغة – من أي مقاربة علمية وهذا ما دفع بالدارسين العرب المحدثين إلى الدعوة بإعادة قراءة التراث العربي – لثرائه– قراءة علمية متجددة إبتغاء الكشف عن كنوزه ، وإثراء اللسان العربي، دون إغفال المفاتيح العلمية الحديثة، هو أبرز ما اهتم به الدارسون المحدثون في الدراسات الدلالية العربية.

ولا بّد من الاعتراف مسبقا أنّ النظريات الغربية استمدت مبادئها، وأسسها العلمية من لغات أجنبية غير اللغة العربية، مع الإشارة إلى تفرد لغة الضاد بخصائص تميزها عن غيرها من اللغات البشرية، وتجعلها لغة غنية تستطيع أن تساير التطور الحضاري والفكري – وخير دليل على ذلك تمكن اللغة في العهود الإسلامية المختلفة من استيعاب الفكر الدخيل، وأن تعبر عنه بلغة صافية – على الرغم من أنّها تنتمي إلى مجموع اللغات البشرية وتشترك معها في مجموع من الخصائص الصوتية، والدلالية وغيرها من الميزات.

وستجري تطبيقات هذا الفصل بالوقوف على نخبة من الدارسين المحدثين المبرزين في علم الدلالة وجهودهم المبذولة فيه، وعلى طائفة مختارة من مؤلّفاتهم في علم الدّلالة، مع مراعاة المسار الزمني لإصدارها، في لمحات خاطفة بطائفة من النماذج والأمثلة، وفي ظل هذا التخطيط الأولي كانت معالم الفصل متسعة على ثلاثة مباحث تدور كلها حول جهود المحدثين في علم الدلالة، حسب المراحل الزمنية ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، مرورا بالقرن العشرين، وانتهاءً بعصرنا الحالي، **وفق هذا المخطط:**

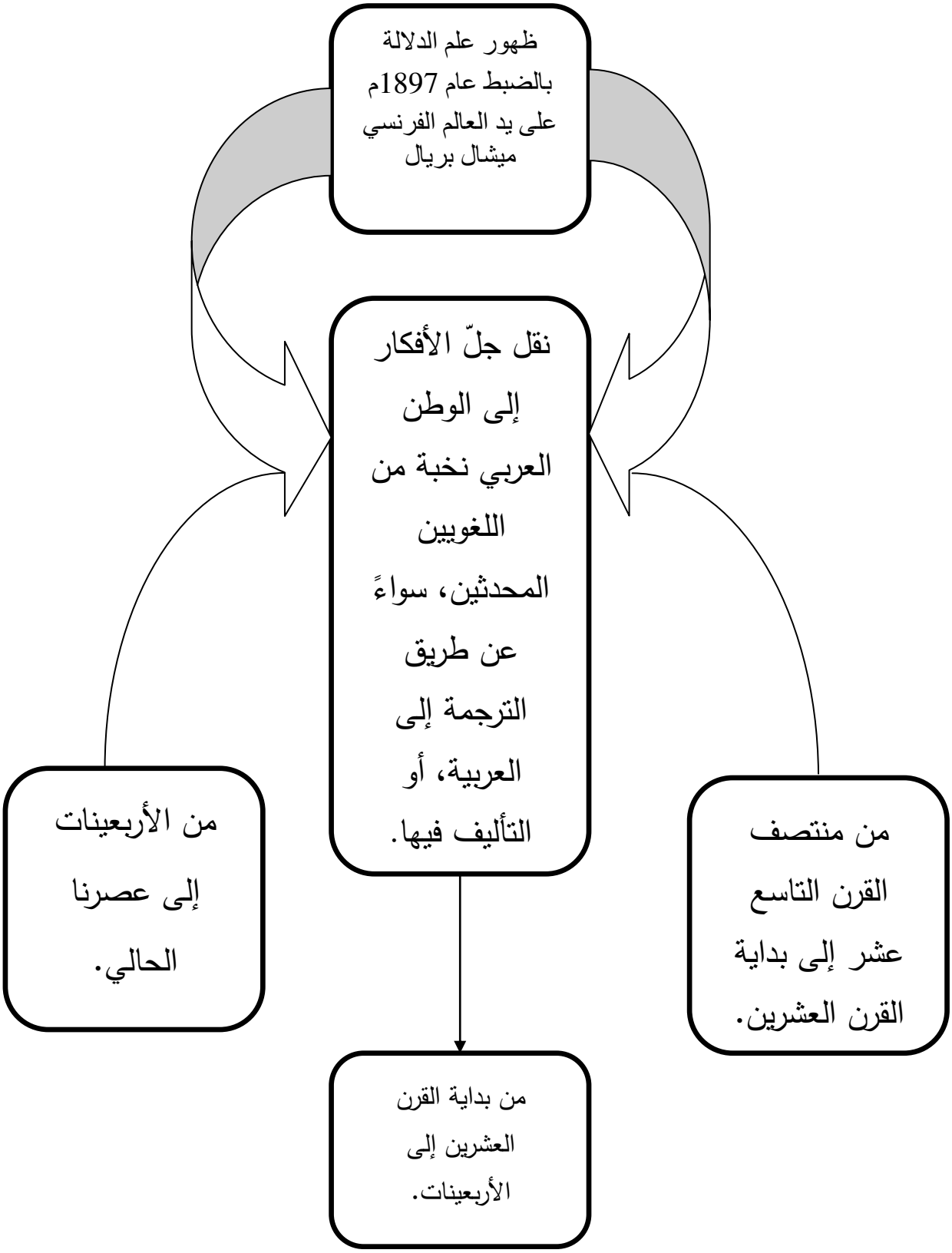
ظهور علم الدلالة
بالضبط عام 1897م
على يد العالم الفرنسي
ميشال بريال
نقل جلّ الأفكار
إلى الوطن
العربي نخبة من
اللغويين
المحدثين، سواءً
عن طريق
الترجمة إلى
العربية، أو
التأليف فيها.
من الأربعينات
إلى عصرنا
الحالي.
من منتصف
القرن التاسع
عشر إلى بداية
القرن العشرين.
من بداية القرن
العشرين إلى
الأربعينات.

هذا المخطط يبيّن الحركة اللغوية في مجال الدراسات الدلالة حسب المراحل الزمنية:

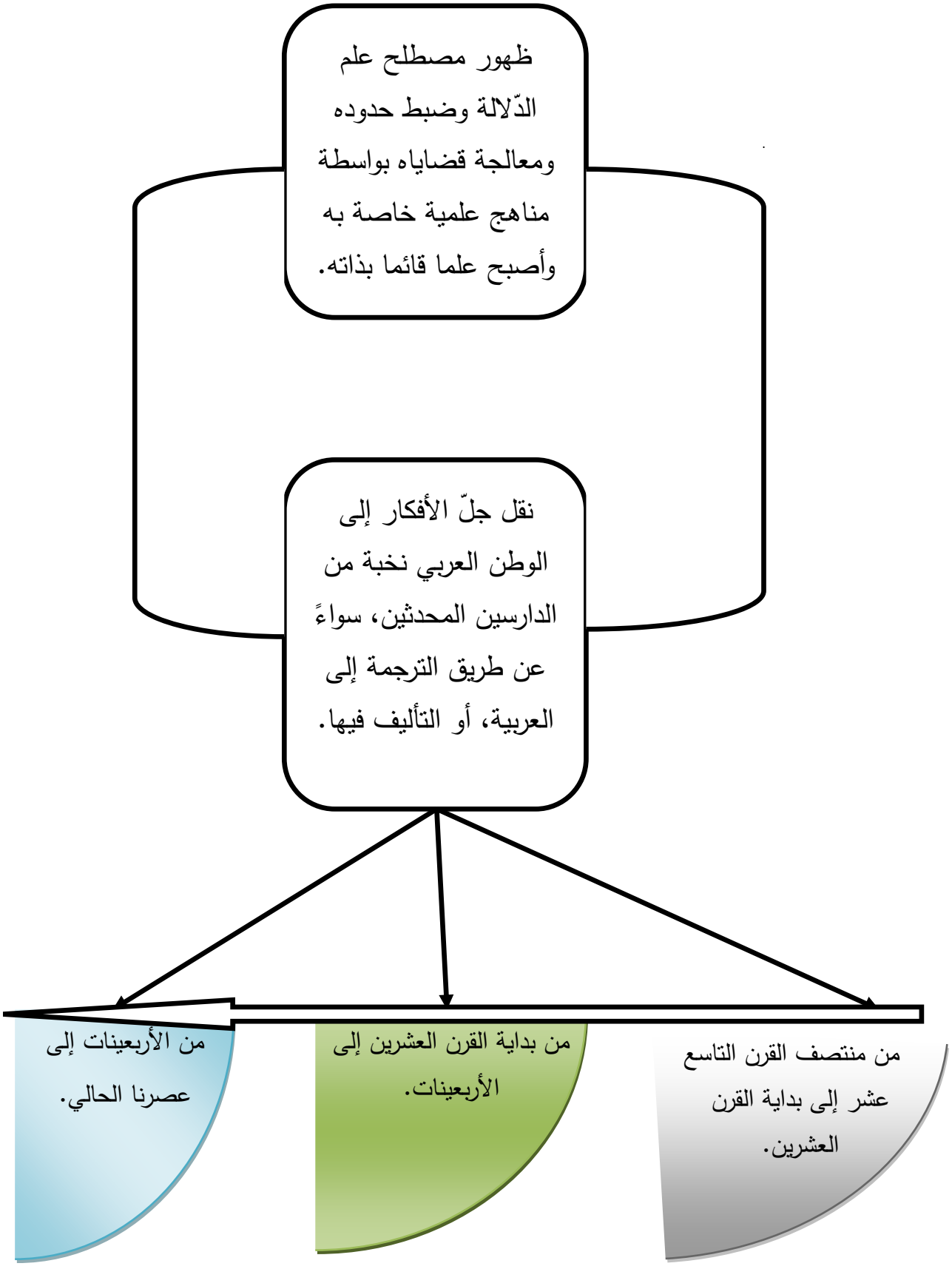

الدارسون العرب المحدثون وجهودهم في علم الدّلالة

1- من منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين

بدأت النهضة الفكرية العربية من خلال هذه المرحلة، وأوّل ما بدأت؛ بدأت في المشرق العربي على يد محمد علي، عندما استولى هذا الأخير على عرش مصر عام 1805م إلى غاية وفاته سنة 1849م، وعمل في هذه المدة على إنشاء المدارس والمعاهد والمطابع، وتشجيع المترجمين ومكافأتهم وعلى وجه خاص، شجع الترجمة التي لاحقت علوم الطب والفلك والنجوم والرياضيات والمنطق والأدب.وهذا ما أدى إلى انتشار الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى انفتاح مصر على المدنية الغربية عن طريق حملة نابليون، فكانت بذلك مصر مهد الحضارة العربية الحديثة ومركزها، كما كانت قديما مهد الحضارة البشرية.

أمّا سائر الأقطار العربية، شرقا وغربا، عدا لبنان* الذي شهد حركة فكرية متميزة، فكانت الأوضاع فيها مترديّة جدا في مختلف مجالات الحياة، السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وبالطبع الفكرية، فجل هذه البلدان كانت تعاني من وطأة المستدمر الغاشم، الذي عمل على طمس الهوية – كل شيء– ومن بين مكونات الهوية، نجد اللغة.

وكان لا بّد على اللغة العربية أن تواكب هذه الحركة الفكرية الجديدة، فلقد استوعبت "أول تجربة لها وهي تواجه الحضارة الإسلامية، ثم تواجه الحضارات الأخرى المختلفة عبر العصور المتعاقبة، وهي لا تعجز عن الوفاء بالتعبير عن كل جديد ومستحدث من مواليد الحضارة المتعددة والثقافات المختلفة"[1] فكيف تتهم اللغة العربية الآن بالعجز والجمود في حين برهنت فيما مضى على قدرتها ومرونتها في مواكبة التطورات الحضارية.

فنشأ مع هذه الحركة الفكرية؛ حركة لغوية تمثّلت عموما في النقل عن الغرب وترجمة كتبهم في مختلف العلوم إلى العربية – ككتب الطب، والرياضيات، والعلوم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العلوم – وإيجاد المصطلح الملائم الذي يواكب هذه المستجدات العلمية الجديدة، لإظهار قدرة اللغة العربية على استيعاب حضارات الدول المتقدمة في جميع مستوياتها.

---

* – والفضل في هذا البلد يرجع إلى الحركة التحررية التي خاضها قبل غيره من الدول العربية.

[1] – نادية مرابط، علوم اللغة العربية، دط. ص 281.

ومن أهمّ المشكلات اللغوية التي ظهرت في هذه المرحلة حسب المهتمين باللغة، هو إعادة إحياء التراث اللغوي العربي، وتجديده وإنمائه وتطوره، وجعله يستجيب لمستجدات النهضة الفكرية الحديثة وتعريب ما ينقصه من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأجنبية، وتأليف ما يحتاجه من الكتب العلمية المختلفة والمتنوعة، فتوجه جلّ اهتمام اللغويين إلى البحث عن المصطلحات العلمية والألفاظ اليومية والأساليب العربية الجديدة التي تعبر عن حاجيات هذا العصر ومتطلباته.

ودفعت كلّ هذه العوامل إلى إنشاء أول مجمع لغوي عربي بدمشق عام (1919م) فكان نشوء هذا المجمع ضرورة استدعتها مسيرة الترجمة والتعريب في الوطن العربي، وكانت أوّل أعماله البارزة إنشاء أول شعبة للترجمة والتأليف، وحرص هذا المجمع في عمله على وضع المصطلحات وتنقحيها ونشرها في مجلته العلمية التي يصدرها، ولا يزال هذا المجمع يُؤدي رسالته العلمية واللغوية التي أخذها على عاتقه إلى يومنا هذا.

وما يلاحظ في خضم هذا النشاط اللغوي المشهود له خلال هذه الفترة، أن الدارسين العرب المحدثين اهتموا فقط **بتذليل الصعاب التي واجهتهم في مجال الترجمة والتعريب**، وكان همهم الوحيد هو تنمية اللغة العربية وتمكينها من مسايرة متطلبات الحضارة– النهضة باللغة العربية – وجعلها قادرة على مواجهة مستجدات النهضة العلمية الحديثة في كل أزمنتها المتتابعة، وأغفلوا نقطة مهمة – في نظري – ألا وهي جعل اللغة العربية **موضع الدرس النظري والمنهجي الحديث.**

على هذا النحو بدأ التفكير اللغوي العربي الحديث في هذه المرحلة بذات، تتجلى فيه كلّ اهتمام الدارسين في هذه الفترة، حيث كان جل اهتمامهم ينصب في اتجاه واحد، وهذا الاتجاه يتمثل في المحافظة على اللغة العربية، والعمل على إثرائها وتنميتها، ودافعهم الأساسي في كلّ هذا هو الوازع الديني والوطني، بالإضافة إلى غيرتهم على هذه اللغة، باستعمال كلّ الوسائل من اشتقاق، وتعريب وقياس، ودخيل.

كما عكست المؤلّفات الصادرة خلال هذه المرحلة – سواءً أكانت لغوية أم أدبية – اهتمام اللغويين والأدباء جميعهم بتنمية اللغة العربية وتطويرها، وهذا ما يظهر جليا في المجالات الأولى الصادرة عن مجمعي دمشق والقاهرة «المجمع العلمي بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة».

وما يلاحظ إبان هذه الفترة – أي ما بين أواخر القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين – أن التأليف تميز بسمات الخطاب اللغوي النهضوي الذي كان يهدف أساسا إلى **النهضة** باللغة العربية و**تنميتها**، و**جعلها لغة وظيفية** قادرة على التكيف مع حاجيات العصر الحديث ومستجداته، مسايرة للنهضة العلمية الحديثة، متابعة للتطور الكبير في مختلف العلوم العصرية، وهذا ما اعترف به الدكتور

أمين الخولي حين قال: "سلكوا فيها خطوات علمية دللوا بها ما واجههم من مشاكل وقضايا ودفعوا اللغة إلى الاستجابة الفورية لمطالب النهضة العلمية والحربية والصناعية التي ظهرت، فأحيوا ألفاظا وأساليب واصطلاحات، وحاولوا من ذلك ما حاولوا حتى أخرجوا ذلك النتاج القيم في مختلف الميادين، عربي الصورة إلى الحد الذي استطاعوه"[1] تقودهم في كلّ هذا النشاط الرغبة الجامحة في المحافظة على اللّغة العربية وإثرائها بكلّ الوسائل المتاحة لهم.

وما نلاحظه أيضا؛ هو اهتمام الدارسين في هذه المرحلة **بالتأليف المعجمي**، فانصب جل النشاط المعجمي حول خدمة اللغة العربية، وتمكينها من استيعاب ألفاظ الحضارة الجديدة القادمة من الغرب وتعريب المصطلحات العلمية والفنية في شتى دروب الحياة.

ومن أبرز معاجم هذه الفترة نجد معجم « محيط المحيط » لبطرس البستاني (1819م – 1883م) ومعجم « أقرب الموارد » لسعيد الشرتوني♠ و« المنجد » الويس معلوف♣ الذي صدر (1908م) وغيرها من المعاجم.

---

[1] – أمين الخولي "هذا النحو" مجلة كلية الآداب، القاهرة: 1944، ص 40.

♠ – أمّا الشرتوني فقد انتهج نهج البستاني في معجمه « محيط المحيط » وهي طريقة البدء بالحرف الأول من المادة، واستهدف غرضا تهذيبيا إلى جانب الغرض العلمي، فقد صرح بذلك في مقدمة مؤلفه "وأقبلت على كتب الأئمة الثقات واللغويين الأثبات... وألفت كتابا آخذا من تلك المصنّفات باللباب، وكافلا بإدناء القصيّ لأنفس الطلاب..."

كما قسم معجمه إلى أبواب، وكانت هذه الأبواب مقسمة بحسب الحرف الأول من الكلمة على طريقة « أساس البلاغة» وتدرّج من الحرف الأول إلى الثاني فالثالث فالرابع فالخامس . واعتمد طريقة العرب في إدراج اشتقاقات الكلمة وتصريفاتها في المادة الواحدة، وصورِها المنبثقة منها...إلخ.

وقد تحدث الشرتوني في أول كل باب عن الحرف، على طريقة البستاني في «محيط المحيط » لكنه قصّر عن ذكر الحرف باللغات السامية القديمة كما فعل سلفه، ربّما لم يجد حاجة إلى ذلك نظرا إلى الهدف التعليمي والتهذيبيّ الذي من أله وضع المعجم.

يُنظر: ديزيره سقال، نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ) ط1. ص 64 – 65 (بتصرف).

♣ – لقد نهج لويس معلوف في هذا المعجم نهج الزمخشري في معجمه « أساس البلاغة » ورتّب المواد بحسب الحرف الأول وردّ كل مادة إلى حاله المجرّدة، ثم قلّبها وذكر تصاريفها ومعانيها متدرجا من الثلاثي إلى الرباعي، ومن الفعل إلى الاسم. فبدأ بذكر الفعل، وعيّن مضارعه، وحرك عيّن المضارع، ثم ذكر مصادره، فمزيداته ومصادرها، ثم الأسماء المشتقة منه بحسب الوجوه الصرفية، فإن لم يكن للمادة فعل اكتفى بذكر أصلها وانتقل مباشرة إلى الاسم، نحو: صَنْبَر = صَنَوْبَرَ فَرْدَسَ = فردوس ... وهلم جرا.
يُنظر: ديزيره سقال، نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ) ط1. بيروت: 1995، دار الصداقة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 65 – 66 (بتصرف).

وقد كان الهدف الذي دفع المعجميين هؤلاء إلى تأليف معاجمهم هذه، هو تبيان قدرة اللغة العربية – مدى مرونتها – على نقل العلوم وترجمتها وتدوينها ونشرها لمواكبة مستجدات العصر الحديث؛ أي البحث الحثيث عن المصطلح العربي الحديث الذي يقابل ما تقدمه المدنية الغربية الحديثة في مختلف ضروب الألفاظ والمصطلحات العلمية والفنية وغيرها، ردّا على الذين يدعون قصور هذه اللغة وعجزها في زمن التطور العلمي الكبير.

كما قدم الدارسون في هذه المرحلة دراسات لغوية أخرى تناولت موضوعات مختلفة وعديدة منها «البحث في الفلسفة اللغوية» وكان موضوع هذا البحث يدور حول إشكالية أصل اللغة العربية وكيفية نشأتها وتطور كلماتها، وعلاقاتها باللغات السامية الأخرى، مع الإشارة إلى أن علم اللغة الحديث قد ترك هذه الموضوعات جانبا– البحث في هذه المسائل جهد ضائع، وطريق مسدود لا منافذ إليه – لعدم وجود منهج علمي يبحث في مثل هذه القضايا، ولا يمكن دراسة هذه المسائل بمعايير علمية دقيقة، ولم يعد الباحثون المبرزون المحدثون في علم اللغة كذلك يتناولون مثل هذه الموضوعات في دراساتهم لاعتقادهم وتيقنهم بأن النتائج التي يتوصلون إليها ستكون غير يقينية.

ومن أبرز اللغويين الذين كتبوا في هذا الموضوع نجد كلا من الخوري مارون غصن (1881م – 1940م) وأحمد فارس الشدياق، وإبراهيم اليازجي (1847م – 1906م) وغيرهم ممن لا يتسع المقام لذكرهم.

وكان السبب وراء انتشار مثل هذا الاتجاه في الوطن العربي هو ظهور «المنهج المقارن»*[1] في أوروبا على يد فرانز بوب (**Franz Bopp**) ففي عام (1808م) ألف كتابه الذي حدد فيه معالم ولادة هذا المنهج

---

*– تُعزى أهمّ أوّل **محاولة** لظهور هذا المنهج إلى دانتي في كتابه « لغة الشعب » ووصف بها اللغة الإيطالية، كما تعرض في هذا المؤلف إلى أصل هذه اللغة، وقارن بينها وبين اللغة البروفنسية.

ثم يأتي إعلان وليام جونز عن أرائه بالنسبة إلى العلاقات اللغوية بين السنسكريتية والفارسية القديمة واللاتينية والجرمانية والسلتية (**Celte ou Celtique**).

وكانت هذه الدراسة بمثابة تمهيد للمنهج المقارن الذي تبلور فيما بعد على أيدي عدد من الباحثين، من بينهم شليجل (**Schlegel**) وبوب (**Bopp**) وأوجست شليخمر (**Augest Schleicher**) وراسك وجريم، حيث لفت هذا الأخير الأنظار إلى النحو التاريخي بمؤلفه « النحو الألماني » الذي أصدره عام (1819م) ... وغيرهم.

وفي عام (1870م) ظهرت مجموعة من النحويين الجدد (**Neo Grammarians**) وكانت تضم كل من فيرنر (**Karl Ferner**) وهيرمان باول (**Herman Paul**) وبروجمان (**Brugmann**) واعتبرت هذه المجموعة أن السنسكريتية تمثل أساس البحث اللغوي.

تحت عنوان « نظام التصريف في اللغة السنسكريتية » حيث قارن فيه السنسكريتية باليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية، كما تأثروا بطبيعة الحال بمن جاء بعد بوب، أمثال ماكس مولر وإرنيست رينان وغيرهم.

ولقد أثر هذا المنهج تأثيرا فعالا في محيط الثقافة اللغوية العربية، ففي عام (1886م) ظهر أوّل كتاب يتناول موضوع نشأة اللغة العربية وكيف تكونت بالتدريج – باعتبارها خاضعة لناموس الارتقاء وسنن التطور في ألفاظها وتراكيبها – للمؤلف جرجي زيدان (1861م – 1914م) تحت عنوان «الفلسفة اللغوية» في العربية وتاريخها، وهو أوّل كتاب يُصدر له – يُعد هذا المؤلّف أوّل محاولة لتطبيق مبادئ فقه اللغة المقارن على اللغة العربية – وكان مضمون هذا الكتاب يقوم بخمس قضايا ونتيجة ألا وهي:

"(1) إنّ الألفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هي تنوعات لفظ واحد.

(2) إنّ الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها إنّما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها.

(3) إنّ الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية تحاكي أصواتًا طبيعية.

← وعلى هذا، ينبغي على أي دارس اللغة أن يلجأ في شروحه لأيّ ظاهرة لغوية أوروبية إلى السنسكريتية، وفي هذا الصدد يقول ماكس مولر: إن السنسكريتية هي الأساس الوحيد لفقه اللغة المقارن، وسوف تبقى المرشد الوحيد الصحيح لهذا العلم وعالم فقه اللغة المقارن الذي لا يعرف السنسكريتية شأنه شأن عالم الفلك الذي لا يعرف الرياضيات.

وهدف هذا المنهج المقارن هو إثبات أن اللغات البشرية تتغير، وأن اللغات المختلفة قد تتشابه في ناحية أو ناحيتين، ومن اهتمامات هذا المنهج وضع الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية للغات مختلفة جنبا إلى جنب ليقارن بينها ومن المقارنة يمكن استنتاج شيئين:

1 – درجة الصلة بين عدد لغات وضعت تحت الفحص.

2 – الشكل الذي يبدو أقرب إلى اللغة الأم التي تعد الأصل المشترك لهذه اللغات.

وعندما يقرر الباحث انتماء لغات متعددة إلى أصل مشترك، فإنه يجب أن يتأكد أولا من أن تلك اللغات تشترك جميعا في ثلاثة أشياء هي:

1 – التراكيب النحوية الأساسية.

2 – المفردات.

3 – الأصوات والفونيمات.

ينظر: صلاح الدّين صالح حَسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتّاريخي والمقارن، ط1. الرياض: 1984، دار العلوم للطباعة والنشر، ص 59 – 60.

(4) إن جميع الألفاظ المطلقة قابلة الرد بالاستقراء إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ.

(5) إن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ وضع أصلا للدلالة الحسية ثم حمل على المجاز لتشابهٍ في الصورة الذهنية.

النتيجة: إنّ لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة ماعدا أحادية المقطع معظمها مأخوذٌ عن محاكاة الأصوات الخارجية وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيا، فمن الواجب أولا إثبات القضايا المتقدمة الذكر، وهي مقدّمات خمس لعلنا نستطيع إثبات ما دعوناه نتيجة"[1] كما تناول زيدان في هذا المؤلف نشأة اللغة العربية وأصلها، باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة حية وفي هذا الصدد يقول: "فاللغة كائن حي نام خاضع لناموس، ولا بد من توالي الدثور والتولد فيها.. أراد أصحابها ذلك أو لم يردوا. تتولد ألفاظ جديدة وتندثر ألفاظ قديمة على مقتضيات الأحوال لحكمت شملت سائر الموجودات"[2] فهي من بينهم يسري عليها ما يسري على الأحياء من سنن التطور– فهي تشبه الكائن الحي في النمو والارتقاء، وفي التنوع والتفرع، وفي الاندثار والموت أيضا– وأن تطورها كتطور الكائنات الحية التي تتطور في كثير من صفاتها ومظاهرها وكذلك شأن اللغة.

وفي عام (1904م) صدر له مؤلف آخر تحت عنوان « تاريخ اللغة العربية[♣]» وكان موضوع هذا الكتاب يدور حول البحث في تاريخ اللغة العربية وما طرأ عليها من تغير في ألفاظها وتراكيبها وضروب تعبيرها حيث يقول: "وسنقتصر في هذا البحث على تاريخ اللغة العربية ... وهو تاريخ ألفاظها

---

[1]– جرجي زيدان، الألفاظ العربيّة والفلسفة اللّغويّة، بيروت: 1886، مطبعة القديس جاورجيوس، ص 11.

[2]– جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، ط2. بيروت: 1988، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباع، ص 92.

[♣] – طبع كتاب « تاريخ اللغة العربية » أوّل مرة بالقاهرة سنة (1904م) وأُعيد طبعه بعد وفاة المؤلّفه (1861م / 1914م) تحت عنوان « اللغة العربية كائن حي » مع الإشارة إلى أن "أول كتاب قام بتأليفه في عام 1886م وكان بعنوان « فلسفة اللغة العربية» ... ثم قام بعمل بعض التعديلات عليه ثم بإصداره مرة أخرى بعنوان «تاريخ اللغة العربية»"

وهذا ما يؤكده بقوله في مقدمة كتابه « اللغة العربية كائن حي » "هذا كتاب صغير في بحث جديد، تنبهنا له ونحن ننشر الطبعة الثانية من كتابنا « فلسفة اللغة العربية» لأن موضوعه تابع لموضوعها، أو هي خطوة ثانية في تاريخ اللغة باعتبار منشئها وتكونها ونموها.

– ينظر: عمر سلامه "جورجي زيدان .. سخر الأدب لخدمة التاريخ" موقع: http://www.alfaseeh.com تاريخ الإنزال: 05 / 10 / 2014.

– ينظر: جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، ط2. ص 5.

وتراكيبها بعد تكونها."[1] كما انصب اهتمام زيدان في الكتاب على البحث "فيما طرأ عليها من التغير بالتجدد أو الدثور، فيبين الألفاظ والتراكيب التي دثرت من اللغة بالاستعمال، وما قام مقامها من الألفاظ والتراكيب الجديدة، بما تولد فيها، أو اقتبسته من سواها، مع بيان الأحوال التي قضت بدثور القديم، وتولد الجديد"[2] بموجبه تردّ ألفاظ كل لغة إلى أصول، ثم مقارنة أو مقابلة هذه الأصول فيما بينها – قام بإجراء مجموعة من المقارنات بين العربية وأخواتها السامية التي تتعلق بأصول بعض الألفاظ وتطورها وأعطى بعض الأمثلة لاشتراك العربية وأخواتها السامية في أصل حروف الجر لفظا ومعنى وغيرها من القضايا اللغوية – لاكتشاف الأصول المشتركة بين اللغات في إطار ما يسمى بعلم مقابلة اللغات.

كما حاول جرجي زيدان تبيين ما اندثر من الألفاظ وتراكيب، وما حل محلها من ألفاظ أو تراكيب جديدة، مع بيان العوامل الخارجية التي ساعدت على ذلك، بتقديم أمثلة توضيحية مما اندثر منها أو تولد ممّا اقتضاه التمدّن الحديث للتعبير عما حدث من المعاني الجديدة في ميدان العلم بمختلف مجالاته.

كما تعرض في هذا الكتاب لتاريخ اللغة العربية وما لحق بها من تغيير في مفرداتها وتراكيبها عبر مختلف العصور التي مرت بها– تاريخ الألفاظ وتنوعها واختلاف دلالاتها مع ما طرأ عليها من تغيير – ابتداء من العصر الجاهلي، مرورا بالعصر الإسلامي، وانتهاء بالنهضة الحديثة وهو يقول "وإذا تدبرنا ما مر على اللغة العربية من المؤثرات الخارجية بعد تكوّنها وارتقائها حتى اكتسبت ما اكتسبته من الألفاظ وضروب التعبير، رأيناها قد مرت في ثمانية أدوار أو عصور هي:

1– العصر الجاهلي: وفيه ما لحق اللغة من التنوع والتغير في ألفاظها وتراكيبها قبل الإسلام.

2– العصر الإسلامي: أي أثر الإسلام في ألفاظ اللغة وتراكيبها.

3– الألفاظ الإدارية في الدولة العربية: وتشمل ما دخل اللغة العربية من الألفاظ الإدارية التي اقتضاها التمدن الإسلامي.

4 – الألفاظ العلمية في الدولة العربية: وتشمل ما دخل اللغة من الألفاظ العلمية والفلسفية التي اقتضاها التطور العلمي والفلسفي في العصر العباسي.

---

[1]– جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، ط2، ص 11 (بتصرف).

[2] – المرجع نفسه، ص 5.

5 – الألفاظ الاجتماعية ونحوها: وهي تشمل ما دخل اللغة العربية من الألفاظ الاجتماعية التي اقتضاها التطور الاجتماعي.

6 – الألفاظ النصرانية: وهي الألفاظ التي دخلت اللغة العربية – الألفاظ والتراكيب السريانية – عن طريق ترجمة الكتب النصرانية إلى اللغة العربية.

7 – الألفاظ الأعجمية في دول الأعاجم: وهي الألفاظ الأعجمية التي دخلت اللغة العربية.

8– النهضة الحديثة."[1] وما اقتضته من متطلبات ملحة – تولد ألفاظ جديدة – استوجبتها الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية والتجارية وغيرها للتعبير عن المستجدات الحضارية في مختلف مجالات الحياة.

نلحظ من خلال هذا التقسيم أثر النهضة وتأثيرها الكبير على اللغة العربية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في تكاثر ألفاظها ومشتقاتها، ناهيك بما دخل فيها من الألفاظ الأعجمية♠ نتيجة اختلاط العرب واحتكاكهم بغيرهم من الأمم منذ العصر الإسلامي إلى هذا اليوم.

وإنّ المتأمل في مضمون المؤلّفين المذكورين- الفلسفة اللغوية وتاريخ اللغة العربية – لجرجي زيدان يلحظ أنه تناول جملة من القضايا اللغوية الحديثة التي عولجت بشكل مفصل في الفكر اللغوي الغربي منذ بداية القرن التاسع عشر في إطار ما يدعى بالفيلولوجيا المقارنة وهذا ما أشار إليه زيدان في مقدمة كتابه « اللغة العربية كائن حي » حين قال: "نعد ما كتبناه في هذا الموضوع الجديد خواطر سانحة، فتحنا بها باب البحث لأئمة الإنشاء وعلماء اللغة .. فنتقدم إليهم أن يوفوا الموضوع حقه، أو يزيدون منه لأنه يحتاج إلى بحث كثير، ودرس طويل، وقد أصبحت اللغة بعد هذه النهضة في العلم والأدب، والشعر، في غاية الافتقار إليه .."[2] ولا تزال هذه القضايا جديدة في الفكر اللغوي العربي، جلها يُعد من صميم المباحث الدلالية المعاصر بكيفية عامة وإن لم تعنون بها، وهذا ما يؤكده التشابه الموجود في محتوى الكتابين لكل من جرجي زيدان « اللغة العربية كائن حي » ودار مستتر Arsène Darmesteter (1848 / 1888) « حياة الكلمات » (La vie des mots).

---

[1] – جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، ط2، ص 11.

♠ – أجمع علماء العربية قديما والدارسون العرب حديثا، على أن العرب في العصور الإسلامية الأولى لم يَقتبس من التراكيب الأعجمية أو الأجنبية؛ بل اكتفت فقط بالألفاظ، أي الجانب الافرادي أو المادة الإفرادية فحسب، ما يُسمى في اصطلاحهم بالمعرب الدخيل أو الدخيل المعرب.

[2] – المرجع نفسه، ص 7.

ففي مؤلف دار مستتر « حياة الكلمات » – الذي ألّفه عام (1887م) تطرق إلى مسائل دلالية متفرقة ويُعد هذا المؤلَّف من الكتب الأولى التي تناولت موضوع علم الدلالة الحديث– نجد هذا الأخير يتحدث عن ما سماه بالتحول في اللغة « Transformisme dans le langage»[1] وكذلك نجد الحديث عن مثل هذه القضايا اللغوية – كمسألة النمو والارتقاء ... وغيرها – عند جرجي زيدان في مقدمة كتابه «اللغة العربية كائن حي ».

ومن أمثلة التشابه بين اللغويين ما أورده دار مستتر في مؤلفه هذا حول تأثير النصرانية على اللغتين الفرنسية واللاتينية، حيث اعتبر منهم، ونعتقد من الأحداث التاريخية التي أدت إلى تغيير معالم اللغتين"[2] كذلك الفكرة نفسها أوردها زيدان في قوله: "ولا مشاحة في أنّ الإسلام، أثّر في اللغة تأثيرا كبيرا كان تابعا لتأثيره في العادات والآداب والاعتقادات.."[3] كذلك ذكر زيدان لمسألة الألفاظ المهملة حين قال: "أحدث الإسلام ألفاظا جديدة للتعبير عن معان جديدة، اقتضاها الشرع الجديد والعلم الجديد .. فقد محا من اللغة ألفاظا قديمة، ذهبت بذهاب بعض اعتقادات الجاهلية وعاداتهم .. منها قولهم: « المرباع » وهو ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية"[4] وغيرها من الألفاظ التي أصبحت مهملة – لا تستعمل – بعد مجيء الإسلام، ونفس الفكرة تعرض لها دار مستتر حين ذكر الكيفية التي تقود إلى موت الألفاظ"[5] فبناء على ما تقدم يمكننا القول مؤّكدين أن زيدان يعدّ ذا فكر دلالي، وما جاء به من أفكار تُعدّ كذلك من صميم المباحث الدلالية المعاصرة، وإن لم يعبر عنها بمستوى الاصطلاح الحديث الذي ظهر على يد اللغوي الفرنسي ميشال بريال (1832م / 1915م) لأوّل مرة علم الدّلالة[6] (Sémantique).

ولعلّ محاولته خلال هذه المرحلة من تاريخ البحث اللغوي العربي الحديث تُعد من أنجح المحاولات الدلالية في دراسة تطور دلالة الألفاظ، وما طرأ عليها من تبدل في معانيها في ضوء مستجدات عصره ومتغيرات الحياة، وأن هذه المحاولة تمدنا بفكرة مفادها أن زيدان كان من السباقين – العرب – إلى مفاهيم علم الدّلالة وإن لم يسمها بهذا الاصطلاح، ويجعلنا التشابه الموجود بين أراء

---

[1] – Arsène Darmesteter, La vie des mots, Editions Champ Libre, Paris, p 31.

[2]– Ibid. p 31.

[3] – جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، ط2. ص 35.

[4]– المرجع نفسه، ص 37.

[5]– Arsène Darmesteter, La vie des mots, p181.

[6]– Michel Bréal, Essai de sémantique (Science des Significations) Paris : 1897.

الكاتبين في المؤلفين «حياة الألفاظ لدار مستتر واللغة العربية لزيدان » نقول مؤكدين أن جرجي زيدان كان من المطلعين على مؤلفات غربية، مؤلفات كل من دار مستتر وبريال وغيرهم من علماء الدّلالة خاصة.

وبذلك يكون زيدان قد حظي بالسبق التاريخي في تناوله لمباحث علم الدلالة الحديث في كتابيه «الفلسفة اللغوية واللغة العربية كائن حي » وفتح بذلك أبواب البحث أمام الباحثين من بعده ومهد لهم الطريق.

ولا نبالغ إذا قلنا بأنّ هذا السبق مكنّه من احتلال مكانة متميزة في مسار الحركة اللغوية العربية الحديثة، رغم الأحكام الظالمة والنقود الجائرة التي تعرض لها – كتميز أعماله بالسطحية العلمية وبحثه في قضايا لا جدوى منها كمسألة نشأة اللغة وغيره من المسائل – وذلك بمعالجته لقضايا اللغة العربية في إطار أحدث المناهج اللغوية المتداولة خلال هذه الفترة الزمنية، ولا يمكن إدراك هذه المكانة إلا إذا نظرنا إلي وضعية البحث اللغوي العربي خلال هذه الحقبة من تاريخ الثقافة اللغوية العربية.

2- علم الدلالة وصلته بإصلاح علوم اللغة:

2-1 علم النحو:

إنّ مجالة تيسير النحو العربي وإصلاحه، ليست وليدة أوائل القرن العشرين؛ بل هي قديمة في التراث اللساني العربي، إذْ تفطن الدارسون العرب المحدثون في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، وقد ظهر هذا الضرب من التأليف داعيا إلى إصلاح النحو العربي التعليمي يبتغي أصحابه إعادة النظر في مسائله المعقد، كتجريده من المعايير المنطقية الأرسطو طالسية، ليس من ورائها أي طائل تعليمي يُذكر. وقد بذلوا جهدا كبيرا في تبسيطه وتيسير قواعده بمنهج يساير منطق العصر ومتطلباته، وذلك بدعوتهم إلى حذف العامل وتأويلات والتقديرات بالابتعاد أيضا عن الغلو في القياس والتعليل إلى غيرها من المسائل في الموضوع...

ومن أبرز الدارسين النهضويين الأوائل الذين حاولوا تيسير النحو وإصلاحه للناشئة بشكل ميسر نجد اللغوي الشهير رفاعة الطهطاوي (1801م – 1873م) الذي اهتم بترقية اللغة العربية وتيسير قواعدها للمتعلمين، وعمل على إحيائها وتنميتها، ونهض لدراستها وتجديد أمورها للقضاء على كل ما لحق بها من جمود في مفرداتها وتراكيبها وأساليبها وهذا ما يؤكده الدكتور إبراهيم مذكور بقوله "إنّه أوّل

من حاول تبسيط النحو التعليمي، ووضع في ذلك رسالة استعان فيها بالجداول التعليمية، فاستن سنّة النحو الواضح التي لا نزال نعالجها حتى اليوم"[1] في كتابه «التحفة المكتبية في تقريب العربية » الذي أصدره عام (1869م) فخرج بذلك عن المؤلفات التي كانت تؤلف في عصره، والتي ما كانت إلا شروحا وتقريرات للمتون القديمة.

وذلك بانتقاء من كل قاعدة نحوية أصح الأقوال وأيسرها، ونبذ كلّ ما يتعلق بالقراءات المختلفة والشواهد الشاذة، لتقريبها من أذهان الناشئة، وجعلها مرجعا سهلا وواضحا لهم لا يشوبه التعقيد والاختلاف، على حد عبارة الجاحظ "أما النحو فلا تشغل قلبه (أي الصبي) إلا بقدر ما يُؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتابٍ إن كتبه، وشعرٍإن أنشده، وشيءٍ إن وضَعَهُ، وما زاد على ذلك فهو مشغلةٌ عما هو أولى"[2] فهذه العبارة تظهر بوضوح دعوة الجاحظ إلى ضرورة تيسير القواعد النحوية وتقريبها من أذهان الطلاب.

ويعضد عبارة الجاحظ قول الباحث المحدث الكبير في اللغة عبد الله العلايلي "ليس يلزمنا في النحو إلا أن نقتصر من علمه على أبسطه وأدخله في شائع الاستعمال، دون ما وراءه، ونختار من مذاهب النحاة ما ينتهج وذوق العرب اليوم، ودونما نظر إلى كبير موافقتها للآثار الأدبية المحفوظة ما دامت لغة عربية وحفظت على أنها كذلك لا نُكر فيه ولا دخل"[3] وجعل ذلك هدفا تتوحد بها قواعد اللغة العربية – جعل لغة الضاد لغة جامعة – كما توحدت اللغة بالقرآن الكريم.

فنظرا لأهمية النحو في تعليم اللغة واكتساب السليقة، وصون اللسان العربي من الخطأ في النطق – إذن فالنحو جد ضروري لضبط الكلام وصحة النطق والكتابة – نجد كلا من اللغويين؛ قدماء كانوا أو محدثين ينشدون تيسير قواعد النحو العربي وتبسيطها، لأنه واجب حتمي، وضرورة عصرية لابّد منها وستظل هذه الضرورة قائمة في الحاضر والمستقبل، كما كانت قائمة في الماضي، شرط أن ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته"[4] على حد قول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

---

[1] – إبراهيم بيومي مذكور، مجمع اللغة في ثلاثين سنة: ماضيه وحاضره، القاهرة: 1964، المطبعة الأميرية، ص 13.

[2] – ممدوح محمد خسارة، قضايا لغوية معاصرة، ط1. ص 70.

[3] – المرجع نفسه، ص 88.

[4] – عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات، الجزائر: 1973 / 1974، ع 4، ص 22 – 23.

2-2 الأخطاء اللغوية إفرادا وتركيبا

كما نجد اهتمامات أخرى قدمها لغويو هذه الفترة، ويتعلق الأمر **بالتصحيح اللغوي**، الذي ظهر نتيجة ما شاب اللغة من ضعف على يد بعض ألسن العامة وما عثرت به أقلام الخاصة، حيث جاءت عباراتهم ركيكة مملوءة بالأخطاء اللغوية والنحوية، ومن بين هؤلاء اللغويين نجد إبراهيم اليازجي (1847م – 1906م) – يُعد من رواد النهضة باللغة العربية بعد عصور من التدهور – في مؤلفه « لغة الجرائد» – هذا الكتاب عبارة عن مجموع من مقالات تناول فيها إبراهيم اليازجي لغة الجرائد، والتي نشرها في مجلة "الضياء" – التي أنشأها بمصر – ثم جمعها وطبعها سنة 1901م في كتاب مُوحد تحت عنوان "لغة الجرائد" حيث وقف هذا الأخير في وجه اللحن والخطأ وتصدى لبيان الصواب والتنبيه على خلافه.

كما قدم إبراهيم اليازجي كتابات لغوية أخرى يتعلق الأمر بمجموعة بحوث نشرها في مجلات مختلفة ومتعددة نذكر منها: « النبر في اللفظ العربي » و« اللغة العامية واللغة الفصحى » و« اللغة والعصر » و« المجاز والتعريب » وغيرها، فضلا عن هذه المؤلفات، لليازجي معجم لغوي ضخم جمع فيه كل ما عثر عليه في أمات الكتب القديمة سماه « معجم الفرائد الحسان من قلائد اللسان ».

ولقد توسع إبراهيم اليازجي في تتبع الأخطاء اللغوية وتصحيحها في كتابه « لغة الجرائد» قائلا في أول هذا الكتاب: " لا نزال نرى في بعض جرائدنا ألفاظًا قد شذت عن منقول اللغة فأنزلت في غير منازلها، أو استعملت في غير معناها، فجاءت بها العبارة مشوّهة، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عما يترتب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ ، ولا سيما إذا وقع في كلام من يوثق به، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير. ولا يخفى أن الغلط في اللغة أقبح من اللحن في الإعراب وأبعد من مظانّ التصحيح، لرجوعها إلى النقل دون القياس، فيكون الغلط فيها أسرع تفشيًا وأشد استدراجًا للسقوط في دركات الوهم"[1] ثم يقول كذلك في المؤلفه: "ولَما كان الاستمرار على ذلك مّما يُخاف منه أن تفسد اللغة بأيدي أنصارها والموكول إليهم أمر إصلاحها، وهو الفساد الذي لا صلاح بعده رأينا أن نفرد لذلك هذا الفصل نذكر فيه أكثر تلك الألفاظ تداولاً، وننبه على ما فيها، مع بيان وجه صحتها من نصوص اللغة"[2] وقد تجاوزت عدد الأخطاء التي أحصاها اليازجي في هذا الكتاب ثلاثمائة خطأ –

---

[1] – محمد إحسان "لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي" موقع: http://www.feqhweb.com تاريخ الإنزال: 2014/09/16.

[2] – الموقع نفسه.

بمختلف أنواعها: اللغوي والنحوية – ومن جملة الأخطاء اللغوية والنحوية الشائعة التي ذكرها اليازجي في هذا المؤلف نقتطف بعضا منها في **هذا الجدول**♣:

الخطأ	وجه الصواب	تعليل الصواب
هذا الأمر قاصر على هذا.	مقصور عليه.	ذكر في معجم "لسان العرب" قصر تنفسي على الشيء إذا حبستها عليه، وألزمتها إياه. ومن كلام العرب: ناقة مقصورة على العيال؛ أي وقف عليهم يشربون لبنها. ومن ذلك قولهم: غصن يافع أي: نضير، ويقال كذلك: زهرة يانعة، وروض يانع، واليانع في اللغة هو الناضج، فيقال: ثمر يانع وينيع.
اقتصد كذا من المال	وفّر مبلغا من المال	لأنّ وفّر بمعنى: اقتصد ومعنى اقتصد: هو اعتدل وتوسط في الأمر وهو فعل لازم.
احتار في الأمر.	حار في أمره.	لأنّه لم يسمع افتعل من هذا الفعل.
فوضّت فلانًا بالأمر.	فوضت الأمر إلى فلان.	[قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾ ﴾ غافر: ٤٤]
لا يخفاك أن الأمر كذا.	لا يخفى عليك.	[قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾ ﴾ آل عمران: ٥]
أوشك على الموت.	أوشك أن يموت.	لأنّ هذا الفعل ينبغي أن يستعمل بعده الفعل مسبوقا بأنّ.

♣– محمد إحسان "لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي".

قلت له بأنّني مسافر.	قلت له إنّني مسافر.	لا ضرورة لدخول الباء على (إنّ)
أزوره على الرغم هجره لي.	على هجره لي، أو مع هجره لي.	لأنّ الرغم: معناه التراب.
عوّدته على الأمر.	عودته الأمر.	حذف الجار لأنّ الفعل متعدٍّ بنفسه.
أقسم بأن يفعل كذا.	أقسم بالله على أن يفعل كذا.	لأن الباء هنا تدخل على المقسم به.
نفذ الطعام.	نَفِد الطعام.	لأنّ نفذ معناه: اخترق.
هو كُفؤ لهذا الأمر؛ أي أهلا للقيام به.	وهو ذو كفاءة؛ أي مقدرة.	لأنّ الكفؤ في اللغة هو النظير. ومنه قوله تعالى: [﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ٤] أي لا نظير له.
أرفقته لكذا، وجاء فلان مرفوقا بصديقه، أرسلت الكتاب برفق فلان	رافقته وترافقنا.	لأنّ فعل الرفقة لا يستعمل إلا في المفاعلة وما في معناها.
أفرغ الإناء من الماء.	فرّغ وأخلى.	لأنّ أفرغ معناه: صبّ. ... وغيرها من الأخطاء.

كما ذكر اليازجي في كتابه « لغة الجرائد »أخطاء عديدة شائعة وقام بتصوّبها؛ ولكنه لم يذكر تعليلا لذلك منها:

الخطأ	وجه الصواب
يجمعون كلمة سائح على سُواح.	سُيَّاح.
يجمعون لفظ وفاة على وفيّات بالتشديد.	وفَيَات.
حضرنا خطوبة فلان.	خطبة.
تعصّب ضد فلان.	تعصّب على فلان.
هذا الأمر يهمّ عموم السكان.	يهم السكان عامة.
كلّفته بالأمر.	كلّفته الأمر.
اعتنق المذهب.	انتسب إليه.
أخذ الشيء بأكمله.	أخذ الشيء بكماله.

خصوبة الأرض.	خصب الأرض.
رأيته أكثر من مرة.	رأيته غير مرة.
فلان مهاب.	مهيب.
أرعبه الخطب فهو مرعب.	رعبه فهو راعب.
ويستعمل بعضهم آونة على أنه مفرد.	والصواب أنّه جمع آوان.
المنتزه	المتنزه ... وهلم جرا.

كما لم يسلم من نقد إبراهيم اليازجي حتى الشعراء العرب القدماء– الكبار الذين ضيع صيتهم – ومن بين الشعراء الذين خطأهم – على الرغم من أنهم نطقوا بأفصح لغة وأحسن بيان – نذكر منهم أمراء البيان: فمن شعراء الجاهلية الحارث بن حلزة (554م / 580م) – على وجه التقريب– وعدي بن زيد العابدي (ت 35 ق.هـ– 587م) – شاعر من شعراء القرن الخامس الميلادي– ... وغيرهم، ومن الشعراء المولدين في الإسلام نذكر أبا تمام الطائي(188هـ – 231هـ / 803م – 845م) ومن مؤلفاته أيضا نجد مجموعة من الرسائل – تصب في هذا المجال – منها: رسالة « أغلاط العرب القدماء» و«نقد لسان العرب » و« أغلاط المولدين » وكان هدفه من تأليف هذه الرسائل ونشرها التصدي لبيان الصواب والتنبيه على خلافه لحماية اللغة العربية من الشوائب التي علقتبها، والمحافظة عليها من اللحن والفساد.

تلك إذن أهمّ الاهتمامات التي انشغل بها دارسو هذه الحقبة كما تعكسها كتابات كل من إبراهيم اليازجي (1847م – 1906م) وبطرس البستاني (1819م – 1883م) ورشيد الدحداح (1813م – 1889م) وغيرهم من اللغويين.

كما يبدوا جليا مما تقدم أن معظم الدارسين العرب المحدثين قد نهلوا من الثقافة اللغوية الغربية الحديثة، وهذا يرجع إلى اطلاعهم على المناهج اللغوية الجديدة التي سادت الغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بفضل تمكنهم من لغات أجنبية، حيث سمحت لهم هذه الأخيرة بالاطلاع على الفكر اللغوي الحديث في أوروبا، فكان ذلك مصدرا هاما أضافوه لمعرفتهم بالثقافة اللغوية العربية القديمة – ودشنوا بذلك مرحلة جديدة من البحث في قضايا لغوية بالغة الأهمية – فجاءت كتاباتهم حاملة روحا جديدة، وشكل ذلك مفتاحا لمجالات معرفية أخرى.

وعلى الرغم من أن لغوي هذه الفترة لم يجعلوا اللغة العربية **موضع الدرس النظري والمنهجي الحديث**، إلا أنهم أسهموا في رفع مستوى الثقافة اللغوية العربية الحديثة، مع ذكر المعجميين الذين عملوا

على تطوير المعجم العربي خاصة، حيث قام هؤلاء باختصارها وإضافة مفردات حديثة إليها، فجاءت معاجمهم أكثر قدرة على استيعاب التطور الحضاري الذي حصل خلال هذه الحقبة، ويمكننا أن نجمع كل اهتمامات هذه المرحلة في هذا **المخطط:**

إنّ هذا المخطط يبيّن أهمّ الاهتمامات اللّغوية خلال هذه المرحلة:

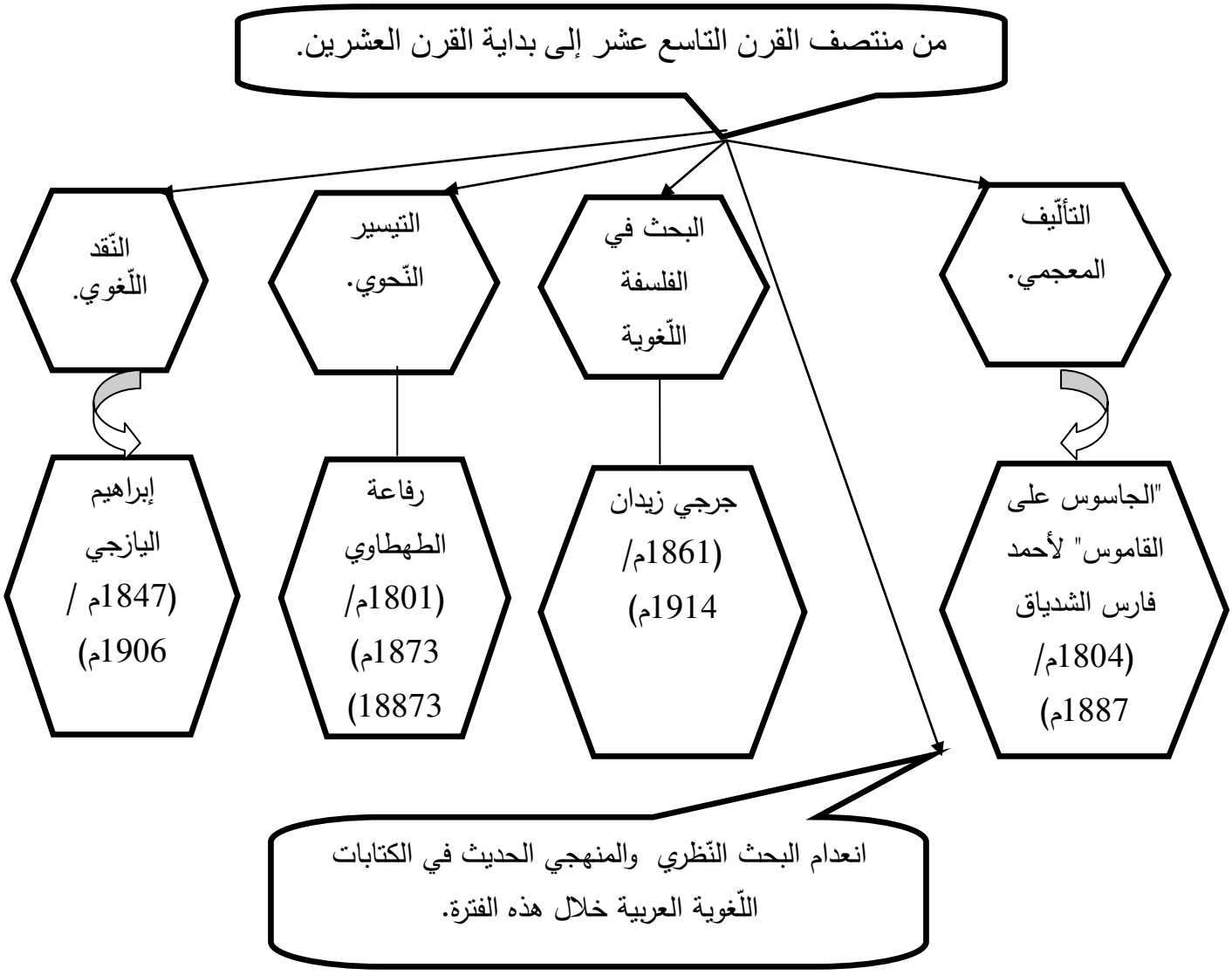

3- نشاط علم الدّلالة من بداية القرن العشرين حتى الأربعينات

لقد عرفت الثقافة اللغوية العربية كتابات لغوية لا تختلف في شيء عن جوهر كتابات دارسي المرحلة الأولى، حيث نلاحظ استمرارية الأفكار اللغوية نفسها التي رددها – دارسو الحقبة الأولى – في الفترة ما قبل القرن العشرين.

كما واصل الدارسون خلال هذه الحقبة البحث في القضايا اللغوية الحديثة نفسها التي تناولها الفكر اللغوي الأوروبي في «الفلسفة اللغوية» و« تاريخ اللغات » و« مبادئ المنهج اللغوي المقارن في اللغة العامة وفي اللغات السامية الخاصة » و« النحو المقارن » وغيرها من المباحث اللغوية.

حيث حاول لغويو هذه الفترة أن يعرضوا ما كان متداولا بين علماء الغرب عن طبيعة اللغة ووظيفتها، وأن يستفيدوا بذلك كلّه في دراسة اللغة العربية، كما نجدهم استعانوا بما كتبه المستشرقون في اللغة العربية.

ومن أبرز أعلام اللغة خلال هذه المرحلة نجد الكاتب الخوري مارون الغصن (1297هـ / 1359هـ – 1880م / 1940م) بمؤلفه « حياة الألفاظ وموتها » الصادر سنة (1926م) وجبر ضومط (1859م / 1930م) بمؤلفه « فلسفة اللغة العربية وتطورها » الصادر سنة (1929م) والأب أنستاس ماري الكرملي (1866م / 1947) بمؤلفه « نشوء العربية ونموها واكتمالها »الصادر سنة (1938م) وغيرهم من الدارسين الأعلام.

أمّا الخوري مارون الغصن (1880م / 1940م) فقد تحدث في كتابه « حياة الألفاظ وموتها» عن حياة اللغة وموتها؛ منطلقا من فرضية مفادها أنّ كلّ اللغة سائرة إلى الفناء لا محال قياسا على ما عرفه تاريخ اللغات عبر العصور، ومن أهمّ هذه اللغات نجد اللغتين "اليونانية واللاتينية" كما تحدث في مؤَلَفِه عن اللغة العامية – وكان يقصد اللغة العامية السورية" ومدى تعلق الشعب بها، داعيا إلى تقعيدها؛ أي وضع لها قواعد مثلها مثل الفصحى لتمكينها من حل مكانتها بين المتكلمين في المجتمع السوري.

وربّما كانت محاولة **المعلم جبر ضومط** (1859م / 1930م) في كتابه « فلسفة اللغة العربية وتطورها » لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخرى التي لها صلة بروح الكتابات التحليلية وجوهرها الخاصة بتفسير التطور اللغوي، وكان يؤكد باستمرار على وجوب تطور اللغة العربية لتبقى دائما لغة حية نامية تساير مستجدات النهضة الحديثة في جميع مجالات الحياة.

لم يعالج جبر ضومط مسألة نشأة اللغة العربية، فحسب؛ بل يري أن اللغة تنشأ كما تنشأ سائر الكائنات الحية، فإذا كانت هذه الكائنات الحية تعتريها سنن التطور والتغير والتبديل، فكيف تبقى اللغة على حالها تماما؟

إذن بحكم الانتماء كان لزاما على هذه النواميس أن تعتري اللغة باعتبارها عنصرًا من عناصر هذه المجموعة. ومن هنا نلاحظ نمو اللغة العربية وتفرعها تبعا لناموس الارتقاء والتطور الذي يصيب جميع الكائنات الحية.

وتعرض ضومط في مؤلفه « فلسفة اللغة العربية وتطورها » لتاريخ اللغة العربية ونهضة الأقوام المتكلمين بها، وعالج فلسفة نشوئها وتطورها ووسائل ترقيتها، كما تناول في كتابه هذا عنصرين جوهريين هما:

"الأول: أنّها (أي اللغة العربية) تتغير تغيرا كبيرا في ألسنة المتكلمين بها في مصر وبلاد الشام والعراق وتونس والجزائر وبلاد العرب نفسها حتى لا يكاد ابن الشام يفهم حديث ابن تونس، ولا يكاد ابن المغرب الأقصى يفهم كلام ابن العراق، إلا أن هذا التباين يكاد يكون محصورا في الكلام، وقلما يتناول الكتابة ويحتمل أن يزول أكثر بعدما سهلت سبل الاتصال وانتشرت الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة.

والأمر الثاني وهو المهم أنّه دخل العربية كثير من لغات الأقوام الذين صارت العربية لغتهم أو الذين نقلت العلوم من لغاتهم إلى العربية، ولقد كان الدخيل كثيراً في العربية قبل الإسلام لأنه لا يحتمل أن يتصل العرب بسكان مصر والشام والعراق وفارس كما كانوا متصلين، ولا يدخل العربية جملة من ألفاظ اللغة المصرية واليونانية والسريانية والعبرانية والفارسية ولو خفي على جامعي العربية أصل كثير من كلماتها فحسبوها كلها من صميم العربية، ثم زاد الدخيل بعد الفتح ونقل العلوم من اليونانية والسريانية والفارسية والهندية"[1] يؤّكد المؤلف من خلال العنصرين تغيير اللغة العربية – في تغير دائم – على ألسنة متكلميها من جيل لآخر على مرّ الزمان، ويستدل على رأيه هذا هو باحتواء العربية على مجموعة من الألفاظ، وهذه الألفاظ – دخيلة على العربية – ليست في الأصل من اللغة العربية؛ وإنّما هي من لغات أجنبية كالفارسية والهندية والرومية وغيرها من اللغات استعيرت فاستعملت عند الحاجة وأهملت عند عدمها.

---

[1] – وفيق عزيزي، "فلسفة اللغة العربية لجبر ضومط: ميزة اشتقاق الألفاظ ووضوح معناها" موقع: Build a website with WordPress.com، تاريخ الإنزال: 2014/06/30.

ومن البديهي ملاحظة العلاقة القائمة بين التصورات اللغوية لكل من ضومط وزيدان في المؤلفين « فلسفة اللغة العربية وتطورها والفلسفة اللغوية♣ » وهذا ابتداءً من عناوين هذه المؤلفات، وتظهر في «فلسفة اللغة العربية وتطورها » لضومط أفكار وأراء جرجي زيدان بشكل واضح، كما نلحظ في مؤلف ضومط بصمات واضحة واستمرارية للأفكار اللغوية (المقارنة – التاريخية) التي رددها الدارسون في نهاية القرن التاسع عشر.

واشتهر من بين باحثي هذه الفترة الباحث اللغوي الكبير العراقي الأب أنستاس ماري الكرملي (1866م/ 1947) بمؤلفه « نشوء العربية ونموها واكتمالها » وببحثه الذي نشره في الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي سنة (1935) تحت عنوان "بحثان: البحث الأول في تناظر العربية واليونانية، والبحث الثاني في تناظر العربية واللاتينية" وقد حلل في البحثين مجموعة من معطيات لغوية خاصة بالعربية الفصحى ولهجاتها – حيث قارنها بغيرها من سائر لغات العالم – في محاولة النهوض بدراساتها، وبالنظر في اللغة بصفة عامة .

انطلق الكرملي في بحثه الأول – وهو بحث مقارنٌ – من رفضه لفكرة أحد اللغويين الفرنسيين **أميل بوازاق (Emile Boisacq)** التي أوردها في معجمه « معجم أصول اللغة اليونانية » أن هناك مئات من الألفاظ "لا يعرف لها أصلا أو مقابلا في لسان من الألسنة المعروفة"[1]أمّا الكرملي فيرى عكس ما يراه بوازاق حيث قال: "أما أنا فقد أصبتها في هذه اللغة، التي أسميتها «أشرف اللغات وأنبلها » وأرجع الكرملي إخفاق هذا المؤَلِف في رأيه إلى قصر نظره غي لغتنا الشريفة؛ أي اللغة العربية، فاستشهد على رأيه هذا بمجموعة أقوال للأئمة الراسخي القدم في اللغة منهم: الراغب الأصفهاني وكتابه « المفردات في غريب القرآن » وابن منظور (ت 711هـ) ومعجمه «لسان العرب » ومحمد مرتضى الحسيني الزّبيدي وقاموسه « تاج العروس من جواهر القاموس» وجلال الدين السيوطي ومصنفه « المزهر في علوم اللغة » وغيرهم من العلماء الأجلاء.

♣– ولا نستبعد الأمر، على أن كتاب Darmesteter : "La vie des mots" قد أثر في كتابيهما أيما تأثير.

[1] – أنستاس ماري الكرملي "البحث الأول في تناظر العربية واليونانية" مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، المطبعة الأميرية، ص 269.

ومن جملة **الألفاظ**[1] التي أرجع الكرملي أصلها إلي اللغة العربية وأطلق عليها اسم **المعارضات** نذكر منها:

ألفاظ بوازاق	مقابلها العربي عند الكرملي
(**Abake**)	ومعنى بكّ الرجل: افتقر. وأحمق باكٌّ تاك، وبائك تائك لا يدري ما خطؤه وصوابه. ويقال: بكأت الناقة وبكؤت: إذ قل لبنها. والبئر قل ماؤها من باب همز اللفظ. ويقال: عفكٌ أبِك: أي أخرق من باب القلب. ويقال: العَبَكَة: العباب البغيض. فإن كلمة (ب ك) تدل على الفقر، فقر في النطق وفقر في الصدر من الخبث والكذب.
(**Baculum**) (**lm– bacillus**)	معناها العصا. التي تعين الضعيف، وأصلها العصا أو متكأ له، ومنه العي الباقل، والمثل العربي يقول: أعيا من باقل.
(**Abros**)	معناها الرخو، واللطيف، والناعم، والغض والمخنّث.
(**Aggelos**) وتلفظ (**angelos**)	ومعناها في لغة عدنان العَجِل، قال في اللسان: رجلٌ عجِلٌ وعَجُلٌ وعَجْلانٌ وعَجِلٌ وعَجَيْلٌ والعجْل والعجلة هي السرعة خلاف البطء فهذا هو أصل الكلمة عندنا.
(**Agostos**) معناها الراحة في كلام هوميروس.	والأصل عربي محض من عجس. قال اللغويون: عجس على الشيء قبض عليه، أو شدّ القبض عليه.
الحَبِرُ	وهو الناعم الغض الجديد، يقال: شيء حبِرٌ أي ناعم جديد، ومثله الحَبيرَ، والحبر بالكسر: أثر النعمة والهاء والحسن، ومنه قولهم: فلان حسن الحِبر والسِبر: إذا كان جميلا حسن الهيئة.

[1]– أنستاس ماري الكرملي "البحث الأول في تناظر العربية واليونانية"، ص 170 – 177.

قد تعجب الكرملي من اللغويين الغربين كل العجب لكونهم لم ينتبهوا إلى هذه الألفاظ اليونانية، ولم يناظروها في العربية، لأنّهم لو فعلوا ذلك لوجدوا مفاتحها فيها، لأنّ هذه الألفاظ من " نِجار عربي صريح النسب"[1] إذن اللغة العربية وحدها كفيلة بحل مغلق دقائقها، وتطلعنا على سر وجودها في تلك الألسنة البشرية.

وعليه؛ فإنّ إخفاق هؤلاء – الجمهور من علماء الغرب الذين ألفوا كتبا عديدة ومختلفة في مقابلة اللغة اليونانية بما يجانسها في سائر الألسن البشرية، وأقروا في بحوثهم أن هناك عددًا من الألفاظ لا يوجد لها مقابلٌ في لسان من الألسن البشرية المعروفة – يرجع إلى جهلهم بالعربية، ولو كان "هؤلاء اللغويون الفقهاء عرفوا العربية لا استغنوا عن تلك الآراء الفارغة، والمذاهب التي لا تسمن ولا تغني من جوع"[2] لهذا السبب ألّف الكرملي هذا البحث ليرد على هؤلاء الغربيين، وعلى بوازاق خاصة متبعا دليلا تاريخيا مفاده أنّ تلك الألفاظ لها أصل وأصلها يعود إلى اللغة الحنيفية أي اللغة العربية السامية.

لم يقتصر اهتمام الكرملي على مقارنة اللغة العربية باليونانية فقط ؛ بل قارنها أيضا باللاتينية في بحث معنْوَن بـ « البحث الثاني في تناظر العربية واللاتينية » وقد حاول في هذا البحث أن يجد لبعض مفردات اللغة اللاتينية التي لم يعثر اللغويون الغربيون على أصلها في لغات العالم بما يظنه الكرملي أصلا لها في اللغة العربية؛ ولكن هذه المرة لم يتعامل مع معجم « أصول اللغة اليونانية » لبوازاق، بل مع مؤلف آخر ألا وهو معجم أ. **وَالْدى** (Alois Walde) "أحسن ديوان لاتيني تحليلي صنّف في اللاتينية وألفاظها ومقابلتها بألفاظ سائر الأمم من الغربيين وغيرهم"[3] حسب ما يراه الكرملي.

والملاحظة التي تُؤخذ على أ. **وَالْدى** أنّ آراءه كانت كسائر أراء "علماء الغرب الذين يجهلون الكلم العربية التي تجانس الكلم الهندية الأوربية، إمّا لجهلهم للغتنا، أو لقلة عنايتهم بها، أو لصعوبة وجود تآليف تفيدهم الفائدة التي ينشدونها، وإمّا تعصبا للغاتهم، وإبعادا للتحقيق ما في لساننا من البدائع والروائع. وهذه الخلة الأخيرة ينقاد لها شعوبيو اللغات، لا علماؤها الحقيقيون"[4] وكان هدف الكرملي من

---

[1] – أنستاس الكرملي، "البحث الأول في تناظر العربية واليونانية" ص 277.

[2] – المرجع نفسه، ص 272.

[3] – المرجع نفسه، ص 280.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

نسج هذه المقالة هو إظهار مدى مجانسة ألفاظ اللغة العربية لألفاظ اللغة اللاتينية في كثير من الأوضاع، لا سيما كثرة الألفاظ ذات أحادية الهجاء، أو ذات هجاءين.

ومن الألفاظ اللاتينية المبدوءة بحرف **V**- ويُعتبر هذا الحرف حرفا معتلا لا صحيحا، ويشبه الحرف U الإيطالي؛ اللهم إلا أن يجيء بعده حرف معتل أخر، فحينئذ يلفظ كالصحيح أي مثل **V** الفرنسي – وهي الألفاظ التي ذكرها الكرملي في هذا البحث، ويظنّ أنّ لها علاقة باللفظ العربي كما في هذه الألفاظ:

المفردة اللاتينية	نظيرتها بالعربية
Vafrum Vabrum ⟵ ومعنى الكلمة عندهم هو: متغير الأشكال ومختلفها؛ أي الذي يتموج ألوانا مختلفة، ومنه الشخص المحتال المتلون في أرائه؛ أي في كل لونٍ يكون.	العِفْرِيُ: الخبيث، المنكر الداهي، الشرير المُتَشَيْطِن قال ابن منظور في مادة (ع ف ر) ورجل عِفر وعفرية ونفرية، وعفارية، وعفريت، بين العفارة: خبيث منكر داه والعُفارية مثل العفريت ... وكذلك رجل عفِّرين وعفرين وهو واحد. مع الإشارة إلى أنّ اللفظة العربية وردت بمعاني الكلمة اللاتينية جميعها، فضلا عن أن العربية جاءت بمعناها الأول، الذي تفرعت منه سائر المعاني.
Vacca	ومعناها البقرة، وأصلها العربي حسب الكرملي هو الحِقَّةُ ومعناها الناقة الهرمة.
Vaccinuim وهو نَبْتُ ويسمى باللغة الفرنسية **Vaciet**.	ومعناها «البُكُّءُ» بالعربية وهو نَبْتٌ كالجَرْجِير غير أن صاحب العين ضبطها بفتح الباء لا بضمها أي البَكْءَ. وقال ابن مكرم: في مادة (ب ك ى): البَكَى، مقصور: نبت أو شجر، واحدته بَكَاة. وقال ابن سينا: البكاة مثل البشامة لا فرق بينهما إلا عند العلم بهما. وهما كثيرا ما يَنْبُتَانِ معا.

Vacerra: معناها الوتد والعماد.	وهي قريبة المعنى في العربية من (عصا) وأقرب منها اللفظة العامية (عصاة) وقد ذكرها اللغويون بقولهم: قال الفراء: أول لحن سمع بالعراق: هذه عصاتي.
Vacillo Vacillare ← وهو مصدره.	ومعناه في العربية عَسَلَ؛ أي الاضطراب، وهو معنى الفعل اللاتيني أيضا.
Vadum ومعناها المخاضة ومنقطع النهر.	و(um) كَلِمَتُنَا العربية «واد» وهو منفرج بين جبال أو تلال أو آكام يكون منفذا للسيل.
Vagina وهو غمد السيف أو جفنه، وهو وعاء يحفظ فيه السيف.	ومعناها في العربية بالقلب: إما فجن أو جفن وإما أن يكون من حجن ومعناه أقام، لأن السيف يقيم فيه. ويقال حجن بالدار حجنا: أقام فيها.
Vaha Vah	يقابلها معنى ومبنى: واه وواها
Vaco معناها فرع أي خلا، ومنه Vacansarka أي ساحة فارغة.	أصلها في العربية هو عَقَى ومنه في لغتنا، عَقَى الولد سقاه ما يسقط عقيه: أي أفرغ بطنه مما فيه.

ومن الملاحظ أن الكرملي حاول أن يثبت العلاقة بين فصيلة اللغات السامية وبعض الفصائل الأخرى ولا سيما الهندو – الأوروبية، ولتبرير ما افترضه ذهب الكرملي إلى القول بالأصل المشترك للغة الإنسان الأول "**لأنّ الأمّم كلّها، ساميها وحاميها ويافثها**♣ كانت يوما من الأيام، مجتمعة في صعيد واحد مختلطة أفرادها بعضهم ببعض، وتتكلم وتتفاهم بما يكوِّن لغة واحدة شاملة الجميع، وقد بقيت آثارها في الألفاظ البسيطة التركيب، الأوّلية البنية، محاكاة الطبيعة"[1] وهذا كلّه يرجع إلى أن اللغة عبارة عن نظام اجتماعي معين تتكلمه جماعة معينة، ينتقل من جيل إلى جيل، يتطور على مر الأزمان، حتى وصل إلينا في صوره المختلفة الراهنة.

♣ – ذلك فيما زعم بوجد فصائل اللغات البشرية الثلاث، باعتقاده على ما ورد في الأصحاح العاشر والحادي عشر والثاني عشر من سفر التكوين؛ إلاّ انّ البحث العلمي الأكاديمي السليم يرفض – هذه النظرية التي هي أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة، وهي يهودية اسرائلية صرفة – رفضا باتا.

[1] – أنستاس الكرملي "البحث الثاني في تناظر العربية باللاتينية" ص 280.

ونخلص بعد هذا إلى أنّ كلّ ما تفرّد به الكرملي من مؤلفات لغوية – لأن الكتاب مرآة الأمة الذي يعكس تجربتها في الحياة –تبرز ما توصل إليه التفكير اللغوي العربي في عصره، وخلاصة الإبداع اللغوي في جميع العصور، وكلّ مؤلف من هذه المؤلفات يُمثل مرجعا لغويا – وثيقة لغوية – أساسية للتفكير اللغوي ومدّونة كبيرة للبحث في قضايا تطوّر اللغة وحيويتها.

وإذا نظرنا إلى جهود علماء العربية خلال هذه المرحلة، نجد أن أصل اللغة ونشأتها وتطورها في التكوين عبر مراحل– هو البحث في جميع مستويات اللغة: انطلاقا من الصوت، والدلالة، والتركيب وغير ذلك من الأمور – كانت من الأمور التي جذبت انتباههم، فعملوا في جهد لا يعرف الملل، فجاءت مؤلفاتهم تتّسم بالأصالة في موضوع نشأة اللغة العربية وتطورها من وجهة نظر تاريخية ومقارنة، وقد يكون هذا حدث لأول مرة في تاريخ الدرس اللغوي العربي – لأن المصادر العربية القديمة واضحة الأثر في الكتابات المتعلقة بالمادة والقاعدة والمعجم والتركيب والصرف وغيرها من القضايا اللغوية – على الرغم من أن هذه المؤلفات يُسجل عليها غياب الرؤية **النظرية والمنهجية المتكاملة** حيث تكون هذه الرؤية كفيلة بالتوغل في مثل هذه الدراسات اللغوية.

وعليه؛ تضمن هذه الرؤية تقديم جديد على المستوى العملي، يمكن من خلالها تسليط أضواء جديدة على اللغة العربية وقضاياها وفق ما تقدمه النظريات اللغوية الحديثة من مفاهيم ومناهج.

ومهمّا يكن من افتراضاتهم بشأن نشأة اللغة وتطورها، فإنهم قد استعانوا ببعض النظريات اللغوية الغربية التي كانت جديدة في عصرهم، في محاولتهم للنهوض بالدراسات اللغوية العربية، مستفيدين في ذلك كله من اطلاعهم الواسع على كثير من المصادر الغربية – أهمّ مصدر تاريخي فكري غربي أثر في لغوينا – بل حتى سائر علماء الدنيا بأسرها من أوروبيين وغربيين وأسيويين وأمريكيين وهلم جرا – هو كتاب « أصل الأنواع » لداروين الصادر سنة 1859م – من مناهج تاريخية ومقارنة، وبذلك يكون هؤلاء قد مهدوا الطريق لجيل جديد من الباحثين المحدثين، فاتحين بذلك أبواب هذا النوع من الدراسات في مجال البحوث اللغوية العربية الحديثة.

4- من الأربعينات إلى عصرنا الحالي

شهدت الدراسات اللغوية تطوراً كبيراً في هذه الحقبة خاصة، فمنذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي شهد البحث اللغوي العربي بشكل عام، والبحث الدلالي بشكل خاص تطورا وتجديدا لم يسبق له مثيل عند ثلة من الباحثين العرب المحدثين الذين اطلعوا على مناهج الغرب في معالجتهم الدلالية وتصانيفهم في علم الدلالة نذكر منهم: الدكتور عبد الواحد وافي، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور محمد مبارك، والأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور فايز الداية، والدكتور مجيد عبد الحليم الماشطة والدكتور عبد كريم مجاهد، والدكتور عادل فاخوري، والدكتور منقور عبد الجليل وغيرهم من الدارسين العرب المبرزين، فلهؤلاء الفضل الكبير في تقريب المفاهيم الدلالية ومناهجها الدراسية وتبسيطها من الباحث العربي المتطلع، وكان ذلك عن طريق الترجمة إلى العربية أو بالتأليف فيها.

وقد كانت الدراسات اللغوية في الدول الغربية قد عرفت طريق الازدهار والرقي منذ أن توصل فرديناند دي سوسير (1857م / 1913م) إلى دراسة اللغة دراسة علمية – وصفية – لذاتها ومن أجل ذاتها فجعل اللغة محل دراسة علمية بعدما كانت تدرس لغيرها، معتدا في ذلك على المنهج الوصفي – في دراساته اللغوية– الذي أصبح فيما بعد العمود الفقري للبحوث اللغوية، حيث شمل هذا الأخير جميع المستويات اللّغوية على حد سواء، من صوتيّة، ، وصرفيّة، ونحويّة، ومعجميّة، ودلاليّة، نتج عنه ظهور العديد من المؤلّفات التي اشتملت على عدد من النظريات الحديثة.

ومع مطلع القرن العشرين وشيوع المنهج الوصفي الذي أعطى تطورا وانتعاشا للدراسات اللغوية وتوسعت مجالاته إلى أن عرف ظهور دراسات جديدة – التي كانت في بداية الأمر فروعا لعلم اللغة العام – حاولت أن تكوّن لنفسها كيانا خاصا بها مثل علم الأصوات، وعلم الدلالة، وغيرها من فروع اللغة.

فأدى تطور البحث اللغوي في الدول الغربية إلى استقلالية فروعه بعدما كانت تدرس ضمنه فأصبح علم الدلالة بدوره كذلك علما متفردا متخصصا بوسائل، مستقلا بذاته، على يد اللغوي الفرنسي **ميشال بريال** حين نشر كتابه في عام (1897م) الذي أسّس به لعلم الدلالة بعنوان **(Essai de sémantique : Science des significations) (مقالات في علم الدلالة)**؛ ولم يكن استيعاب أساسيات هذا العلم في الثقافة اللغوية العربية الحديثة فوريا، بل كان في حدود الأربعينات من القرن الماضي. والذي نريد أن نشير إليه هنا إلى أنّ الدراسات الدلالية العربية بدأت، أوّل ما بدأت على شكل

إشارات هامشية في كتب اللغة بصفة عامة، مثلما كان الأمر في مؤلف علي عبد الواحد وافي «علم اللغة» حيث تناول هذا الأخير كثيرا من المباحث الدلالية في ثنايا هذا المؤلّف، ثم ظهرت فيما بعد مؤلّفات مستقلّة بهذا الحقل من الدراسات اللغوية– علم الدلالة –ومن أبرز هذه المؤلّفات « علم الدلالة » للدكتور أحمد مختار عمر الذي يعتبر الأشهر والجامع المانع في مادته ورؤاه في هذا الحقل من الدراسات اللغوية الحديثة.

اشتغل عدد كبير من الباحثين اللغويين العرب المحدثين بالدرس الدّلالّي الذين اطلعوا على المناهج الغربية في هذا المجال، فكانت مؤلّفاتهم صدى لقراءات أجنبية لم تأت بجديد، حيث التزم هؤلاء بما جاء عند الغرب، فمنهم من عُنيَ بنشر مبادئ علم الدلالة ويلتمس لها تطبيقات من اللغة العربية محاولا تأكيد مرونة لغتنا وطواعيتها وقدرتها على التحدي والمجابهة، وتقبلها لكل جديد مبتكر يقول الدكتور مجيد الماشطة في مقدمة ترجمته لكتاب بالمر (Palmer) « علم الدلالة » "وكان علم الدلالة الحديث أحد الميادين التي قبلت فيها العربية التحدي وأثبتت منذ ظهوره بصيغته الجديدة ... قدرتها الخلاقة وثقتها العالية بنفسها"[1] ومنهم من التزم بطروحات الفكر الدّلالي الغربي في تطبيق نظرياته على اللغة العربية.

طبعا من الصعب تناول ذلك الكمّ الكثير من المؤلفات الدلالية الصادر خلال هذه الحقبة، لذلك اقتصرت الدراسة على المؤلّفات التي كانت فاعلة في هذا الجانب محاولةً من خلالها إبراز إسهام الدارسين العرب المحدثين في إرساء أسس علم الدلالة العربي، وذلك بالوقوف على الجهد الذي بذله هؤلاء – اللغويون العرب المحدثون – في هذا الحقل من الدراسات اللغوية الحديثة.

ولقد بدأت خلال هذه الحقبة من تاريخ البحث اللغوي العربي– بداية الأربعنيات–حركة التأليف الدّلالي العربي، وارتبطت بظهور **كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي** تحت عنوان « **علم اللغة** ♣»

---

[1] – ف. بالمر، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، دط. العراق: 1985م، الجامعة المستنصرية، ص 1.

♣– يُعد هذا الكتاب من الكتابات اللغوية التي حاولت أن تُعرف بعلم اللغة الحديث، وقد حاول فيه وافي أن يعرض شيئا مما كان متداولا بين علماء الغرب عن مفاهيم اللسانيات العامة، وفي هذا الصدد قال الدكتور محمود السّعران: "للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي ... فضل كبير في الوفاء بهذه الأغراض، وكان تأليفه في هذه الموضوعات، ولا تزال مصادر سهلة التناول قربت إلى قراء العربية العصىَ من أمر **علم اللغة وفروعه** ودراساته" حيث لعب هذا المؤلَف دورا

الصادر في حدود سنة (1940م) كما يذكر المُؤَلِف ذلك في هامش مقدمة هذا الكتاب– إلا أنّ الدكتور محمود السّعران في كتابه « علم اللغة: مقدمّة للقارئ العربي » ذكر أن وافي أصدر كتابه « علم اللغة » سنة (1941م) المطبعة السلفية القاهرة – وقد استعرض المؤَلِف في كتابه هذا جملة من الأفكار اللغوية الغربية الجديدة.

وجاء كتاب علي عبد الواحد وافي معرفا بعلم اللغة وفروعه ودراساتها– الدراسة الجديدة للغة – ومنوها بالمستوى العلمي للدرس اللغوي في الغرب، وما وصل إليه من درجات راقية من النضج والكمال ويعضد رأي وافي محمود السّعران حين قال: "والقارئ الأوروبي يجد في لغته عشرات وعشرات من المؤلفات والمصنفات منها المطول ومنها المختصر، ومنها ما وضع لعامة المثقفين، وما وضع لخاصتهم، فهو من هذا العلم في حال خير مرات ومرات من حال القارئ العربي منه"[1]على عكس الوضع المنحط لعلم اللغة في الدول العربية المتجلي في غياب مؤَلَف يُعتد به. وقد خطا علم اللغة خطوات كبيرة منذ صدور هذا الكتاب بشهادة فطاحل اللغة أمثال الدكتور محمود السّعران حيث قال عنه: "للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي ... فضل كبير في الوفاء بهذه الأغراض، وكان تأليفه في هذه الموضوعات، ولا تزال مصادر سهلة التناول قربت إلى قراء العربية العصىَ من أمر علم اللغة وفروعه ودراساته"[2] وغيره من الباحثين العرب في علوم اللغة.

فقد ظهرت في كتابه هذا أول محاولة عربية أشارت إلى هذا الحقل – علم الدلالة – من الدراسات اللغوية الحديثة – باعتبار هذا الأخير فرعا من فروع اللسانيات العامة – حيث أشار وافي نفسه إلى ذلك

←هاما في التعريف باللسانيات العامة وإدخالها إلى الثقافة العربية، لذلك نرى أن وافي بكتابه هذا عمل أولا على نشر « علم اللغة » بالعربية، وعلى تبسيطه وتقريبه من الباحثين المتطلعين بصفة عامة ومن المفكرين العرب بصفة خاصة.

ينظر: محمود السّعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ص 26.

كما أشاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1945م) بالمجهودات الجبارة التي بذلها المؤلف في سبيل البحث والدرس والاستخلاص، ولما حواه المؤَلَف من مختلف مسائل اللغة ومعالج مشكلاتها ما تمس إليه حاجة الباحث المتطلع وللطريقة العلمية الحقيقية بالتقدير التي نهج المؤَلِف في تأليفه هذا الكتاب، وسعيه إلى بسط المعلومات وهذا ما يدل على غزارة وحسن إحاطة باللسانيات أو علم اللغة.

ينظر: إطراء مجمع اللغة العربية لعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 3 (بتصرف).

[1] – محمود السّعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ص 26.

[2] – المرجع نفسه، ص 06.

قائلا: "دراسة اللغة من حيث دلالتها؛ أي من حيث أنها أداة للتعبير عما يجول بالخاطر، ويطلق على هذا البحث اسم «السيمنتيك» Sémantique أي « علم الدلالة »"[1] حيث عقد الفصل الأخير من هذا المُؤَلَف لدارسة الدلالة – الفصل السادس – وتطورها (La Sémantique) وهذا ما أشار إليه عبد الواحد **وافي** حين قال: "وسنقف هذا الفصل على دراسة الناحية الثانية وهي المتعلقة بالدلالة"[2] ولقد خصص وافي حيزا ضافيا في هذا الفصل بعرض مسائل تتعلق بأهمّ ظواهر التّطور الدّلالي، وقسمها إلى ثلاث ظواهر على هذا النحو:

–"أولا تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات وتركيب الجمل وتكوين العبارات وغيرها من القواعد.

– ثانيا تطور يلحق بالأساليب.

– ثالثا تطور يلحق معنى الكلمة نفسه، كأن يخصص معناها العام، فلا تطلق إلا على بعض ما كان تطلق عليه من قبل، أو يُعمم مدلولها الخاص فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي ومعاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات."[3] كما تعرض في الفصل لخصائص التطور الدلالي ومناهجه ومختلف العوامل التي تؤثر فيه.

وكان الأستاذ وافي سَباقا بهذا الكتاب في الإشارة إلى هذا الحقل من الدراسات اللغوية – علم الدلالة – وإدخاله إلى الثقافة العربية– ما انتهى إليه علمي – وعلى الرغم من الدور الهام الذي لعبه هذا المؤَلَف في التعريف بالطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية، إلا أنّنا لا نستطيع أن نقول عن هذه الدراسة شيئا إلا أنّها تشكل إشارات هامشية لدراسة علم الدلالة بمعناه الحديث الواسع.

ولعلّ أنضج محاولة، بل المحاولة التي تمثل مدخلا إلى علم الدلالة – يُعتبر أوّل كتاب يخصص بالدلالة – هي تلك المحاولة التي سطرها أبرز اللغويين العرب المحدثين **الدكتور إبراهيم أنيس** (1906م / 1977م) بكتابه «**دلالة الألفاظ**» الذي أصدره سنة (1958م) حيث يُعد هذا المُؤَلَف بحثا عربيا

---

[1]– علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، ط9. مصر: 2004، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 4.

[2] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ ص 213.

[3] – المرجع نفسه، ص 113 – 114.

أصيلا درس علم الدلالة بأصالة وجدية يُعتَدُ به في تراثنا اللغوي العربي؛ بل يعد مشعلا أضاء الطريق أمام الباحثين في العصر الحديث ومن تلاهم فيما بعد، وجعله لهم مُيَسَّرًا.

وقد تعرض إبراهيم أنيس في هذا الكتاب لمختلف مسائل معنى الكلمة، مستدلا بمختلف أراء علماء اللغة المحدثين الذين حاولوا تعريفها وبيان حدودها، وتحديد معالمها، فعلماء الأصوات لا يرون "في الكلام المتصل حدودا تميز بين كلمة وأخرى"[1] في حين حاول بعض اللغويين المحدثين أن يبينوا لنا حدود الكلمات على أساس صوتي بحت وذلك بالاستعانة " بالنبر وقواعده في اللغة"[2] واشتمل هذا الكتاب على العديد من المباحث الدلالية، ناقش من خلالها أنواع الدلالة اللغوية وقسمها حسب هذا **المخطط:**

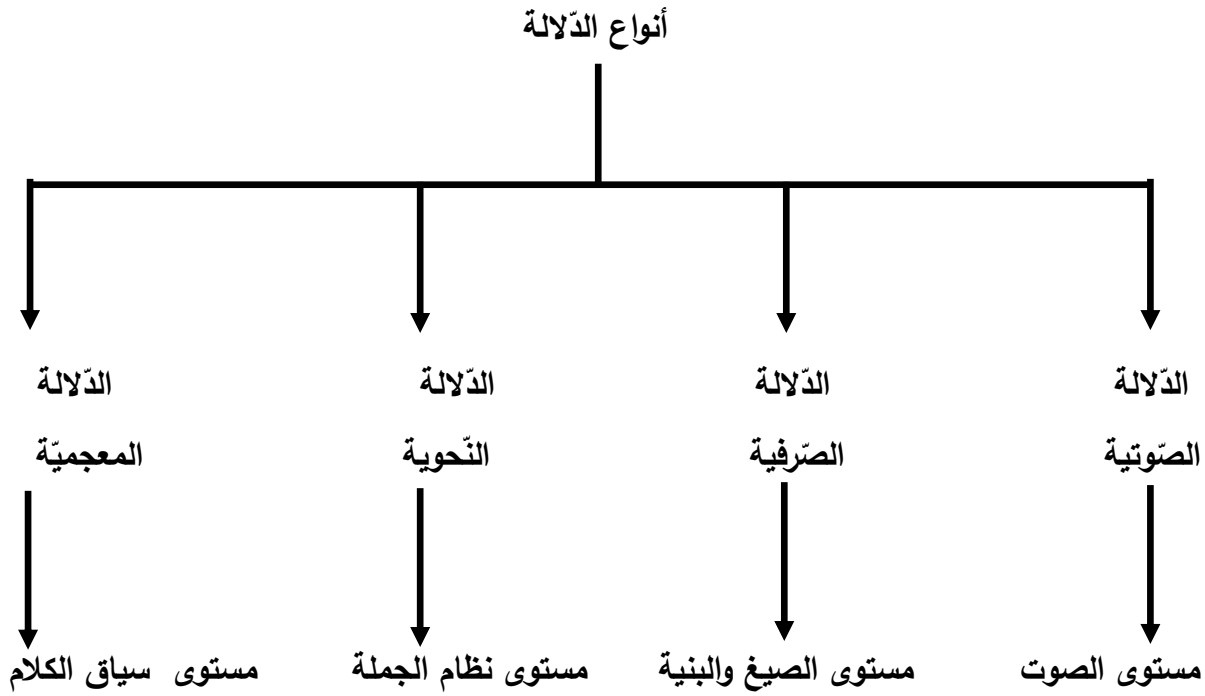

والملاحظ هنا أن الدّلالة الصوتيّة هي التي تُستمدّ من بعض الأصوات في العبارات، وأمّا الدّلالة الصرفيّة فهي تلك الدّلالة التي تستمدّ عن طريق الصيغ وبنيتها– فلكل صيغة من الصيغ دلالتها الخاصة بها وكل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى حتما – والدلالة النحوية تستمدّ من نظام الجملة العربية

[1] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 39.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهندستها، فإن أُختل هذا النظام أصبح من العسير أن يفهم المراد منها، وأما الدلالة المعجمية أو الاجتماعية فهي تلك الدلالة التي تُستمدّ من الظروف أو الملابسات أو ما يُسمى أحيانا بسياق الكلام.

ثم تحدث إبراهيم أنيس في مؤَلَفه هذا عن الصلة بين اللفظ ودلالته، فراح يتحدث في فصل كامل عن هذه الصلة لدى كل من اللغويين القدماء والمحدثين، فهو يسوق في كتابه أراء كل طائفة على حدا فمثلا أطلقت طائفة من فلاسفة اليونان على "الصلة بين اللفظ ومدلوله، الصلة الطبيعية، أو الصلة الذاتية"[1] وإلى جانب هؤلاء طائفة أخرى ترى "أنّ الصلة بين اللفظ والمعنى لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس"[2] وتزعم هذه الطائفة فيما بعد أرسطو، وظلت كلتا العلاقتين محور جدل بين مفكري اليونان زمنا طويلا.

وأمّا نظرة مفكري العرب القدماء فكانت متأثرة بهذا النوع من التفكير اليوناني، فمنهم من ينتصر للفكرة الطبيعية الذاتية، ويأتي على رأسهم «**عباد بن سليمان الصيمري**» وكان يقول: "إنّ بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع"[3] ومنهم من لا يأخذ بهذا الرأي، ويخلص في آخر هذا الفصل إلى أراء المحدثين إلى هذه العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها، فيعرض أولا رأي «**همبلت**» "الذي يزعم أن اللغات بوجه عام "تؤثر التعبير عن الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان"[4] أي أن هذا الأخير من أنصار المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومعناه. غير أنّ «**مِدْفيج**» عارضه و"ساق له كثيرا من الكلمات التي لا تتضح فيها هذه الصلة"[5] وفي الأخير يعرض رأي «**سوسير**» في المسألة حيث يُعد هذا الأخير من أشهر المعارضين لأصحاب الصلة الطبيعية، إذ يراها اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد على الإطلاق.

ثم خلص بَحْثَهُ بتطبيقات متميزة على اللغة العربية، وتحدث في كتابه في الفصل السادس عن الدّلالة المركزية والهامشية وأبان عن الفرق بينهما، فالدّلالة المركزية هي تلك الدلالة الواضحة والثابتة في أذهان الناس، أمّا الدلالة الهامشية فهي "تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وما

---

[1]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 62.

[2] – المرجع نفسه، ص 64.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المرجع نفسه، ص 68.

[5] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ورثوه عن آبائهم وأجدادهم"[1] ثم يوضح أثر كل من الدلالة المركزية والهامشية على المجتمع، فالأولى تجمع بين الناس، في حين تفرق الثانية بينهم، وكذلك ناقش موضوع الترجمة، وأسلوبها، ووقف على بعض أسرارها، وأخيرًا قدم عرضا لبعض المعاجم اللغوية العربية القديمة، منها معاجم القرن الثاني الهجري: مثل « كتاب العين » للخليل بن أحمد الفراهدي، ومنها أيضا معاجم القرن الرابع الهجري مثل معجم «الجمهرة » لابن دريد. كما تطرق أيضا لأوجه الاختلاف بين معجم «العين» ومعجم «الجمهرة» وغيرها من المعاجم.

ويُعدّ إبراهيم أنيس أسبقَ أهل اللغة المحدثين في تأليف مؤلّف مخصّص في علم الدلالة بِمُسَمَاهْ الحديث، وكان بذلك مرجعا للباحثين المحدثين في علم الدلالة، حيث يتردّد اسم إبراهيم أنيس واسم مؤلّفه عشرات المرات إن لم يكن مئات المرات في كتب علم الدلالة، ويكون مصدراً أساسيا تنسب إلية المسائل الدلالية، ولهذا تكثر في كتب علم الدلالة عن إبراهيم أنيس، وتكثر عدد الاقتباسات عنه فيها، بالنسبة لما أتى بعده من المؤلّفات.

ومن المعاصرين المتخصصين بعلم الدلالة **الدكتور أحمد مختار** عمر (1933م/ 2003م) الذي يبرز بكتابه المشهور «**علم الدلالة**» الصادر سنة (1982م) وفي مقدمة هذا الكتاب وضح هدفه من تأليفه حين قال: "حتى الآن لم تُقدم للقارئ العربي أي دراسة علمية للمعنى بمفهوميه اللغوي، تستفيد ممّا جد من نظريات، وما قدم من أبحاث، وما ظهر من نتائج"[2] وقد عالج في كتابه هذا كلّ ما يتصل بعلم الدلالة، من تسمية وتعريف وموضوع هذا العلم، وفي الأخير تطرق لعلاقة علم الدلالة بعلوم اللغة، كل هذه القضايا تعرض لها في الفصل الأول من الكتاب، كما ناقش فيه العديد من المباحث الدلالية، إلا أنّه تحدثّ– أكثر – عن الدّراسات الدّلالية في الغرب مهملا المباحث الدلالية العربية القديمة.

يُعرِّف أحمد مختار عمر علم الدلالة فيقول: "أنّه « دراسة المعنى » أو « العلم الذي يدرس المعنى، أو « ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى » أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجبة توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى »[3] وناقش الآراء التي دارت بين مختلف

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 107.

[2] – المرجع نفسه، ص 6.

[3] – المرجع نفسه، ص 11.

الاتجاهات الدلالية، كما تطرق في الباب الثالث لمسألة تعدد المعنى ومشكلاته فيقول: "ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها ثلاثة أنواع:

أ – المتباين: وهو أكثر اللغة، وذلك ما يدل اللفظ الواحد، على معنى واحد.

ب – المشترك اللفظي: وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.

ج – المترادف: وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد."[1] وقد حدد موضع اهتمامه في هذا المؤلف بالمشترك اللفظي والترادف، لكونهما شغلا – كانا محل جدال – الباحثين قديما وحديثا، ومن باب تعدد المعنى اعتبر الظاهرتين؛ أي ظاهرة المشترك اللفظي وظاهرة الترادف اقتداءً باللغوي الشهير ستيفان أولمان الذي عدّهما كذلك.

ومن المؤلّفات المبكرة – القديمة – التي عالجت ظاهرة المشترك اللفظي في القرآن الكريم التي ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر نجد: « الأشباه والنظائر » في القرآن لمقاتل بن سليمان البلخي (ت 150هـ) وكتاب « الوجوه والنظائر في القرآن » لهارون بن موسى الأزدي الأعور (ت 170هـ) وممن ألف في هذا الموضوع أيضا ذكر كل من« الوجوه والنظائر »للحسين بن محمد الدامغاني كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد » للمبرد (285هـ) وغيرها من المؤلفات.

وأمّا المؤلّفات التي عالجت ظاهرة المشترك اللفظي في الحديث النبوي الشريف ذكر كتابًا واحدًا ألا وهو كتاب « الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى » لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ).

ومن أهمّ الكتب التي اتجهت إلى دراسة المشترك اللفظي في اللغة العربية بشكل عام، فقد كان من رواد هذه المؤلّفات الأصمعي واليزيدي وأبو العَميْثل (ت 240هـ) بكتابه « ما اتفق لفظه واختلف معناه» وكراع النمل (ت 310هـ) بكتابه « المنجد في ما اتفق لفظه واختلف معناه » وهلم جرا.

واستشهد كثيرا بآراء علماء العربية القدماء، وبأخص في قضايا الترادف والمشترك اللفظي والتضاد ممن أجمع على وجود هذه الظاهرة في اللغة سيبويه وابن فارس، يقول سيبويه: "اعلم أن في كلامهم ... اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[2] ويقول ابن فارس: "يكون ذلك على وجوه .. منه اتفاق اللفظ واختلاف

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 145.

[2]– المرجع نفسه، ص 156.

المعنى كقولنا عين ماء وعين المال وعين الركبة وعين الميزان"[1] وهناك من اللغويين من ضيق مفهوم المشترك اللفظي ومن هؤلاء ذكر ابن درستويه الذي جاء عنه في المزهر: "قال ابن درستويه في شرح الفصيح وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها: هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه يختلف معناه لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة فظن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا ولكن فرقوا بين المصادر..."[2] وهو ما يُؤيده ما انتهى إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أن ابن درستويه كان محقا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، وإنّما تعتبر من المجاز. وأخضع للتطبيق الكثير من النصوص العربية ومن القرآن الكريم خاصة.

مع الإشارة إلى أنّ: "المادة العلمية لهذا الكتاب غربية الرؤية تَعْتَدُ بالفكر الغربي وتحلل مناهجه وطرائقه، أما الفكرة العربية القديمة فتكاد تكون غائبة، إلا في بعض الأحيان يوردها المؤَلِف بإشارات عابرة"[3] نخلص مما تقدم؛ أنّ هذا المؤَلَف كان بمثابة نافذة يُطِلُ منها اللغويون العرب المحدثون على أهمّ الإنجازات الغربية في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، حيث أورد صاحبه جلّ النظريات الدلالية الغربية كنظرية السّياق ونظرية الحقول الدلاليّة، والنظريتين الإشارية والتصويرية، والنظرية السلوكية.

ولعلّ محاولة الدكتور أحمد مختار عمر رؤية جديدة في دراسة علم الدلالة العربي – بالنسبة للثقافة العربية طبعا – فهي إسهام فاعل في هذا الحقل من الدراسات اللغوية، حاول من خلاله بيان مفهوم علم الدلالة – مستعرضا عدّة تعريفات له – وحدد موضوعه، وفي الأخير خلص إلى علاقته بعلوم اللغة.

ومن أهمّ الكتب التي صدرت أخيرا وأشملها – كما يُجمع معظم الدارسين نسبيا – كتاب «**علم الدلالة العربي النظريّة والتطبيق: دراسة تاريخية- تأصيليّة -نقديّة** » **للدكتور فايز داية** (من مواليد 1947م بدمشق) وأهمّ ما حققه في كتابه هذا رصد البحث الدلالي عند مشاهير اللغويين والبلاغيين العرب القدامى.

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه، ص 156.

[3]– إبراهيم عبد الله الغامدي (معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري: على مستوى الكلمة المفردة) رسالة الماجستير، المملكة العربية السعودية: 1989م، ص 6 (بتصرف).

بمحاولته هذه؛ أسهم بحق في وضع أسس علم الدلالة العربي بمؤلفه الذي أصدره سنة (1985م) فمن خلال عنوان الكتاب نستشف غايته من رصد أصول البحث الدلالي عند العرب، والتي تكمن في إثباته على أصالة هذا العلم عند العرب الأوائل من لغويين وفلاسفة وأصوليين وفقهاء ونقاد وأدباء.

وهذه الدراسة تُعد بمثابة "برهان على أصالة « علم الدلالة العربي »عند الباحثين العرب على اختلاف مشاربهم اللغوية في معالجة قضايا الدلالة، وذلك أنّنا درسنا معالم هذا العلم كما يبحثه العلماء في اللغات المعاصرة (الفرنسية والانجليزية والألمانية ...) وفتشنا عما يقابلها في الكتابات العربية فوجدنا أعمالا أصيلة ودقيقة نظمناها وأعطيناها نسقًا له تَكَامُلَهُ فتشكلت بنيانًا متماسكًا قادرا على النماء والتفاعل في مجالات العلم والأدب والحياة العامة"[1] والبحوث الدّلالية العربية حسب الدكتور فايز الداية تمتد من القرن الثالث والرابع الهجري إلى سائر القرون التالية لها.

وكان الهدف من دراسة الدلالة عند فايز الداية في ضوء المنهج التاريخي هو: "أن تشكّل الدلالة علما عربيا له شخصيته مما يساعدنا على انجاز تطبيقات حديثة بوضوح ووعي لدى اللغويين والنقاد"[2] حيث تلتقي في فصول كتابه معالم أصيلة للدلالة العربية (في ماهية الدلالة، والمنهج المعياري، والتطور التأريخي والمجاز)"[3]. وحاول الداية ترتيب هذه المعالم وبناءها في ضوء المعارف الحديثة.

كما أبان الدكتور فايز الداية عن المحاور الدلالية التي يهتم بها علماء الدلالة وعدها ثلاثة محاور رتبها على هذا النحو:

أ– المحور الأول يتمثل في العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول والمنعكسات الاجتماعية والنفسية والفكرية (Signifiant, Signifié, Référence).

ب– المحور الثاني ويدور حول التطور الدلالي، أسبابه وقوانينه(Changement des sens) والعلاقات السياقية والموقعية في الحياة والعلم والفن (Situation, Contexte).

ج – المحور الثالث ويتصل هذا المحور بالمجاز والتطبيقات الدلالية وصلته الأسلوبية.[4]ولقد تناول فايز الداية هذه المحاور متشجرة بما يجعلها ذات تكوين أصيل إذا فصلت الصلات بينها وبين المعجم العربي.

---

[1] – فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص5 – 6 (بتصرف).

[2]– المرجع نفسه، ص 06.

[3] – المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[4] – المرجع نفسه، ص 9.

وقد وقف فايز الداية عند هذه المحاور الثلاثة مطبقا النصوص العربية – الأدبية والعلمية – محاولا استجلاء النظرية الدلالية العربية عند الفلاسفة واللغويين والمفكرين والأدباء العرب القدماء، ساعيا من وراء هذا كله إلى إثبات؛ أنّ الدراسات الدلالية الحديثة أغفلت جهود الدلاليين العرب القدامى فلم تأتي على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم، ومن أجل دفع حركة علم الدلالة العربي نحو آفاق أوسع قال الداية: "أنّ هذه الدراسة تشكّل جهدا يبذل في (في علم الدلالة العربي) ولا بّد من البحوث والدراسات التي تستكمل الجوانب التفصيلية، ولكنّ ينبغي التأكد على ضرورة اعتماد أيّ دراسة دلالية عربية على التطبيقات والتحليلات القائمة على النصوص الأدبية والعلمية قديمة أو حديثة"[1] وعليه؛ أتت مباحث الدراسة التي أعدّها فايز الداية غنية ومثمرة تعكس بحق دور العلماء العرب القدامى في معالجتهم لقضايا الدلالة، مع الإشارة إلى أن غالبيّة مباحث هذا المؤَلَف طغى عليه الجانب البلاغي.

ونخلص ممّا تقدّم أن هذه الدراسة التي قام بها الدكتور فايز الداية تُعد من الدراسات الرائدة في مجال الدّراسات الدلالية الحديثة، تكشف لنا عن قدرة العقلية العربية على النمو والتواصل، مع الإشارة إلى أن هذا الكتاب كان ألصق بالتراث العربي– رغم طغيان الجانب البلاغي فيه – من كتاب إبراهيم أنيس وكتاب أحمد مختار عمر، وكانت الغاية منه إبراز الجهد الذي بذله اللغويون العرب القدامى، والوقوف على وعيهم الدلالي وما أثِر عنهم في هذا المجال.

وعليه؛ فإنّ الدراسات اللّغويّة العربية بشكل عام، والدراسات الدّلالية بشكل خاص، شهدت اتِّساعا واسعا ترتب عنها ظهور الكثير من المؤلّفات، وقلّ ما نجد مؤلّفا في علم اللّغة الحديث لم يتعرض للجانب الدّلاليّ كفرع من فروع علم اللّغة العام. فضلا عن الدراسات المخصصة المستقلة بهذا المجال اللغوي.

وهذا التوسع كان بفضل ثلة من الدارسين العرب المحدثين الذين حاولوا تقنين هذا العلم، وبيان حدوده حتّى أصبح علما بارزا من علوم العربية، ويظهر ذلك من خلال مؤلّفاتهم العديدة والمتنوعة في هذا الحقل دون إغفال ما تركه القدماء من آراء لم يُتنبه لها إلا في العقود الأخيرة.

نظرا لكثرة المؤلّفات في هذا المجال وبخاصة في العقود الأخيرة، اقتصرنا في هذه الدراسة على المهمّة منها فقط، حيث حاولنا تقديم بيان أبرزنا من خلاله جهود الدارسين العرب المحدثين وإسهامهم في ميدان البحث الدلالي، وليس في هذا البيان مسح إحصائي لكلّ هؤلاء، إنّما هو انتقاء لأشهر المؤلّفات في هذا الحقل، مع إعطاء صورة حاولنا أن تكون وافية لمنهج كل باحث، ولطريقة معالجته هذا الموضوع.

---

[1] – فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 10.

خاتمة: يقوم هذا البحث على إبراز إسهام علماء اللغة المحدثين في تنشيط مجال البحث اللغوي العربي بجملة من الأفكار اللغوية الحديثة ونظرياتهم، فهذا الإسهام من جهة؛ يُساهم في الوقوف على جهود اللغويين العرب القدامى في مجال علم اللغة بصفة عامة، والدلالية بصفة خاصة، ولا يمكن من جهة أخرى؛ إغفال الجهد المضني الذي قدمه الدارسون العرب المحدثون، إذ كانت لأفكارهم وآرائهم في الدراسات اللغوية، أكبر الأثر في مسار علم الدلالة العربي الحديث، وانتهى البحث إلى العديد من النتائج أُوجِزُ أهمّها في هذا البيان من التلخيص:

أسهمت الدّراسات اللغوية العربية الحديثة في إبراز جهود اللغويين القدامى في مجال الدلالة، ولم ينكروا الإضافة العلمية في علم الدلالة الحديث، وآفاق الاستفادة منها.

تناول اللغويون العرب القدامى الدلالة في مؤلّفاتهم؛ لكن لم يعالجوها علاجا مستقلا وإنّما تناولوها دائما مختلطة بغيرها من البحوث، وأسهم علماء الأصول بقدر لا يجحد في هذا الميدان.

كان لعلماء العربية إسهام فعالٌ في الدراسات الدلالية خصوصاً واللسانية بمصطلح اليوم عموماً وهو جهد بدا بجلاء في مؤلّفاتهم، حيث قاموا بوضع الأساس للدراسات الدلالية، حيث رسموا خطتها الأولية، ثم جاءت الأجيال اللاحقة لتثميرها وإتمامها ورفع بنائها، وإذا كان جهدهم التأسيسي محدوداً نسبياً، فهو يحاكي زمانهم، ويساير مبدأ النشوء والارتقاء؛ لأنّ كلّ مبتدئ لشيء لم يُسْبق إليه ومبتدع لأمر لم يُتَقَدَّم فيه عليه، فهم يستحقون فضل الأسبقية في التطرق لنظرية الحقول الدلالية وفكرتها وتطبيقها، وإن لم يطلقوا عليها هذا المصطلح.

الإشادة بالدور التاريخي البارز الذي لعبه جرجي زيدان خلال هذه الحقبة من تاريخ الثقافة اللغوية العربية في البحث والتنقيب والتأليف لإثراء اللغة العربية؛ لكن إقرارنا بالدور الذي لعبه جرجي زيدان في تاريخ الثقافة اللغوية العربية من خلال مؤلفيه «الفلسفة اللغوية» و«تاريخ اللغة العربية » لا يجوز نسيان بعض انحراف جرجي زيدان التاريخي في بعض النظريات اللغوية ومفاهيمها.

بدأت الدّراسات الدّلالية العربية على شكل إشارات هامشية في كتب اللغة بصفة عامة، ثم ظهرت فيما بعد مؤلّفات خاصة بهذا الحقل من الدراسات اللغوية.

ولعلّ أنضج محاولة، بل المحاولة التي تمثل مدخلا إلى علم الدلالة – يُعتبر أوّل كتاب يخصص بالدّلالة – هي تلك المحاولة التي سطرها أبرز اللغويين العرب المحدثين من مثل الدكتور إبراهيم أنيس

(1906م / 1977م) بكتابه « دلالة الألفاظ » الذي أصدره سنة (1958م) حيث يُعد هذا المُؤَلَف بحثا عربيا أصيلا درس علم الدلالة بأصالة وجدية يُعتَدُ به في تراثنا اللغوي العربي.

وأهمّ نقطة تلاحظ في الدّراسات اللغوية العربية الحديثة، أنّها لم تعرّف مفهوم الاصطلاح عليه إلاَّ بعد اطلاع أصحابها على الدراسات اللسانية، بل يمكن القول: إنَّ التعاريف المتناثرة في تلك الدراسات متماثلة ومتشابهة ومترجمة، على الرغم من أنَّ الدراسة العربية قد عرفت الحقول الدلالية تطبيقاً وإجراءً في أكثر من مصدر وعبر قرون متعاقبة.

ويُعدّ فايز الداية أوّل لغوي عربي أرسى الصورة العلمية لعلم الدلالة العربي بمؤلفه «علم الدلالة العربي » الذي أصدره سنة (1985م).

ينهض علم الدلالة عند العرب على ما تقدمه الدراسات اللغوية الغربية من نظريات ومناهج علمية.

وفي الأخير نقول أنّ علم الدلالة، علم حديث النشأة، قديم التناول، يبحث في دراسة المعنى، وكلّ متعلقاته وملابساته، والدلالة ليست شيئا ثابتا، بل هي متغيرة لاعتبارات زمنية، واجتماعية، وبيئية واقتصادية، وسياسية، ولغوية، و... وهنا تبدو صعوبة علم الدّلالة وشدته.

ومن أهمّ هذه الصعوبات التي يواجهه علم الدلالة هي موضوع العلمية، فإذا زعمنا أن علم اللغة "هو الدراسة العلمية للغة" وهذا ما ذهب إليه كثير من علماء اللغة المحدثين ومن الدارسين في الربع من القرن الأخير– عربا كانوا أم غربيين– إذ لم نقل جلهم، ابتداء من سوسير، مرورا ببالمر، انتهاء بتشومسكي، وهناك شرط ضروري، لا بّد من توفره وهو أن يكون تجريبيا تطبيقيا، لما كان علم الدلالة جزءا منه وجب ألاّ يكون هو الآخر أقل علمية منه، وما تعنيه كلمة العلمية على وجه التحديد هو العلم التجريبي التطبيقي الذي يقوم على الملاحظة والتجربة العلمية، حيث تتوفر فيه جميع شروط العلمية ابتداء بالملاحظة، ثم التجربة، ثم النتيجة.

إذن من حيث المبدأ يمكن تطبيق هذه الشروط على علم الأصوات، حيث يمكننا أن نلاحظ ما يحدث بمساعدة الآلات العلمية طبعا – بمساعدة الآلات الالكترونية، كالمطياف والمزمان وهلم جرا – أن نصل إلى معدل النطق، غير أن الأمر الذي يُؤسف له؛ أنه من الصعب إن لم نقل من المستحيل إثبات علم الدلالة عن طريق التجربة، أو حتى الملاحظة؟ إضافة إلى هذا كلّه، هناك عدّة عوامل تصعب من

مهمّة الدّلالي في إخضاع علم الدلالة للعلم التجريبي التطبيقي كما تخضع له مختلف العناصر الطبيعية القابلة للكم والكيف أهمّها:

أولا: كون اللغة ظاهرة اجتماعية لا تلين لأحكام العلم الصارمة لأنّها في تغير دائم مستمر يستحيل تقييدها، وهذا يرجع إلى طبيعة اللغة، باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة حية، وكل ظاهرة حية متطورة ومتغيرة باستمرار في حركية دائمة ترفض التقيد، لأننا لا نتمكن من تقييد الظاهرة إلا إذا كانت تتصف بالثبوت والاستقرار، وانعدام هذه الصفات في علم اللغة يجعلنا نقول من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – تطبيق العلم التجريبي التطبيقي على علم الدلالة، كون هذا الأخير فرع من فروع علم اللغة.

ثانيا: على عدم توفر القوانين العامة لهذا العلم، لأنّ دراسة المعنى الخاص بالفرد لا يُعد جزءا من الدراسة العامة لعلم الدلالة، في الحقيقة لن يستطيعوا أبدا أن يكونوا علماء الدلالة معنيين بمعنى المنطوقات، وإنّما إدراك معنى الجمل، وهذا ينتج عنه بالضرورة عدم قدرة علماء الدلالة دراسة هذا العلم بمعزل عن علم النحو، أو الاستغناء عن المستويات الأخرى للغة.

مصادر البحث ومراجعه

* القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

1 – العربية والمعربة:

أ – القائمة العامة:

1 – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الطبعة الخامسة. مكتبة الأنجلو المصرية: 1984.

2 – أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، الطبعة الأولى. 1992، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض: .1992

3 – أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، دط. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق: .2002

4 – أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، الطبعة الأولى. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت:1993.

5 – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، دط. عالم الكتب، القاهرة: 1997.

6 – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الطبعة الثانية. عالم الكتب، القاهرة: 1988.

7 – الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة) الشمائل المحمدية، تحقيق: أبو الفوارس أحمد فريد الزيدي، الطبعة الأولى. المكتبة التوفيقية، مصر: 2012.

8 – تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، الطبعة الأولى. عالم الكتب، القاهرة: 2007.

9 – تمّام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النّحو – فقه اللغة – البلاغة ، دط. أميرة للطباعة، القاهرة: 2000.

10 – تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الأولى. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء: 1994.

11 – الجاحظ (أبو عثمان بن عمرو بن بحر) البيان والتبيين، دار ومكتب الهلال بيروت: 2002.

12- الجاحظ (أبو عثمان بن عمرو بن بحر) الحيوان، الطبعة الثانية. ، دار الكتب العلمية، بيروت: دت.

13 - الجرجاني (الشريف علي بن محمد) التّعريفات، دط. دار الكتب العلمية، لبنان: 1995.

14 - الجرجاني (عبد القاهر) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد الشاكر، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة: 2004.

15 - جرجي زيدان، الألفاظ العربيّة والفلسفة اللّغويّة، دط. مطبعة القديس جاورجيوس بيروت: 1886.

16 - جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، الطبعة الثانية. ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطبع، بيروت: 1988.

17 - (ابن) جني (أبو الفتح) الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة: .1952

18 - (ابن) جني، سرُّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، الطبعة الثانية. دار القلم للطباعة وللنشر والتوزيع، دمشق: 1993.

19 - جون إي جوزيف، نايجل لاق، تولبت جيْ تيلر، أعلام الفكر اللغوي: التقليد الغربي في القرن العشرين، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي، الطبعة الأولى. دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت: 2006.

20 - حاتم صالح الضّامن، علم اللغة، دط. مطبعة التعليم العالي، بغداد: .1989

21 - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السمارائي، الطبعة الثانية. بغداد: 1988.

22 - (ابن) دُرَيْد (أبو بكر محمد بن الحسن) جَمْهرَةُ اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي الطبعة الأولى. دار العلم للملايين، بيروت 1987.

23 – ديزيره سقال، نشأة المعاجم العربية وتطورها (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ) الطبعة الأولى. دار الصداقة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 1995.

24 – رمضان عبد التواب، فُصُولٌ في فِقْه العَرَبِيّةِ، ط6. القاهرة: 1999، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

25 – سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة (للطلاب المنتظمين والمنتسبين) دط. جامعة الملك بن عبد العزيز، جدة:2007.

26 – ابن سيده، المخصّص، دط . دار الكتب العلمية، بيروت: دت.

27 – صلاح الدّين صالح حَسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتّاريخي والمقارن الطبعة الأولى. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض: .1984

28 – الطيب الدابة، مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية ابستمولوجية، دط. دار القصبة للنشر، الجزائر: 2001.

29 – عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي وداود غطاشة، علم الدلالة والمعجم العربي، الطبعة الأولى. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان: 1989.

30 – عُبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنّف، تح: محمد مختار العبيدي، القاهرة، دار مصر للطباعة.

31 – عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، الطبعة الثانية. مكتبة لبنان بيروت: 1994.

32 – العسكري (أبو هلال) الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دط. دار العلم والثقافة، القاهرة: 1997.

33 – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، الطبعة التاسعة. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر: .2004

34 – فايز الدّاية، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق: دراسة تاريخية– تأصيليّة – نقديّة، الطبعة الثانية. دار الفكر، دمشق: .1996

35 – ف. بالمر، علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، دط. الجامعة المستنصرية، العراق: .1985

36 – فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، الطبعة الأولى. مكتبة الآداب القاهرة: 1991.

37 – كراع النمل، المنَّجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، دط. عالم الكتب. القاهرة: دت.

38 – (ابن مالك) شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمّد معّوض وعادل أحمد بن الموجود، الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، لبنان: 2000.

39 – محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة: مفهومه – موضوعاته – قضاياه، الطبعة الأولى. دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية: .2005

40 – محمّد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي – الدّلالي الطبعة الثانية. دار الشروق، القاهرة: .2000

41 – محمود السّعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: دت.

42 – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دط. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة: دت.

43 – المسدي (عبد السلام) اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. دار التونسية للنشر، تونس: 1986.

44 – ممدوح محمد خسارة، قضايا لغوية معاصرة، الطبعة الأولى. الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع دمشق: 2003.

45 – منظور (ابن) لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دط. دار المعارف، القاهرة: دت.

46 – منقور عبد الجليل، علم الدلالة : أصوله ومباحثه في التراث العربي، دط. منشورات دار الكتاب العرب، دمشق: 2001.

47 – نادية مرابط، علوم اللغة العربية، دط. منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: 2011.

48 – هادي النهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الطبعة الأولى. دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن: 2007.

ب – المقالات:

1 – إبراهيم بيومي مذكور "مجمع اللغة في ثلاثين سنة: ماضيه وحاضره"، المطبعة الأميرية، القاهرة: 1964.

2 – أمين الخولي "هذا النحو" مجلة كلية الآداب، القاهرة: 1944.

3 – أنستاس ماري الكرملي "البحث الأول في تناظر العربية واليونانية" مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، المطبعة الأميرية.

4 – أنستاس الكرملي "البحث الثاني في تناظر العربية باللاتينية" مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1 ، المطبعة الأميرية.

5 – عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات، ع4، الجزائر: 1973 / 1974.

6 – مهين حاجي زاده "البحث الدلالي عند ابن جني" مجلة اللغة العربية وآدابها، ع10 إيران: 2010.

جـ – الرسائل الجامعية:

1– إبراهيم عبد الله الغامدي (معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري: على مستوى الكلمة المفردة) رسالة الماجستير، المملكة العربية السعودية: 1989.

د – مواقع الإنترنيت:

1– أسامة عبد العزيز جاب الله " جماليات التلاؤم والتنافر بين البلاغيين واللغويين " موقع: .http://www.diwanalarab.com

2 - سالم سليمان الخّماش، المعجم وعلم الدلالة، جدة: 1428هـ، موقع: http://www.angelfire.comhttp://www.khamash.cjb.net

3 – عمر سلامه "جورجي زيدان .. سخر الأدب لخدمة التاريخ" موقع: .http://www.alfaseeh.com

4 – محمد إحسان "لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي" موقع: .http://www.feqhweb.com

5 – وفيق عزيزي "فلسفة اللغة العربية لجبر ضومط: ميزة اشتقاق الألفاظ ووضوح معناها" موقع: Build a website with WordPress.com.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Arsène Darmesteter, La vie des mots, Editions Champ Libre Paris.

2. Michel Bréal, Essai de sémantique (Science des Significations) Paris : 1897.

فهرس المحتويات

مقدَّمة 5

تمهيد **10**

الفصل الأول

نشأة علم الدّلالة وصلته بالمبادئ النّظرية اللّغوية

1 – نشأة علم الدّلالة: 15

2 – صلة علم الدلالة بعلم اللغة العام: 22

2–1– الدّلالة الصّوتية 26

أ – التغيير الكلي 27

ب– التغيير الجزئي 27

2–2 – الدّلالة الصّرفية 30

2–3– الدلالة النحوية أو «علم الدلالة التركيبي»: 31

2–4– الدّلالة المعجميّة 33

2–5– الدّلالة السّياقية 34

أ – السّياق اللّغوي 38

ب– السّياق العاطفي 39

ج– سّياق الموقف 39

د– السّياق الثقافي 40

3 – موضوع علم الدلالة ومبادئه النظرية 41

الفصل الثاني

مفهوم الرّسائل اللّغوية وصلتها بمفهوم الحقول الدّلالـية

1 – إسهام علماء العربية قديما في الدّراسات الدّلالية 46

1–1–الجاحظ (150هـ / 255هـ) 47

1–2– عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) 49

1–3– ابن جني (322هـ / ت 492هـ)..... 52

1– 3 –1– أنواع العلاقات المتصلة بين كلّ من اللفظ والمعنى والحرف عند ابن جني..... 54

أ– علاقة اللفظ بالمعنى..... 55

ب– علاقة اللفظ باللفظ: 55

ج– علاقة الحروف بعضها ببعض 56

1–3 –2– أنواع الدّلالة عند ابن جني 57

أ – الدّلالة اللّفظية..... 58

ب– الدّلالة الصناعيّة (الصرفية):..... 59

ج – الدّلالة المعنوية 59

2 – علم الدلالة والمعجم العربي..... 61

2–1– أنواع المعاجم العربية 62

2–1–1– معاجم الألفاظ أو المعاجم المجنّسة 62

2–1–2– معاجم الموضوعات أو معاجم المعاني (المعاجم المبوّبة):..... 64

3 – مراحل نشأة المعجم العربي..... 69

3–1 – مرحلة جمع الألفاظ وتدوينها عن طريق السّماع 69

3–2 – الرسائل اللغوية 69

3–3 – المعاجم العامة..... 70

4 – النموذج المعجمي العربي ونظرية الحقول الدلالية..... 77

الفصل الثالث

نماذج من أثر الدّارسين العرب المحدثين

في علم الدّلالة 85

الدارسون العرب المحدثون وجهودهم في علم الدّلالة 90

1- من منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين 90

2- علم الدلالة وصلته بإصلاح علوم اللغة: 99

2-1 علم النحو: 99

2-2 الأخطاء اللغوية إفرادا وتركيبا 101

3- نشاط علم الدّلالة من بداية القرن العشرين حتى الأربعينات 106

4- من الأربعينات إلى عصرنا الحالي 114

خاتمة: 125

مصادر البحث ومراجعه 128

فهرس المحتويات 135